جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

الميدان العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية

الفرع : تاريخ عام

تخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعــداد الطالب:

سنوسي عادل فخر الدين

يوم: 01/07/2019

مشـروع الشرق الأوسط الكبير
في الوطن العربي (2003-2008)

لجنة المناقشة:

بن بوزيد لخضر	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
حاجي فاتح	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرف
نفطي وافية	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية: 2018/ 2019

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على خير البرية سيدنا محمد

- صلى الله عليه وسلام-

يدعونا واجب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى

الأستاذ حاجي فاتح الذي أشرف على تأطير البحث منذ كان

بذرة إلى أن صار ثمرة صنعتها توجيهاته القيمة ومساندته

التي لم يبخل بها طوال فترة إعدادي للمذكرة.

كما لا يفوتنا أيضا أن نتقدم بفائق الاحترام لأعضاء لجنة

المناقشة، الذين

شرفونا بمناقشتهم لهذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إنجاز

هذا العمل من

قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعاء.

الاهداء

إلى والديّ الكريمين أطال الله عمرهما

إلى إخوتي الاعزّاء

إلى زوجتي وولديّ إلياس ولينا

إلى كل من وقف إلى جانبي وساندي

في مشواري الدراسي

إليهم جميعا...أهدي عصارة جهدي

مقدمة

مقدّمة

إن جلّ الخبراء الإستراتيجيين يؤكدون بأن أهمية منطقة الشرق الأوسط لا تكمن في مساحتها الجغرافية ومواردها الطاقوية فحسب، بل من موقعها المتميز وسط مجال جيو- استراتيجي (قلب العالم)، لذلك شكلت عبر التاريخ منطقة للتنافس ما بين القوى الدولية و أصبح الاستيلاء عليها عنوانا للنفوذ العالمي.

لا تنفصل منطقة الشرق الأوسط الكبير التي يمثل العالم العربي قلبُها النابض، عن التحول نحو العولمة- تحول عالمي بقيادة الولايات المتحدة يقود نحو تكريس هيمنة أمريكية عنوانها نهاية التاريخ- إذ أكدت اللجنة الأمريكية للأمن القومي والتي تُعرف باسم **"لجنة هارت رودمان"** (*Committee of Hart Rudman*)* أن منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تضم كلا من العالم العربي، إسرائيل، تركيا، آسيا الوسطى، القوقاز ومنطقة شبه القارة الهندية، تعتبر أكبر مستودع للطاقة في العالم، و ساحة نزاع بين عدة قوى طموحة تسعى لفرض الهيمنة على المنطقة، وكما أكد واضعو التقرير أن منطقة الشرق الأوسط الكبير منطقة ذات أهمية مركزية جغرافيا وإستراتيجيا للولايات المتحدة ومصدر متاعب لها في الوقت نفسه، خصوصاً أن نُظم الحكم في المنطقة باستثناء كل من إسرائيل وتركيا، هي نُظم استبدادية لا تحظى بدعم شعبي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المنطقة حسب واشنطن، تعد موطناً للاتجاهات الإسلامية المتطرفة سياسيا، والتي إن لم تكن تشكل مصدرًا للتهديد لمجتمعاتها وجيرانها – والمقصود من جيرانها الكيان الصهيوني – فهي على الأقل مصدر قلق وتهديد على المدى الطويل، ما يؤثر على مجموعة واسعة من القضايا التي سيكون للولايات المتحدة كقوّة عالمية مصلحة فيها.

---

*هي لجنة استشارية فيدرالية أمريكية تحظى بدعم مباشر من الرئيس الأمريكي بوش الابن قامت بوضع تقرير في فيفري 2001 تحت عنوان «البيئة الأمنية الكونية الجديدة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين». أنظر: إبراهيم خليل العلاف، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: الفكرة والتطبيق**، مجلة نشرة تحليلات إستراتيجية، العدد 15،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006، ص1.

بناء على ما سبق أطلقت إدارة الرئيس جورج بوش الابن مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMEI) في 06 نوفمبر 2003، على أساس أنها إستراتيجية متقدمة للحرية في الشرق الأوسط وفي سبيل إنهاء الاستبداد في المنطقة وجلب الديمقراطية إلى أولئك المحرومين من الحرية، وقد حدّدت المبادرة ثلاث أولويات للإصلاح تمثلت في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية، كما برزت هذه الإستراتيجية باعتبارها لبًا مركزيًا في الحرب على الإرهاب تمامًا مثل عملية حرية العراق.

لقد ظهر مشروع الشرق الأوسط الكبير بصورة شبه رسمية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، و يعد هذا المشروع فرض هيمنة أمريكية بشكل أكبر على منطقة واسعة في العالم يطلق عليها الشرق الأوسط الكبير وليس العالم الإسلامي الذي يمثل العالم العربي قلبه النابض.

وبحسب القائمين على هذه المبادرة فإنها ستجمع كلا من الولايات المتحدة وأوروبا ودول الشرق الأوسط الكبير حول مجموعة بعيدة المدى من الالتزامات تهدف إلى المساعدة في تحويل المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

1- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على واحدةً من أهم القضايا السياسية والإستراتيجية التي طرحت في المنطقة العربية، والمتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعكس في جوهره رؤية صانع القرار الأمريكي لإعادة تأهيل المنطقة العربية وما جاورها، بما يتناسب والأجندة الدولية والإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة طبيعة العلاقة بين إسرائيل والدول العربية بما يستهدف في النهاية إقامة نظام إقليمي جديد وفقا للرؤية الإستراتيجية الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية.

2- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب موضوعية وذاتية يمكن تحديدها في ما يلي:

أ- الأسباب الموضوعية:

- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على ترسيخ النظام الدولي الجديد تحتم على الباحث في التاريخ التعمق في دراسة معالم هذا النظام، خاصة إذا علمنا أن انطلاق المرحلة الأولى لترسيخه كانت من المنطقة العربية من خلال قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق عام 2003.

- على اعتبار أن المنطقة العربية تمثل قلب العالم فهي مستهدفة دوماً من قوى إقليمية غير عربية مجاورة لها، وقوى دولية خارجية، والتي تعتبر المسؤول الرئيسي في إعادة تشكيل المنطقة، بدءاً من اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916 وصولاً على مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2003 والجديد عام 2006.

- إن موضوع الدراسة يدخل ضمن تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، على اعتبار أن استيعاب الوضع الذي يعيشه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرون، يرتكز بالأساس على استيعاب ماضيه.

ب- الأسباب الذاتية:

- لكل باحث في التاريخ له اهتمام خاص بموضوعات وقضايا معينة تجذبه ويريد دراستها، فكان الاهتمام يتعلق بدراسة الكيفية التي ساهم بها مشروع الشرق الأوسط الكبير في عولمة المنطقة العربية.

- انتمائنا للعالم العربي الإسلامي الذي يتعرض إلى هجوم كبير من القوى الخارجية التي تهدف إلى تعطيل مكامن القوة التي يمتلكها، حيث أصبح العالم العربي يمتلك صفة الرجل المريض يجعلنا اهتمامنا بالبحث عن الأسباب التي أوصلته إلى هذه الحالة.

- الرغبة في زيادة الإطلاع حول مشروع الشرق الأوسط الكبير خاصة وأننا لمسنا ملامحه في البرامج الخاصة بإصلاح المدرسة الجزائرية، وما يدل على ذلك استبدال مصطلح

الوطن العربي بالشرق الأوسط وحذف درس الوطن العربي في مادة الجغرافيا يضاف إلى ذلك استبدال مصطلح الغلو بمصطلح التطرف في مادة العلوم الإسلامية.

3- إشكالية الدراسة:

استنادا إلى ما تقدم واعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير للأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية ؟.

وتحت هذا التساؤل تندرج ضمنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية منطقة الشرق الأوسط في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية؟.
- ما هي الدوافع الحقيقية وراء طرح الإدارة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير؟.
- ما هي الانعكاسات السلبية لمشروع الشرق الأوسط الكبير على وحدة النظام الإقليمي العربي؟.
- كيف كان موقف الاتحاد الأوروبي من مشروع الشرق الأوسط الكبير؟.
- ما هي ردود فعل الدول العربية إزاء مشروع الشرق الأوسط الكبير؟.

4 - خطة الدراسة:

في سبيل الإجابة على الإشكال المطروح واختيار مدى صدقية الفرضيات أو نفيها قمنا باعتماد مقدمة وثلاث فصول ثم خاتمة.

جاء **الفصل الأول** بعنوان التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط يحتوي على مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه الإطار التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط فعرجنا فيه على التأصيل التاريخي لتشكل مفهوم الشرق الأوسط وأهمية المنطقة، في حين تناولنا في المبحث الثاني الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية ومراحلها.

في **الفصل الثاني** عرضنا من مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول دوافع الإدارة الأمريكية لتبني المشروع من حيث المضمون والخلفيات، أما المبحث الثاني فقد عالجنا من خلاله آليات تنفيذ المشروع والأهداف الحقيقة للمشروع.

أما الفصل الثالث تطرقنا من خلاله إلى تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير، وعالجناه في مبحثين، أين تطرقنا في المبحث الأول إلى الموقف الأوروبي من مشروع الشرق الأوسط الكبير أما المبحث الثاني فقد عرجنا فيه على مخاطر المشروع على النظام الإقليمي العربي والمواقف العربية الرسمية والشعبية من المشروع والإستراتجية العربية لمواجهته.

وأنهينا الموضوع بخاتمة للموضوع وملاحق مدعمة.

5-منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع والجوانب التي يشتمل عليها تفرض علينا الاعتماد على المنهجين العلميين التاليين:

- **المنهج التاريخي:** من أجل تحديد معالم هذه الدراسة وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بتتبع مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لمعرفة أهم الخصائص المميزة لها وأهم المخرجات التاريخية في تطورها.
- **المنهج الوصفي:** والذي يتضمن وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضع الدراسة، ويشتمل هذا المنهج على بعض الأنواع من المقاربات التي تسعى لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات عن طريق جمع معلومات وافية ودقيقة حسب الواقع ووصفها وصفًا يوضح خصائصها وأسبابها للوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها.

6- حدود الدراسة:

أ -الحدود الزمانية للدراسة.

الدراسة تنطلق من تتبعه تاريخ إعلان الرئيس الأمريكي **"جورج بوش الابن"** لمشروع الشرق الأوسط الكبير، خلال خطابه أمام الهيئة الوطنية للديمقراطية المعروفة اختصاراً بمؤسسة **" نيد " (NED)** في 06 نوفمبر 2003 وإلى غاية 04 جوان 2009 تاريخ إعلان الرئيس الأمريكي **"باراك أوباما"** في خطابه بجامعة القاهرة بمصر عن إستراتيجيته القائمة على تغيير الصورة النمطية عن بلاده في العالم العربي والإسلامي.

ب –الحدود المكانية للدراسة:

يعالج الموضوع المنطقة العربية الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً والتي تشمل اثنان وعشرون دولة عضو في جامعة الدول العربية و هي أغنى منطقة في العالم بالنفط و تجمع بين ثلاث قارات أوروبا إفريقيا و آسيا، وهي المنطقة التي اشتغلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

7–مصادر الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على

– **عبد القادر رزيق المخادمي،** في كتابته **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات،** واعتمدت عليه في المبحث الأول من الفصل الثاني لدراسة مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفي الفصل الثالث بالمبحث الثاني لتوضيح مبررات الرفض العربي للمشروع الأمريكي للإصلاح في المنطقة العربية.

– **رايق سليم بريزات** في كتابه **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف، الأدوات، المعوقات)،** استفدت منه بالمبحث الثاني في الفصل الثاني وذلك لتوضيح أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير ومخاطره على النظام الإقليمي العربي.

– **ماجد الكيالي** في كتابه **مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته،** اعتمدت من خلاله في تناول مضمون المشروع في الفصل الثاني بالمبحث الأول، وفي الفصل الثالث المبحث الأول لتوضيح مخاطر المشروع، والمبحث الثاني بالمطلب الثاني لدراسة المواقف العربية وإستراتيجيته تجاه مقاومة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

– **محمود حسن علي العفيفي،** في رسالة ماجستير حملت عنوان **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي،** اعتمدت عليه بالمبحث الأول في الفصل الأول لتحديد مفهوم الشرق الأوسط وتحديده الجغرافي، وكذلك في الفصل الثاني المبحث الثاني لتحديد أهداف المشروع ومخاطره وآليات تنفيذه، كما استقيت منه المواقف العربي من مشروع الشرق الأوسط الكبير بالمبحث الثاني من الفصل الثالث.

–**حسن الرشيدي** في مقاله **الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية،** التقرير الإرتيادي السنوي لمجلة البيان عام 2004، استفدت منه في الفصل الأول بالمبحث الثاني وذلك في توضيح الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية، وفي الفصل الثاني المبحث الأول والثاني في تحديد أهداف ومخاطر مشروع الشرق الأوسط الكبير.

8–الصعوبات:

وفيما يخص الصعوبات فإنه من الطبيعي أن تواجه الطالب صعوبات عند إنجاز بحثه، ومن الصعوبات التي واجهتني:

– وجود تضارب في تناول الموضوع بين مختلف المصادر والمراجع، فبعض المراجع تتناول مشروع الشرق الأوسط الكبير في إطار مشروع شرق أوسطي ظهر مع إعلان قيام دولة إسرائيل ومنهم من يتناوله في إطار مشروع إصلاحي ظهر بعد احتلال العراق عام 2003، والبعض الأخر لا يفصل بين مشروع الشرق الأوسط الكبير عام2003 و مشروع الشرق الأوسط الجديد عام 2006.

– وجود تباينات في شرح المصطلحات المفتاحية.

– قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز بحث التخرج.

الفصل الأول

التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط والإستراتيجية الأمريكية

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية

الفصل الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط والإستراتيجية الأمريكية

يبدو للوهلة الأولى أن مصطلح الشرق الأوسط– بالمعنى المباشر للمصطلح – تقسيماً جغرافيا، غير أنه في الحقيقة يشير إلى تقسيمات متعددة الأوجه، فهو لا يستخدم للتعبير عن منطقة جغرافية محدد بل يوظف للتعبير عن تطور المفاهيم الغربية (الأوروبية والأمريكية) التي تحكمها اعتبارات مصالحها السياسية والاقتصادية و حتى العسكرية في رسم حدود الشرق الأوسط.

يتناول الفصل الأول التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط، حيث تناولت في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط، بينما خصصنا المبحث الثاني بدراسة الإستراتيجية الأمريكي الرامية للهيمنة على المنطقة العربية.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط.

يؤكد مصطلح الشرق الأوسط على هيمنة المنظور الغربي في المنطقة الواقعة شرق أوروبا، لذلك تبدو أوروبا هي المركز(الأنا)، وهو ما يذهب إليه محمد عابد الجابري في تحديده لمفهوم الشرق و الشرق الأوسط، فيرى إن المصطلح يكتسي مضامين ومعاني إيديولوجية وسياسية، فالغرب هو الأنا والشرق هو الأخر، وهذا الأخر يتحدد جغرافياً بحسب موقعه من الأنا (أوروبا)، وهو ما يحيل إلى علاقة المستعمر المعتدي عليه مع الغرب المستعمر المعتدي الذي كانت فرنسا و بريطانيا رأس حربته، فهما من صنعتا جغرافية الشرق خلال فترات التوسع الاستعماري.[1]

ظهرت مع فترات التوسع الاستعماري مصطلحات أصبحت مستخدمة في اللغات الغربية لوصف الأقاليم القريبة والبعيدة من أوروبا، كمصطلح "**الشرق الأدنى**" (Near East)*ومصطلح"**الشرق الأقصى**"(For East) **وبينهما يقع بينهما الشرق الأوسط وهذه

---

[1] محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية و العروبة و الإسلام و العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3 ،بيروت ، سبتمبر 2006،ص ص128– 129.

* **الشرق الأدنى:** أطلق على البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص، وقد شاع استعمال هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر (1850) جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية و أول من أستخدمه العالم البريطاني هوغارت سنة 1902م، والذي نشر كتابا يحمل نفس الإسم. أنظر: محمد إبراهيم مقداد وأحمد خالد عكاشة، **اقتصاد الشرق الأوسط**، د ن، غزة، أبريل2018، ص 7.

الشرق الأقصى: بدأ بالظهور كمصطلح في منتصف القرن الثامن عشر، أي منذ عام (1751) عندما حوّلت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى، ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين و الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي والهادي. أنظر :المرجع نفسه، ص 8.

الاقاليم الجغرافية الواقعة شرق القارة الأوروبية إرتبطت بمصالح الدول الاستعمارية الأوروبية.[1]

أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط (*Middle East*) جنرال البحرية الأمريكية "**ألفرد ماهان**"(*Alfred Mahan*)* عام 1902 حيث نشر مقال بعنوان "الخليج الفارسي و العلاقات الدولية" في مجلة "*British National Review*"، حيث أطلقه على المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية و الهند والتي يمثل الخليج العربي مركزها، وأطلق عليها الشرق الأوسط للإمبراطورية البريطانية و مصالحها في الهند.[2]

جاء في حديث ماهان عن الشرق الأوسط قوله: «**جنوب فارس هي في الواقع الخطوة المنطقية التالية التي تأتي بعد مصر، على الرغم من أن ذلك لا يعني أن تكون الصلة هي نفسها...إن الشرق الأوسط إذا أمكنني استعمال مصطلح لم أره من قبل، سيحتاج يوما إلى ما يمكن أن يكون مالطا و جبل طارق الخاصين به...ويجب أن تكون لدى البحرية البريطانية قاعدة لتركيز قوتها إذا دعت الضرورة في جوار عدن و الهند و الخليج**».[3]

---

[1] *Osman Nuri Özalp, **Where is the Middle East**? The Definition and Classification Problem of the Middle East as a Regional Subsystem in International, Turkish Journal of Politics, Vol 2, No 2, Winter 2011, p4.*

* **ألفريد ثاير ماهان** (*Alfred Thayer Mahan*): (1840– 1914)، كان ضابط في البحرية الأمريكية وجيو– ستراتيجي ومؤرخ، أطلق عليه لقب الإستراتيجي الأمريكي في القرن التاسع عشر ميلادي. أنظر : سعيد محمد كريم، **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرون ومشروع الشرق الأوسط الجديد**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 19، جامعة كركوك العراق، 2016، ص 422.

[2] فاروق يوسف أحمد، **ما هو الشرق الأوسط المعاصر**، مدخل إلى إجابات متعددة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، عدد3، القاهرة، 1991، ص 71.

[3] هشام القروي، **سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000–2008) الشرق الأوسط الكبير حقيقة أم اختراع**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2012، ص ص 24– 25.

يلاحظ على استخدام ماهان لمصطلح الشرق الأوسط، ليميزه عن الشرق الأقصى والشرق الأدنى دون أن يشير إلى حدود جغرافية محددة، حيث صاغه بمفهوم استراتيجي متحرك حسب مقتضيات المصالح الاستعمارية البريطانية أكثر من مكان جغرافي ثابت.[1]

بعد شهرين من نشر ماهان لمقاله عام 1902 كتب**"فالنتاين شيرول"**(*Valentin Cherol*) مراسل جريدة التايمز البريطانية مجموعة من المقالات تحت عنوان "**المسألة الشرق أوسطية**"، والتي تناولت المقومات الإستراتيجية المتوفرة في المنطقة والتي تعتبرها بريطانيا ضرورية لتأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند، والملاحظ أن شيرول تعامل مع المصطلح على أساس منطقة جغرافية ترتبط بالمصالح البريطانية.[2]

بعد نشر مقالات ماهان وشيرول أصبح مصطلح الشرق الأوسط يتمحور حول الهند، والشرق الأدنى يتمحور حول الدولة العثمانية، أما الشرق الأقصى فيتمحور حول الصين.[3]

عام 1911 استخدم " اللورد جورج كيرزون" **(***Lord George Curzon***)** حاكم الهند عبارة الشرق الأوسط للإشارة إلى مناطق تركيا و الخليج العربي وإيران في آسيا[4]، أما **لجنة "دو بونسين"*** التي ترأسها **"مارك سايكس"**(Mark *Sykes*) عام 1915 والتي درست خيارات ضم أراضي الدولة العثمانية أو تقسيمها بين الحلفاء – ما عرف بتصفية

---

[1] المرجع نفسه، ص 27.

[2] فاروق يوسف أحمد، المرجع السابق، ص71.

[3] *Osman Nuri Özalp,Op.Cit, p4.*

[4] دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام (ولادة الشرق الأوسط 1914–1922)** ترجمة أسعد كامل إلياس، دار رياض الريس، لندن، ديسمبر1992، ص 164.

* سميت باسم من ترأسها "**موريس دي بونيس**"(*Maurice de Ponson*) السفير البريطاني الأسبق في فيينا ثم خلفة على مارك سايكس، وتعرف أيضا "بلجنة تركيا الآسيوية"، تشكلت بقرار رئيس الوزراء هربرت أسكويث، والذي أمر بتأسيس لجنة عليا مستقلة دائمة بمعزل عن حكومة الهند، كلفت اللجنة تقديم التصوّرات والنصح لتخطيط مستقبل ما بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى، وحصة بريطانيا من تركة الدولة العثمانية في الجزء الآسيوي. أنظر: يعقوب يوسف الإبراهيم، **الخلفيات الحقيقية لاتفاقية «سايكس . بيكو»**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14124، صادرة يوم 30يوليو 2017، النسخة الإلكترونية، متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/986011/، تاريخ المشاهدة: 2019/06/14، التوقيت: 20.46.

أملاك الدولة العثمانية في المشرق العربي– وأوصت بضرورة الإشراف البريطاني المباشر على منطقة الشرق الأوسط والتي حددتها بالمنطقة الممتدة من شرق المتوسط إلى الخليج الفارسي.[1]

نلاحظ أن مصطلح الشرق الأوسط أخذ في التوسع بينما مصطلح الشرق الأدنى أخذ في التآكل والتقلص في الاستخدام البريطاني لمدلول المصطلح، بينما فرنسا فحافظت على استخدام مصطلح الشرق الأدنى في كإشارة إلى منطقة المشرق العربي.[2] **(أنظر الخريطة 01 الموالية).**

الخريطة (01) : من الشرق الأقصى و الأدنى نهاية القرن التاسع عشر إلى ثلاثية الشرق بداية القرن العشرين

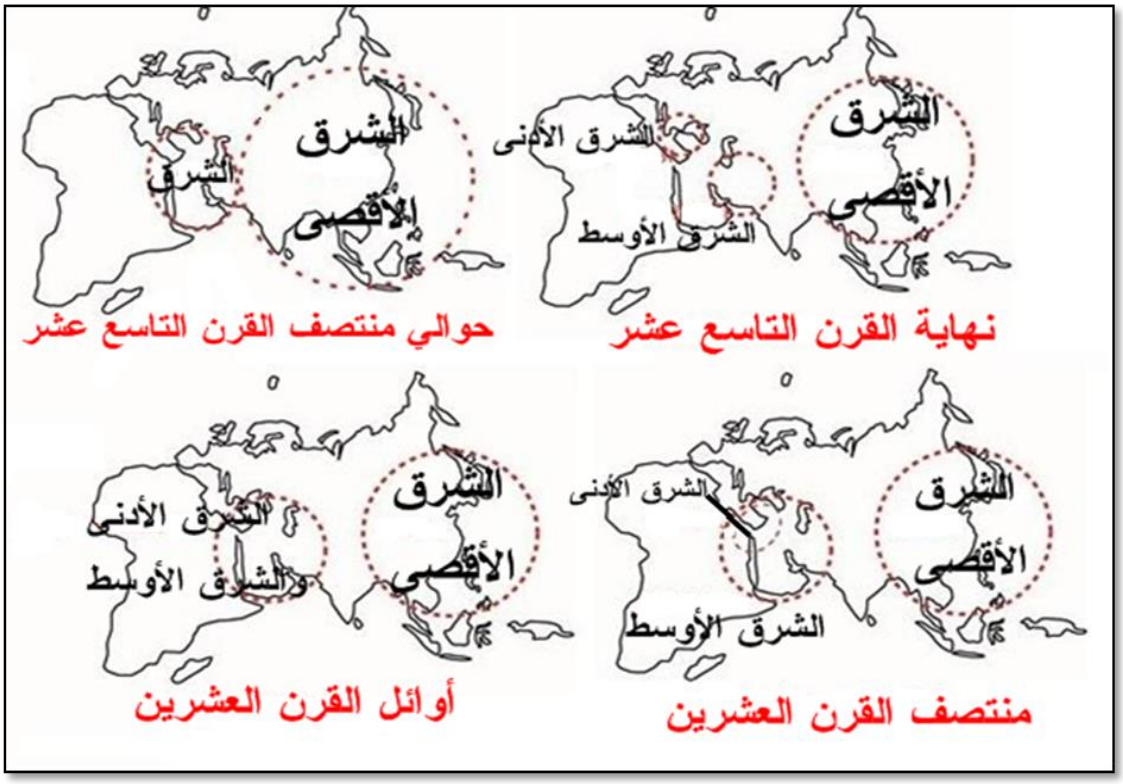

Source: *Vincent Capdepuy*, ***Le Moyen-Orient****: une géographie qui a une histoire14 septembre 2016*
متاح على الرابط: https://orientxxi.info/le-moyen-orient-1876-1980/moyen-orient-une-geographie-qui-a-une-histoire-1،1463 تاريخ التصفح:24-02-2019، التوقيت: 11.20.(عربت الخريطة من طرف الطالب)

[1] دافيد فرومكين، المرجع السابق، ص 164.

[2] سعيد محمد كريم، المرجع السابق، ص ص 423– 424.

بعد الحرب العالمية الأولى اقترحت الجمعية الملكية البريطانية توسيع المنطقة التي يشملها الشرق الأوسط نحو الغرب، لتظم الشرق الأدنى (دول المشرق العربي وتركيا) لينتقل الاهتمام البريطاني بعد تصفية أملاك الدولة العثمانية في المشرق العربي واكتشاف النفط في إيران و العراق نحو المشرق العربي، حيث أنشاء "ونستون تشرشل" *(Winston Churchill*) وزير المستعمرات البريطانية في مارس عام 1921 إدارة الشرق الأوسط على إحدى دوائر وزارة المستعمرات البريطانية ومقرها القاهرة لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.[1]

في مارس من نفس العام، عقد مؤتمر في القاهرة الذي كان بعنوان "مؤتمر الشرق الأوسط" تم تغطية الحدث على نطاق واسع من قبل الصحافة وساعدت بلا شك في انتشار هذا الاستخدام للمصطلح، فتقرير مراسل التايمز في أبريل 1921عن مستقبل الدول العربية يكشف تماماً عن هذا التراجع في الكلمات والسياسة البريطانية في المنطقة، فقد جاء في تقريره: «**يشكل تشكيل إدارة الشرق الأوسط نقطة تحول في سياستنا في الشرق الأوسط، وكان المؤتمر الذي عقده السيد تشرشل في القاهرة لمناقشة مستقبل فلسطين، وبلاد ما بين النهرين، والقضايا المتعلقة السعودية... إن الموقع الجغرافي لبلاد فارس، فضلاً عن قربها الشديد من العراق (بلاد ما بين النهرين) يمنح بالضرورة هذا البلد مكانًا بارزًا**».[2]

أصبح التعاطي البريطاني مع المصطلح كبديل عن الشرق الأدنى إلى غاية سنة 1951، حين توجه أحد النواب في مجلس العموم البريطاني بسؤال للحكومة عن البلاد التي تدخل ضمن اصطلاح الشرق الأدنى، فأجابه و كيل وزارة الخارجية قائلاً:

---

[1] محمد فلاح الزعبي، **الإستعمار الأمريكي الجديد ملامحه و تداعياته**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007، ص 57.

[2] *Vincent Capdepuy , Op.cit*. متاح على الرابط:https://orientxxi.info/le-moyen-orient-1876-1980/moyen-orient-une-geographie-qui-a-une-histoire-1،1463

«إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطنة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل: مصر، العراق، سوريا، لبنان إسرائيل، العربية السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، مسقط، محمية عدن واليمن، آي ما يعرف بالوطن العربي مع اقتطاع المغرب العربي الكبير ومع إضافة إسرائيل بديلاً عن فلسطين».[1]

بحلول الحرب العالمية الثانية بدأ مصطلح الشرق الأوسط في الانتشار على يد الحلفاء في إشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإعلان قيام دولة إسرائيل 14ماي 1945 على جزء مهم من الأرض العربية، بدأ بعض الكتاب و السياسيين الغربيين يروجون لمصطلح الشرق الأوسط، وكانت غايتهم تثبيت إسرائيل ودمجها داخل المنطقة العربية،[2] ففي 16 أفريل 1946 سؤل رئيس الوزراء البريطاني **"كليمنت أتلي"**(*Clement Attlee*) عن استخدام مصطلح الشرق الأوسط فأجاب بأن هذا المصطلح أصبح يطلق على العالم العربي وبعض الدول المجاورة، وأنه لا يرى سبباً لتغييره.[3]

المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط و تحديده الجغرافي

يعكس مصطلح الشرق الأوسط الرؤية الغربية أحادية الجانب لوصف الإقليم الذي يتوسط الشرق الأدنى و الأقصى، والذي أخذ في التبلور والتشكل مع التوسع الاستعماري الأوروبي وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية،وأصبح يشير إلى الإقليم الجغرافي الذي

[1] محمد فلاح الزعبي، المرجع نفسه، ص 58.

[2] نصيف جاسم أسو الأحبابي، **مشروع شرق أوسطي الكبير وأثاره الجيو– بوليتكية على الواقع العربي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد09، جامعة تكريت العراق، سبتمبر 2013، ص 355.

[3] *Vincent Capdepuy, Op.cit*متاح على الرابط: https://orientxxi.info/le-moyen-orient-1876-1980/moyen-orient-une-geographie-qui-a-une-histoire-1،1463

يتوسط قارات العالم القديم، ومع ظهور دولة إسرائيل 1948 في قلب العالم العربي وبداية الحرب الباردة أصبح يشير إلى المنطقة الجغرافية التي تقع جنوب الإتحاد السوفيتي.

يرى إبراهيم سعد الدين في كتاب الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، أن مصطلح الشرق الأوسط لم يكن خاضع لحدود ثابتة على الخرائط، بل خضع لظروف التنافس والصراع بين القوى الاستعمارية الغربية، وأن المصطلح تأسس على الشأنين النفطي والفلسطيني.[1]

لقد أصبح المصطلح مصطلح سياسي اقتصادي أكثر من مجرد مصطلح يشير إلى رقعة جغرافية، هذه الرقعة تتمدد و تتقلص حسب مقتضيات المصالح الدولية.[2]

سنحاول أن نسرد بعض التعريفات لإقليم الشرق الأوسط لكي نميز الدول التي يشملها الإقليم.

1- **مفهوم البريطاني:** تعرف الموسوعة البريطانية الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تشمل (تركيا واليونان وقبرص وسورية ولبنان والعراق وإيران وفلسطين (إسرائيل حالياً)، والأردن ومصر والسودان وليبيا ودول شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية والكويت واليمن ومسقط وعُمان والبحرين وقطر، والمشيخات المتصالحة (الإمارات العربية المتحدة اليوم) واليمن الجنوبي).[3]

وتشير الموسوعة أيضاً أن استعمال المصطلح يرجع إلى الحرب العالمية الثانية وحدوده الخارجية تتغير مع الزمن، حيث أضافت للتعريف السابق تونس والجزائر والمغرب لأن الدول الثلاث أصبحت مرتبطة في المشاعر بالدول العربية الأخرى وتشير

---

[1] إبراهيم سعد الدين وأخرون، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني (دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص23.

[2] سعيد آدم، **البعد الجيو- ستراتيجي للشرق الأوسط الجديد: بريجنسكي ونظرية التقاطع التركي**، دار الفارابي، بيروت، 2016، ص21.

[3] هشام القروي، المرجع السابق، ص 28.

أيضاً إلى أفغانستان وباكستان على اعتبار ارتباطها الوثيق جغرافياً و ثقافياً ودينياً بالشرق الأوسط.[1]

يلاحظ على مفهوم الموسوعة البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط ارتباطه بالمصالح الإستراتيجية والترتيبات العسكرية للقوى الغربية خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

2- مفهوم الفرنسي: يشير إلى المنطقة الواقعة في الجزء الشرقي من البحر المتوسط يمتاز التعريف بالازدواجية حيث يتداخل مصطلح الشرق الأوسط مع الشرق الأدنى.[2]

3- مفهوم الأمريكي: جاء غير متطابق مع مفهوم البريطاني، حيث الاختلاف بينهما في عدد الدول التي تشملها منطقة الشرق الأوسط، فالموسوعة الأمريكية ترتكز على تعريف وزارة الخارجية الأمريكية التي تستخدم مصطلح الشرق الأدنى في تحديد الشرق الأوسط، والذي يشمل:(تركيا والبحرين وقبرص وإيران والعراق وإسرائيل والأردن، والكويت ولبنان وقطر والسعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة واليمنيين الجنوبي والشمالي ومصر وليبيا والسودان)، وما يلاحظ أيضاًعلى مفهوم الأمريكي حسب هشام القروي في مقاله سنوات بوش في الشرق الأوسط (2000-2008) لم يذكر دول المغرب العربي وباكستان وأفغانستان واليونان مقارنة بتعريف الموسوعة البريطانية، ويرجع ذلك إلى عدم تصور وزارة الخارجية الأمريكية أنها ستحل محل بريطانيا وفرنسا في هذا الجزء من العالم، لهذا احتفظت بتعريف الشرق الأدنى.[3]

مع بداية الحرب الباردة تغير مفهوم الوزارة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط حيث أصبح يشمل مصر والجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وتركيا وإيران وإسرائيل، وبسقوط الإتحاد السوفيتي و بداية الأحادية القطبية، اعتمدت في عهد الرئيس "جورج

---

[1] المرجع نفسه، ص 28.

[2] محمود حسن العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 19.

[3] هشام القروي، المرجع السابق، ص 32.

بوش الأب" (*George Bus*) عام 1991، في أن الشرق الأوسط هي المنطقة الممتدة من إيران شرقاً حتى المغرب الأقصى غرباً بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا وقبرص.[1]

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 أصبح تعبير الشرق الأوسط يطلق على المنطقة التي تمتد حدودها من شمال إفريقيا غربا ودول آسيا الوسطى شرقا بالإضافة إلى أفغانستان وباكستان، وقد أطلقت عدة تسميات لهذه المنطقة، كتسمية الشرق الأوسط الكبير، والتي حددها نص مشروع الشرق الأوسط الكبير،[2] الذي أطلقه الرئيس الأمريكي **"جورج والكر بوش"** (***George Walker Bus***)* خلال خطابه في نوفمبر 2003 بالهيئة الوطنية للديمقراطية المعروفة اختصارا "**نيد**"(***NED***)**، وكان تصوره للشرق الأوسط الكبير كمنطقة جغرافية حديثة أوسع من الشرق الأوسط، بحيث يشمل أيضاً حسب تصوره

---

[1] سعد آدم، المرجع السابق، ص 23.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع **الشرق الأوسط الكبير (الحقائق والأهداف والتداعيات)**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005 ، ص ص 19- 20.

* الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأميركية، ولد جورج بوش الابن في 6جويلية 1946،ابن الرئيس الأميركي جورج هربرت ووكر بوش، كان عضو في الحزب الجمهوري، انتخب الحاكم السادس والأربعين لتكساس عام 1994، وأعيد انتخابه لهذا المنصب في عام 1998، ثم فاز بترشيح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة في عام 2000، وأعيد انتخاب جورج الابن للرئاسة في عام 2004 إلى غاية عام 2008. أنظر: أرشيف الجزيرة، **جورج دبليو بوش: الرئيس الثالث والأربعون** متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/691dc7bb-e272-4386-9df6-92209657f3fb تاريخ المشاهدة: 2019/03/18، التوقيت: 11.20.

** أسس الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية بقرار من الكونجرس الأمريكي عام 1983، والغرض من تأسيسه التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال تقديم الدعم المادي للمنظمات و الهيئات و الشخصيات التي تخدم الأهداف الأمريكية، والتي تسميها واشنطن المعارضة الديمقراطية (الإصلاحيين)، ومن أبرز أعضاءه **"فرانسيس فوكوياما"** صاحب أطروحة(نهاية التاريخ). أنظر: عبد العزيز كامل، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي**، التقرير ألارتيادي السنوي: (مستقبل العالم الإسلامي .. تحديات في عالم متغير)، مؤسسة البيان، الإصدار الثاني، الطبعة الأولى، الرياض، 2004، ص 360.

مختلف الدول "المارقة" أو "الفاشلة" التي تشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة.[1] (أنظر الخريطة 02 الموالية).

الخريطة (02) : حدود الشرق الأوسط الكبير

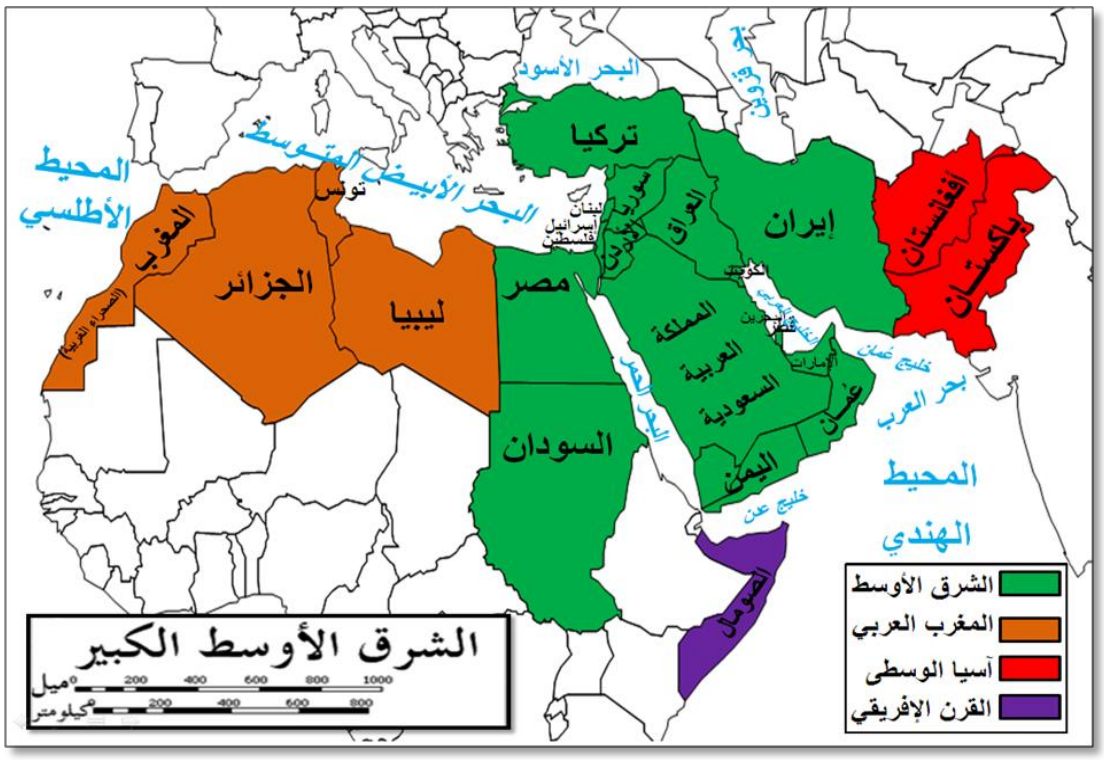

Source: Geoffrey Kemp, John Allen Gay, Adam Lammon**, American Policy and Changing Alignments in the Middle East**, Center for the National Interest, Washington, D.C, 2018, *Out-of-Numbering.* عربت). الخريطة من طرف الطالب)

ما يلاحظ على المفهوم الأمريكي هو تعريفة لمنطقة يتوقعون منها المشاكل بسبب عدم التجانس وتوافر عناصر التنافر ما يؤدي إلى نشؤ الأزمات، وهذا يدخل في إطار ميل الأمريكيين بالارتباط بالمناطق الحيوية من خلال توظيف أزماتها في خدمة مصالحهم.[2]

[1] *AYLIN GÜNEY and FULYA GÖKCAN, **The Greater Middle East as a 'Modern' Geopolitical Imagination in American Foreign Policy**, Journal of Geopolitics, Vol 15, No. 1, ent University, Department of Political Bilk Science, Ankara, December 200, p29.*

[2] هشام القروي، المرجع السابق، ص34.

ترى الباحثة إبتسام عبد الزهرة العقبي أن الرؤية الأمريكية بعد أحداث عام 2001 تحدد منطقة الشرق الأوسط من منظور جغرافي سياسي واقتصادي وديني، فهو يشمل دول شمال إفريقيا و دول غرب آسيا و دول آسيا الوسطى.[1]

4- مفهوم الهيئات الدولية:

4-1- الوكالة الدولية للطاقة الذرية: يعتبر من أكثر المفاهيم تداولاً، إذ حدد الشرق الأوسط بالمنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً، وأستبعد التعريف الدول العربية المغاربية والسودان والصومال وجيبوتي وتناول بالضم دول غير عربية وهي إيران وإسرائيل ،كما لم يتطرق بذكر تركيا رغم أنها مشارك رئيسي في شؤون الشرق الأوسط ودولة مهمة في فهم تاريخه (الدولة العثمانية والمسألة الشرقية).[2]

4-2- هيئة الأمم المتحدة: اعتمدت في تحديده على دراسة سنة 1996 والتي تناولت الدول الطامعة إلى إنشاء قوة نووية وأسلحة دمار شامل، وشملت منطقة الشرق الأوسط الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل.[3]

5- المفهوم العربي: يتوافق مفهوم الجامعة العربية مع مفهوم هيئة الأمم المتحدة للشرق الأوسط، فحسب قرارها رقم(103) الصادر عام 1995 في الديباجة من المادة الأولى، يذكر بأن الشرق الأوسط يشمل الأقاليم الخاضعة لسيادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فضلاً عن إيران وإسرائيل.[4]

---

[1] إبتسام عبد الزهرة العقبي، **نظرية قلب الارض بين الجغرافيا والفضاء الالكتروني (رؤية مستقبلية)**، متاح على الرابط:https://ibtisamalikabi.wordpress.com ، تاريخ التصفح: 1919/02/24 ، التوقيت: 10.40.

[2] سعد آدم، المرجع السابق، ص 22.

[3] ولاء محمد على، **الخطاب الدعائي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط (دراسة تحليلية)**، دار غيداء، عمان، جانفي 2016، ص67.

[4] هاسم محمد الباججي، المرجع السابق، ص9

يمكن أن نلاحظ نقطتين هامتان على مفهوم جامعة الدول العربية للشرق الأوسط:

– النقطة الأولى: اعتراف ضمني بمصطلح الشرق الأوسط كمرادف لمصطلح العالم العربي رغم أن مصطلح الشرق الأوسط لم يبتكره العرب أصحاب المنطقة*.

– النقطة الثانية: أن الشرق الأوسط ضم إيران وإسرائيل وبصورة خاصة، وهو ما يعتبر نوع من التطبيع العربي مع إسرائيل، وبالمقابل تجاهل بالذكر تركيا رغم ارتباطها التاريخي بالدول العربية في إطار الدولة العثمانية.[1]

6– مفهوم الإسرائيلي: تحدده الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية، بالمنطقة الممتدة من تركيا شمالاً إلى أثيوبيا والصومال جنوباً، ومن إيران شرقاً إلى ليبيا غرباً.[2]

بينما يحدده **"شمعون بيريز"**(*Shimon Peres*)** رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في كتابه الشرق الأوسط الجديد، بأن الشرق الأوسط يمتد من مصر إلى باكستان، ومن تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى شمالاً حتى المحيط الهندي و شمال السودان جنوباً.[3]

---

* بعض المؤرخون العرب المهتمين بدراسة موضوع الصراع العربي الصهيوني ، يرجعون تأصل مفهوم الشرق الأوسط إلى **"تيودور هرتزل"**(*Theodor Herzl*) مؤسس الحركة الصهيونية، وهو ما تروج له بعض الكتابات الصهيونية بعد مؤتمر مدريد زاعمةً بأن مشروع النظام الشرق الأوسطي الجديد ما هو إلا خلاصة لمفهوم و أحلام هرتزل التي توحي بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام و التعايش السلمي. أنظر: محمد سعيد أبو عامود، **الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد11 ، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، 1993 م، ص165.

[1] هاسم محمد الباججي، المرجع نفسه، ص ص 9– 10.

[2] علاء عبد الوهاب، **معاني الشرق الأوسط و حدوده**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 1995،43، ص 122.

** **شمعون بيريز**: ولد عام 1923، تولى رئاسة الوزراء الإسرائيلية على فترتين من1984 إلى1986، ومن1995 إلى 1996، أصبح رئيس دولة إسرائيل من 2007 وحتى 2014، كان يرأس حزب العمال الإسرائيلي. أنظر: سعيد محمد كريم، المرجع السابق، ص 419.

[3] ولاء محمد علي الخطاب، المرجع السابق، ص 68.

من خلال استعراض بعض المفاهيم التي تناولت تحديد منطقة الشرق الأوسط يتبين لنا الملاحظات الآتية:

– تحديد منطقة الشرق الأوسط هيمن عليه العامل السياسي والاقتصادي فكل المفاهيم لا تستند إلى معايير موضوعية كالمعيار الديني أو اللغوي والتاريخي، لذلك فحدود المنطقة تتسع وتضيق على الخارطة حسب التصنيف كل هيئة وحسب مصالحها.[1]

– إن ولادة مصطلح الشرق الأوسط ارتبط بفلسطين، نظرا لأهميتها التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجي بين آسيا وإفريقيا، وخضع المصطلح بعد اتفاقية كامب ديفيد 1979 لتغيرات مفروضة من قبل الدوائر الغربية من أجل فرض نظام شرق أوسطي.

– جل المفاهيم تمزق أوصال الوطن العربي، فتدخل بلدان عربية في الشرق الأوسط وتخرج بلدان عربية أخرى، وهو ما جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة غير متجانسة تضم خليطاً من القوميات والأديان واللغات.

– جل المفاهيم تتفق حول الدول التي تشكل قلب الشرق الأوسط والدول المحيطة بالقلب، و تختلف حول الدول الهامشية، فدول القلب تشمل: (دول الهلال الخصيب وإسرائيل)،[2] بينما الدول المحيطة بالقلب تشمل:(مصر، السعودية، ليبيا، تركيا، إيران واليمن) أما الدول الهامشية فتضم: (دول المغرب العربي وإثيوبيا والصومال وقبرص واليونان وباكستان وأفغانستان).[3] **(أنظر الملحق01 الاختلاف حول التحديد الجغرافي للشرق الأوسط).**

[1] هاشم محمد الباججي، المرجع السابق، ص7.

[2] ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص29.

[3] فاروق فهمي، **حدود المصطلح**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 17، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو2004، ص 22 .

– أن الغاية من إطلاق مصطلح الشرق الأوسط هو تجنب استخدام مصطلح الوطن العربي ومحاربة مفهوم القومية العربية، من خلال إدخال دول غير عربية وإخراج دول عربية من المنطقة التي يشير إليها المصطلح.[1]

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط

احتلت منطقة الشرق الأوسط حيز كبير في نظرية "هالفورد ماكندر" *(Halford Mackinder)** "قلب الأرض" (*Heart of the world*) ومؤداها:

(من يحكم الشرق الأوسط يهيمن على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على القارات الثلاث، ومن يحكم القارات الثلاث يسيطر على العالم).[2]

النظرية تعكسالأهمية الإستراتيجية الكبيرة جداً لمنطقة شرق الأوسط بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، ما دفع القوى الكبرى إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.[3]

1- أهمية الموقع الجغرافي:

تقع منطقة الشرق الأوسط بين خطي طول 70شرقاً و17 غرباً، وبين دائرتي عرض 02 جنوباً و40 شمالاً، وتمتد من أفغانستان وباكستان شرقاً، إلى المحيط الأطلسي غرباً،

---

[1] ولاء محمد على، المرجع السابق، ص 71.

* **هالفورد ماكندر** (1861–1947): جغرافي وأكاديمي وسياسي بريطاني يُعتبر أحد آباء الجيو– بوليتيك، يرى أن التاريخ والجغرافيا لا يمكن أن يفصلا عن بعضهما، تولى وظيفة أستاذ للجغرافيا في جامعة أكسفورد وهو في سن السادسة والعشرين أشتهر بنظرية قلب الأرض. أنظر: موقع المعرفة، متاح على الرابط :
https://www.marefa.org/%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AF_%D9%85%D8%A7%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%B1 . تاريخ المشاهدة: 2019/05/12، التوقيت: 11.15.

[2] محمد زباري مونس، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية**، مجلة آداب البصرة، العدد 68، 2014، ص 305.

[3] المرجع نفسه، ص 305.

ومن البحر المتوسط شمالاً إلى البحر العربي وسواحل المحيط الهندي وإفريقيا جنوب الصحراء جنوباً، بمساحة تقدر بحوالي 17.878 مليون كم.[1]

الجدول (01): مساحة وطول سواحل دول منطقة الشرق الأوسط

	المساحة كم²	**طول الساحل كم**	**المحيط أو البحر الذي يشرف عليه**
الوطن العربي	14 مليون	17200	المحيط الأطلسي/ المحيط الهندي/ البحر المتوسط/ البحر الأحمر/ خليج عُمان/ بحر العرب/ الخليج العربي
باكستان	803	1100	البحر العربي
أفغانستان	647	.	.
إيران	1648	1800	الخليج العربي وخليج عُمان
تركيا	780	3446	البحر الأسود و البحر المتوسط
المجموع	**17.878**	**23546**	

المصدر: محمد زباري مونس، المرجع السابق، ص 302.

هذا الموقع منحها العمق الإستراتيجي وجعلها قلب العالم ،إذ تمتد في ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا.[2]

ما يزيد من أهمية الموقع الجغرافي للشرق الأوسط، المسطحات المائية التي تحيط به وتخترقه والتي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية، مثل المحيط الأطلسي غرباً والبحر المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين شمالاً، وبحر عمان والمحيط الهندي شرقاً وفي جنوبه

[1] محمد زباري مونس، المرجع السابق، ص 302.

[2] المرجع نفسه، ص 302.

الشرقي، كما يخترقه البحر الأحمر والخليج العربي وخليج العقبة، ويضم العديد من المضايق الهامة في المواصلات التجارية البحرية، مثل مضيق باب المندب ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق، ومضيق البوسفور والدردنيل.[1]

كانت هذه الممرات البحرية والمضايق و بصورة خاصة في الخليج العربي محل تنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، على اعتبار أن من يسيطر على الخليج العربي يسيطر على الممرات والمعابر الممتدة منه إلى المحيط الأطلسي.[2]

2 – الأهمية البشرية والاقتصادية:

2-1- الأهمية البشرية:

يضم الشرق الأوسط كتلة بشرية تقدر بحوالي ثلاثمائة مليون نسمة حسب تقديرات عام2005 بمعدل نمو سكاني 3%، ويشكل سكان الوطن العربي غالبية سكان الشرق الأوسط بتعداد سكاني بلغ *خمسمائة وستة وسبعون* مليون نسمة حسب تقديرات نفس السنة.[3]

منطقة الشرق الأوسط عبارة عن فسيفساء وخليط من قوميات عدة، أبرزها القومية العربية و الفارسية والتركية والأوزبك والبلوش والأكراد، هذا التنوع شكل نقطة ضعف

---

[1] موقع مقاتل من الصحراء، **أهمية الشرق الأوسط**، متاح على الرابط :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm، تاريخ التصفح: 2019/02/19، التوقيت: 11.00

[2] ليلى مداني، **الأهمية الجيو- استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط**، مجموعة مؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص ص 31-32.

[3] محمد زباري مونس، المرجع السابق، ص 303.

استغلته القوى الخارجية، من خلال إثارة الاضطرابات والنزاعات الإثنية والعقائدية والمذهبية لتمرير سياساتها و مشاريعها في المنطقة.[1]

2-2- الأهمية الاقتصادية:

ترجع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط لتنوع موارده الطبيعية خاصة الطاقوية منها إذ يمتلك النسبة الأكبر من مصادر الطاقة العالمية وعلى رأسها:

2-2-1- النفط:

مع اكتشاف النفط في إيران عام 1908 ثم العراق عام 1927 تزايد اهتمام الدول الصناعية الكبرى بشؤون المنطقة، وازداد ارتباط مصالحها الاقتصادية و السياسية بالمنطقة وبداء التنافس والصراع بينها حول السيطرة على أبار النفط في الشرق الأوسط.[2]

تمتاز دول الشرق الأوسط بأنها تمتلك حولي 66% من الاحتياطي العالمي من النفط.[3](أنظر الجدول 02 الموالي).

[1] المرجع نفسه، ص 304.

[2] ممدوح محمود مصطفى منصور، المرجع السابق، ص ص 54- 55.

[3] *Burl Self, **Geography of Middle East**,* Journal of Department of Geography, *George Mason University, USA, 2015, P7.*

جدول(02) :مقارنة إجمالي احتياطيات النفط في منطقة الشرق الأوسط لعام 2015

(مليار برميل)

المنطقة	الاحتياطيات النفطية (مليار برميل)	النسبة المئوية (٪)
الشرق الأوسط	676,9	66,4
أميركا اللاتينية	86,2	8,5
إفريقيا	70,1	6.9
أميركا الشمالية	67,3	6.6
روسيا وشرق أوربا	59,0	5.8
الشرق الأقصى	42,3	4.1
أوربا الغربية	18,3	1.8
المجموع	**1020,1**	**% 100**

المصدر: محمد إبراهيم و أحمد خالد عكاشة، المرجع السابق، ص 160.

يمتاز نفط الشرق الأوسط عن باقي نفوط العالم بأن كلفة إنتاجه تبلغ دولار واحد مقابل اثنا عشر دولار بالنسبة للبرميل المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

النفط في الشرق الأوسط موجود بكثرة في دول القلب والدول المحيطة بالقلب وعلى رأسها السعودية 22.76 % والعراق 9.91 % والكويت 8.74 % والإمارات العربية المتحدة

[1] محمد إبراهيم و أحمد خالد عكاشة، المرجع نفسه، ص 160.

8.42 % و التي يساوي أغلب احتياطها مجموع دول منظمة الأوبك ،وعلى هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تشرف على المنطقة واليوم المشرف الوحيد على المنطقة هو الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

2-2-2- الغاز الطبيعي:

تضمم منطقة الشرق الأوسط أضخم احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم والمقدر بحوالي 1726,1 تريليون متر مكعب آي 33,9% من الاحتياطي العالمي.[2] (أنظر الجدول 03 الموالي).

جدول(03) : مقارنة إجمالي احتياطيات الغاز العالمية مع منطقة الشرق الأوسط لعام 2015 (مليار متر مكعب)

المنطقة	احتياطيات الغاز (مليارمترمكعب)	النسبة المئوية (٪)
الشرق الأوسط	1726,1	33.9
أميركا اللاتينية	222,3	4.4
إفريقيا	348,6	6.9
أميركا الشمالية	296,1	5.8
روسيا وشرق أوربا	2000,4	39.3
الشرق الأقصى	320,6	6.3
أوربا الغربية	173,1	3.4
المجموع	**5087.2**	**% 100**

Source: *Burl Self, Op.Cit, p7.*

[1] ليلى مداني، المرجع السابق، ص ص 36- 37.

[2] *Burl Self, Op.Cit, p7.*

وتعكس هذه المعطيات الأهمية الاقتصادية للمنطقة على اعتبار أن الغاز الطبيعي يحتل المرتبة الثانية بعد النفط كمصدر للطاقة في العالم، وسيحل بالمرتبة الأولى بعد نضوب النفط.

2-2-3- ضخامة الأرصدة المالية:

تتوفر دول الشرق الأوسط خاصة دول الخليج على أرصدة مالية ناتجة عن عائدات النفط، فقد أدى الحظر النفطي العربي خلال حرب أكتوبر 1973 إلى ارتفاع أسعار النفط من ثلاث دولارات إلى أربعين دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى ارتفاع المداخيل المالية للدول المصدرة للنفط والتي يقع معظمها في الشرق الأوسط، وزادت الأرصدة المالية من أهمية الشرق الأوسط في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال جذب الشركات الأجنبية والمعونات الاقتصادية والقروض لمختلف دول العالم حتى الدول الصناعية منها.[1]

3- الحضارية والدينية:

تميزت المنطقة بأنها مهد للحضارة الإنسانية ومهبط الأديان السماوية الثلاث (اليهودية و المسيحية و الإسلام) وموطن الكتابة في العالم، ومر على المنطقة حضارات كان لها أثرها على تطور البشرية كالهيروغليفية المصرية، والأبجدية الفينيقية، والتشريعات البابلية(شريعة حمورابي)، وعلوم الحساب والجغرافيا والفلك وغيرها من العلوم التي ارتبطت بالحضارة العربية الإسلامية، والتي اعتمد عليها الغرب في بناء نهضته العلمية و الثقافية.[2]

[1] موقع مقاتل من الصحراء، مرجع سابق، متاح على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm

[2] ليلى مداني، المرجع السابق، ص 32.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية

تهدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مصالحها في مختلف مناطق العالم، بما يحفظ لها الريادة العالمية وبقاءها القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: أهمية المنطقة العربية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية المنطقة العربية في صلب المناطق الأكثر حيوية وأهمية لمصالحها الإستراتيجية، باعتبارها قلب العالم حسب نظرية ماكندر،[1] فعملت على احتواء المنطقة العربية لضمان مصالحها الإستراتيجية المتداخلة والتي تشمل:

- حماية وضمان تدفق البترول من منطقة الخليج العربي.
- منع آي قوة معادية من السيطرة على المنطقة.
- ضمان امن إسرائيل.
- مكافحة الإرهاب والتطرف.
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- حماية علاقات الصداقة القائمة مع الدول العربية[2].

هناك أربعة أهداف أساسية، والتي تعتبر من المصالح الثابتة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، والمتمثلة في ضمان تدفق النفط وأمن إسرائيل، ومنع آي قوة

[1] محمد إبراهيم مقداد و أحمد خالد عكاشة، المرجع السابق، ص 7.

[2] *Hooshang Amirahmadi, **The United States and the Middle East**, State University of New York Press,1993,p11.*

معادية من السيطرة على المنطقة، ومكافحة الإرهاب، أما الحفاظ على سياسات الوضع القائم في الشرق الأوسط ومساندة الحكومات والدول الحليفة ذات الأنظمة المحافظة فهي ضمن الأهداف الثانوية.[1]

1 – تأمين تدفق النفط بأسعار منخفضة:

الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة دائمة إلى النفط ومشتقاته الذي يعتبر أحد أركان قوتها وضعفها في نفس الوقت، ولا يمكن السيطرة عليه إلا من خلال السيطرة على أماكن تواجده وتأمين طرق نقله البحرية و البرية، لهذا جعلته الولايات المتحدة يدخل ضمن أولويات أمنها القومي،[2] لاسيما إذا عرفنا بأن الحقول النفطية داخل الولايات المتحدة و صلت إلى القدرة القصوى في إنتاج النفط منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين، فشكل البياني الموالي يوضح مقدار العجز النفطي الأمريكي الذي وصل عام 1965 إلى2.508 مليون برميل في اليوم إلى أن وصل عام 2005 إلى13.899 مليون برميل في اليوم،[3] وهذا ما يوضحه الشكل البياني الموالي.

---

[1] *Ibid, p11.*

[2] حسن الرشيدي، **الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية**، التقرير ألارتيادي السنوي: (مستقبل العالم الإسلامي .. تحديات في عالم متغير)، مؤسسة البيان، الإصدار الثاني، الرياض، 2004، ص311.

[3] *BP Statistical Review of World Energy June 2013، متاح على الرابط*
:http://large.stanford.edu/courses/2013/ph240/lim1/docs/bpreview.pdf، 2019/03/22 :تاريخ المشاهدة.

التوقيت: 10.30.

الشكل (01) : رسم بياني يوضح تطور في عجز الميزان النفطي الأمريكي (1965– 2005) بالألف برميل يومياً

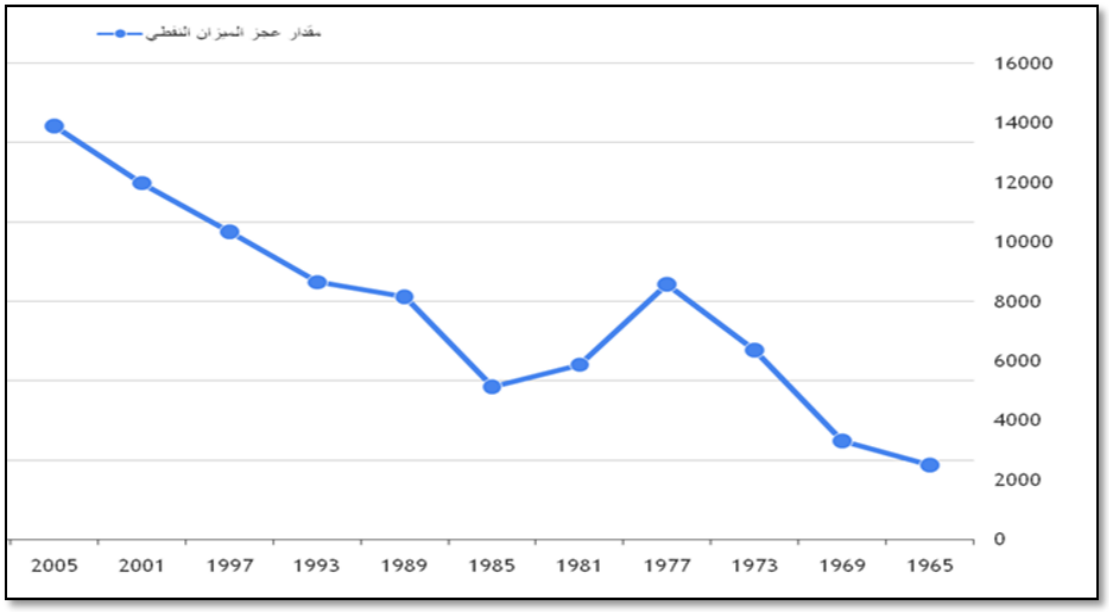

Source: *BP Statistical Review of World Energy June 2013,Op.Cit***.**

الملاحظ أن الاقتصاد الأمريكي يستورد عشرة مليون برميل من النفط يوميا حسب إحصائيات عام 2003 آي 53٪ من استهلاكها، منه 2.8 مليون برميل من منطقة الخليج العربي، وقد أشار وزير الدفاع السابق "**ديك تشيني**"(*Dick Cheney*) في عهد إدارة الرئيس بوش الأب بالقول: «**إن المزاوجة بين القوة العسكرية العراقية المكونة من مليون عسكري مع 20٪ من نفط العالم يمثل تهديداً كبير للأمن القومي الأمريكي**».[1]

يُظهر هذا التصريح أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على نفط المنطقة العربية وخاصة نفط الخليج، الذي له تأثير كبير على أمنها الطاقوي، فهو عصب اقتصادها

[1] حسن الرشيدي، المرجع السابق، ص 312.

الأمريكي، فالولايات المتحدة مستعدة لمواجهة آي تهديد يعيق تدفقه، فالمصالح الأمريكية النفطية في المنطقة العربية تنطوي على عناصر مركبة تتمثل في:

- ضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار منخفضة.[1]
- ضمان مصالح شركاتها النفطية التي تستثمر أموالاً ضخمة في المنطقة العربية في مجالات الاستكشاف والإنتاج، والتي تحقق أرباحاً ضخمة.[2]
- ضمان التحكم والهيمنة على النظام العالمي من خلال السيطرة على منابع النفط العربي كورقة ضغط ومساومة ضد منافسيها الدوليين كالصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي.

العمل على الفصل بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي، وعدم السماح للأنظمة العربية باستخدامه مرة ثانية كورقة ضغط سياسي ضدها، ما قد يلحق أضراراً بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة وبصورة خاصة أمن إسرائيل، وهو ما أشار إليه"**ريتشارد ميرفي**"(*Murphy Richard*) مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق في محاضرة له في دبي بنادي دبي للصحافة بالقول: «**إن المصالح الأمريكية في المنطقة تتمثل في آمرين، الأول: ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة بهدف الهيمنة، والأمر الثاني: ضمان أمن إسرائيل**».[3]

- ضمان أمن طرق النقل والإمداد، وهذا لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر.[4]

2 – ضمان أمن إسرائيل:

يمثل الدعم الأمريكي لإسرائيل منذ إعلان قيامها عام 1948 من الثوابت لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة حيث أصبح أمن إسرائيل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، هذا

---

[1] المرجع نفسه، ص 312.

[2] عائشة أحمد الجميل، **السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية** – مصر كحالة دراسية (2001–2010) –، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص ص 56–57.

[3] حسن الرشيدي، المرجع نفسه، ص 312.

[4] بول سالم، **الشرق الأوسط الجديد**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، 2008، ص ص 48، 50.

الالتزام الأمريكي لا يرجع فقط لنفوذ اللوبي اليهودي المتغلغل داخل المؤسسات الرسمية العليا في الولايات المتحدة، وإنما يرجع أيضاً لعوامل أخرى تاريخية ودينية، وكذلك لاعتبارات إستراتيجية وأمنية نبرزها في النقاط الآتية:

- استطاعت إسرائيل أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية أنها حريصة على حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، لهذا حرصت الولايات المتحدة على تقوية إسرائيل ومدها بكل أسباب ووسائل التفوق العسكري،[1] وهو صرح به المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية عام 1966 لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية قائلاً: «**توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده أنه لم يعد بإمكانها الرد على جميع الأحداث في العالم، وعليها أن تعتمد على قوة محلية تكون بمنزلة قوة ردع صديقة تشكل خط الدفاع الأول الذي يدرأ مخاطر التدخل الأمريكي المباشر، وتشعر إسرائيل أن هذا التعريف ينطبق عليها**»،[2] لهذا نظرت الولايات المتحدة لإسرائيل على أنها حصن متقدم في مواجهة الأخطار التي تهدد مصالحها.[3]
- قدرة إسرائيل على إقناع الولايات المتحدة أن الإرهاب العربي الإسلامي حسب زعمها والذي ضربها في الحادي عشر سبتمبر، هو نفسه الإرهاب الذي تتعرض له إسرائيل يومياً، من جانب الفصائل الفلسطينية.[4]

– طبيعة التحالف الديني بين البروتستانتية واليهودية داخل الولايات المتحدة والتي تبرز في دعوة القس الأمريكي "**وليم بلاكستون**"(*William Blackstone*) لإعادة اليهود إلى

---

[1] غنية أفنوخ، **الاستراتيجية الشرق أوسطية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الحادي و العشرون، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، فيفري 2017، ص 85.

[2] مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتجياتها في العالم العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، مارس 2013، ص ص 5– 6.

[3] *Fouad M. Ammor, **Les transformations géopolitiques dans la région MENA** :Les dynamiques structurantes, Institut européen de la Méditerranée, Juillet 2015,p 23.*

[4] مروان قبلان، **المقاربة الأمريكية تجاه تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي**، مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الأمريكية – المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة–، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، ديسمبر 2017، ص 46.

* للإطلاع على علاقة البروتستانتية باليهودية الرجوع إلى كتاب: **المسيح اليهودي ونهاية العالم** لرضا هلال.

أرض فلسطين، حيث ألف كتاب تحت عنوان: "**عيسى قادم**"، يتحدث فيه عن عودة اليهود لفلسطين باعتبارها المقدمة لعودة المسيح*.[1]

3 – منع القوي المنافسة من السيطرة على المنطقة:

بنهاية الحرب العالمية الثانية ورثت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الاستعمارية الأوروبية كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط، وتركزت سياستها في المنطقة وبصورة خاصة المنطقة العربية على ضمان"**الثالوث المقدس**" حسب تسمية الأكاديمي "**مايكل هدسون** "(*MichaeL Hudson*)، والمتمثل في منع آية قوة من التغلغل في المنطقة وضمان أمن إسرائيل، وضمان تدفق النفط بأسعار ملائمة للاقتصاد الأمريكي.

الثابت أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، خشية أن يمتد نفوذه خارج حدوده باتجاه منطقة الخليج العربي الغني بالنفط، ما يعني تهديد لمصالحها الحيوية وعلى رأسها النفط،[2]فكان عليها إبعاد القوى المنافسة لها من خارج المنطقة والقوى الإقليمية التي قد تعارض مصالحها، فاتبعت "**سياسة الاحتواء**" (*Containment Policy*)* على أساس انتشار قواتها في المنطقة من خلال وجود قواعد عسكرية والإبقاء على أسطولها البحري ما يضمن لها حماية مصالحها في المنطقة.[3]

طورت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء بعد زوال التهديد السوفيتي بداية التسعينات من القرن العشرين، حيث قامت لجنة الدفاع المكلفة بالشؤون الخارجية بالبنتاغون عام

---

[1] حسن الرشيدي، المرجع السابق، ص 309.

[2] أبو بكر مبروك بشير بوعجيلة، **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (2008–2001)**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الخرطوم، 2010،ص81.

[3] مروان بشارة، المرجع السابق، ص 47.

***سياسة الاحتواء**: سياسة صاغها جورج كينان سفير الولايات المتحدة الأمريكية في موسكو عام 1947، وتبناها الرئيس الأمريكي هاري ترومان، تقوم على إنشاء سلسلة من الأحلاف و القواعد العسكرية بهدف عزل الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار نفوذه في العالم. أنظر: مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط2، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص ص، 36، 38.

1992 بإعداد "**دليل التخطيط الدفاعي**" وجاء فيه: «**إن هدفنا الأول هو تفادي ظهور منافسين جدد، إن هذه رؤية عامة تقع تحتها الإستراتيجية الدفاعية الإقليمية، وتتضمن سعينا الدائم لمنع آي قوة معادية من السيطرة على آي منطقة يمكن لثرواتها عندما تصبح تحت السيطرة أن تكون كافية لإطلاق قوة عظمى...وبناءاً عليه ينبغي أن نملك آليات تردع مالكي إمكانيات التحدي من الطموح نحو التوسع في الدور الإقليمي أو العالمي**».[1]

يشير هذا التقرير إلى أن التوجه الأمريكي قائم على استخدام قوة الردع ضد القوى المنافسة و المهددة لمصالحها الحيوية.

4 – الحرب على الإرهاب:

لم يكن إعلان الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والخروج بالبحث عن العدو الذي أمتلك القدرة على اختراق وضرب الداخل الأمريكي فوجهت أصابع الاتهام إلى ما سمته بالإرهاب الإسلامي،[2] بحجة أن تسعة عشر من المهاجمين مواطنون من السعودية ومصر وأن القيادات الرئيسية في تنظيم القاعدة ينتمون لدول عربية إسلامية.[3]

لقد كانت بداية إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين وليس بعد هجمات سبتمبر 2001، حين أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقارير عن أنماط الإرهاب وإمكانية مكافحته في كثير من الدول

---

[1] جلال خشيب، **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، متاح على الرابط :
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=319828&r=0، تاريخ التصفح: 2019/3/14، التوقيت: 10.00.

[2] عائشة أحمد الجميل، المرجع السابق، ص 57.

[3] ياسين السيد، **الإصلاح في الخطاب الرئاسي الأمريكي**، متاح على الرابط :
http//www.ahram.org.eg/archive/2006/5/4/weit1.htm، تاريخ التصفح 2019/03/12 التوقيت: 09.30.

العربية وبخاصة سوريا والعراق والسودان وفلسطين وليبيا، والملاحظ أن التقارير ربطت ظاهرة الإرهاب بالأنظمة العربية الحليفة للإتحاد السوفيتي سابقاً والتي تعارض سياستها في المنطقة.[1]

كانت الحرب على الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 تعني أن الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية أصبحت محور ارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن إعادة هيكلة الداخل العربي، وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط يجب أن يتوافق و المصالح الإستراتيجية الأمريكية.[2]

بينما يؤكد الكثير من المهتمين بالسياسة الأمريكية أن الاندفاع الكبير للولايات المتحدة باسم مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مرده الأساسي السيطرة على منابع النفط لرفع أرباح شركاتها البترولية من جهة، ومنع القوى الكبرى كالصين ودول الاتحاد الأوروبي من الوصول إلى هذه المصادر الطاقوية المهمة.[3]

المطلب الثاني:مراحل الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية (1945– 2008)

رغم تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء المتعاقبون تجاه الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية على وجه الخصوص، فإن هناك شبه إجماع أو اتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية، التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وتحقيقها، إذ ظل أمن النفط و إسرائيل هي المصالح المركزية الأمريكية في المنطقة ومواجهة المنافسين على موارد المنطقة العربية، غير أن الولايات المتحدة

[1] الشاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول** 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 188.

[2] غنية أفنوخ، المرجع السابق، ص 88.

[3] المرجع نفسه، ص89.

استبدلت بعد الحرب الباردة الخطر السوفيتي الأحمر ليحل بديلاً عنه الخطر الأخضر المتمثل في التطرف الإسلامي حسب تعبير واشنطن.[1]

1 – مرحلة الحرب الباردة (1945 – 1991):

خلال هذه الحقبة الممتدة من نهاية الحرب العلمية الثانية وحتى إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ثابتة كان هدفها بسط نفوذها على المنطقة العربية و ضمان عدم تعرض مصالحها للتهديد السوفيتي ،وارتبطت هذه الغاية بجميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال هذه المرحلة.[2]

ففي عهد الرئيس **"هاري ترومان"** (*Harry Truman*)**(1945– 1952):** انتهجت إدارته سياسة الاحتواء لمنع اختراق السوفيت لمنطقة الشرق الأوسط والتي تزايدت أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة، بعد الاكتشافات النفطية، وإعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، وهذا ما جعل واشنطن تفشل في خلق تحالف عربي أمريكي مناهض للإتحاد السوفيتي ومنع تمدد نفوذه تجاه المنطقة، واعتمد ترومان على تشكيل حزام دفاعي أطلق عليه "**الأعمدة الخمسة**"(اليونان، وتركيا، والعراق، وإيران وباكستان) والتي ترتبط بشبكة من المعاهدات المقامة في أوروبا وجنوبي شرق آسيا من أجل منع تغلغل السوفيت تجاه منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط.[3]

نظر **"دوايت إيزنهاور"**(*Dwight Eisenhower*) **(1953– 1960):** خليفة ترومان على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة حكمه للمنطقة العربية من زاوية صراعه مع الاتحاد السوفيتي، فحاول استقطاب الأنظمة العربية وتطويعها ،فقد كان لديه تخوف من تحالف العرب مع موسكو وهم الذين يملكون الثروات والرقعة الجغرافية الإستراتيجية،

[1] *Hooshang Amirahmadi, Op.Cit, p11.*

[2] محمد أحمد شعيب، **أثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي**، مجلة دراسات الاقتصاد و الأعمال، المجلد 03، العدد02، ديسمبر 2015، ص 79.

[3] المرجع نفسه، ص 80.

فحاول إقناعهم بالانضمام إلى تحالفات أمنية إقليمية بداية "**بمشروع قيادة الشرق الأوسط**" ثم حلف بغداد عام 1955، وكذلك إعلانه عن المشروع الذي حمل اسمه عام 1957، وبالمقابل أرغم إسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فسياسته اعتمدت على منع تمدد النفوذ السوفيتي تجاه المنطقة.[1]

أظهرت إدارة الرئيس "**ليندون جونسون**"(*Lyndon Johnson*) **(1963 – 1968)** انحياز كامل لإسرائيل عكس إدارة إيزنهاور، من خلال أبلاغه لوزير خارجيتها قبل بداء حرب عام 1967 بالقول: «**إسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا قررت أن تكون وحدها**».[2]

نفس النهج الذي سار عليه خليفته الرئيس **رتشارد نيكسون**(*Richard Nixon*) **(1969– 1976)** في تقديم الدعم لإسرائيل على حساب العرب، فقد اعتبرها حليف استراتيجي في المنطقة، ويمكن من خلال الدعم الأمريكي لها احتواء الاتحاد السوفيتي وإضعاف حلفائه و ضبط المنطقة، وقد أشار إلى ذلك وزير خارجيته "**هنري كيسنجر**(*Henry Kissinger*) بعد حرب 1967 بالقول: «**ينبغي لإسرائيل أن تتحول إلى حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في شرق المتوسط، وبالتعاون معها يمكن احتواء الاتحاد السوفيتي وإضعاف حلفائه وضبط المنطقة**».[3]

من جهة ثانية تعمدت إدارة نيكسون في إطار سياسة الاحتواء إفساد الترابط بين النفط العربي والصراع العربي الإسرائيلي، لأن حرب 1973 وضعت الثالوث الأمريكي المقدس بالمنطقة في خطر حيث:

– كادت إسرائيل أن تزول بسبب الهجوم العربي.

[1] مروان قبلان، المرجع السابق، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

[3] المرجع نفسه ، ص 47.

– تعرض إمدادات النفط للخطر بسبب الحظر النفطي العربي ضد الدول الداعمة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة.

– تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة، فالعرب اعتمدوا في حربهم على السلاح السوفيتي.

لذلك تبنت سياسة الاعتماد على **"الأعمدة الثلاثة "**(إسرائيل، إيران، السعودية) والتي يتم من خلالها ممارسة دورها بالإنابة وحماية مصالحها في المنطقة العربية حيث صرح وزير الخارجية الأمريكي **هنري كيسنجر** بالقول: «**أن المصالح الأمريكية الفعلية تتمركز في الخليج وبفضل الدعم الأمريكي الكبير لإيران تحولت إلى شرطي للدفاع عن المصالح الأمريكية في الخليج**».[1]

أما الرئيس **"جيمي كارتر "**(*Jimmy Carter*) **(1977 – 1980) فقد** انتهج في فترة حكم سياسة مغايرة للإدارات الأمريكية السابقة، بسبب تزايد التهديد السوفيتي للمنطقة بعد غزو أفغانستان عام 1979 وترافق ذلك وفي نفس العام سقوط نظام الشاه في إيران الحلف الإقليمي للولايات المتحدة، وهو ما بدا وكأن ميزان القوى قد أنقلب ضد واشنطن وأصبحت سياسة الاعتماد على حلفاءها الإقليمين والتي تسميهم واشنطن الأعمدة الثلاثة، غير مجدية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 48.

[2] برادلي تايلر، **السلام الأمريكي و الشرق الأوسط – المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة**–، ترجمة عماد فوزي شعيبي، العدد 11، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004، ص18.

* **قوة الانتشار السريع:** تتمثل في نقل قوة عسكرية أمريكية خفيفة إلى منطقة الخليج من أجل حماية حقول النفط.

أنظر: مجيد حميد و هاشم سرى، **استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الدول العربية خلال الحرب الباردة و ما بعدها**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد 2، السنة الخامسة، العراق،2010 ، ص 8.

لتدارك هذا الوضع طورت إدارة كارتر ما يغرف "**بقوة الانتشار السريع**" (*UNSAS*)* وهي إستراتيجية هدفها توجيه رسالة للإتحاد السوفيتي بأن أمريكا تمتلك القوة اللازمة لحماية مصالحها في جميع مناطق العالم.[1]

في نفس العام من سقوط نظام شاه إيران، استطاعت الولايات المتحدة جر مصر أكبر قوة عربية إلى الدخول في سلام مع إسرائيل بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد1979 وبذلك تم تحييد مصر التي سرعان ما تحولت إلى عميل لصالح للولايات المتحدة،[2] وضرب القوى العربية بعضها ببعض وهذا ما يضمن بقاء التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.[3]

وعلى نفس نهج كارتر سار خليفته الرئيس "**رونالد ريغان**"(*Ronald Reagan*) **(1981–1988)** الذي أستمر في تطوير إستراتيجية كارتر، فقام بتأسيس القيادة المركزية الجديدة عام 1983 التي أوكلت لها مهمة إدارة قوة الانتشار السريع وزيادة تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي،[4] كما أعتمد "**سياسة الاحتواء المزدوج**" للعراق و إيران من خلال دعم العراق في حربه ضد إيران خلال حرب الخليج الأولى (1980–1988) حيث رأت ما دامت الحرب لا تهدد استمرار تدفق النفط عبر مضيق هرمز ولا تشكل خطر على أمن إسرائيل فهي ستحافظ على التوازنات الإقليمية في منطقة الخليج العربي.[5]

2 – مرحلة ما بعد الحرب الباردة(1991 – 2008):

[1] المرجع نفسه، ص 8.

[2] مروان بشارة، المرجع السابق، ص 10.

[3] محمد أحمد شعيب، المرجع السابق، ص 80.

[4] مجيد حميد و هاشم سرى، المرجع السابق، ص8.

[5] محمد أحمد شعيب، المرجع السابق، ص 80.

بداية هذه الحقبة كانت بإعلان زوال الاتحاد السوفيتي عام 1991 وغدت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى نزعت نحو الهيمنة على النظام العالمي، و قد نالت المنطقة العربية نصيباً وافراً من هذه النزعة الأمريكية.[1]

تبنت إدارة **"جورج بوش الأب"(1989–1992)** سياسة الهيمنة تحت ذريعة الحفاظ على الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وكانت بداية هذه السياسة بالمنطقة العربية، حيث استبدلت إدارة بوش الخطر السوفيتي بخطر ما أسمته المد الإسلامي الذي حسب اعتقادها بات يتغلغل و يهدد المصالحها، لهذا قامت بدعم الأنظمة العربية الديكتاتورية الحليفة بالمنطقة، فحسب واشنطن أنه إذا حدث تغير نحو الديمقراطية في المنطقة العربية فستأتي صناديق الاقتراع بالجماعات الإسلامية المتطرفة إلى سدة الحكم.

مع قيام العراق بغزو الكويت عام 1990 وجدت واشنطن فرصة لتحقيق أهدافها بالمنطقة والمتمثلة في:

– تثبيت الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة.

– حرمان العرب تماماً من إمكانية استخدام النفط سلاحاً لتحقيق أغراض سياسية.

– فرض اعتراف عربي كامل بإسرائيل.

– دمج جميع الدول العربية في نظام إقليمي شرق أوسطي يكون بديلاً عن النظام الإقليمي العربي.[2]

بعد إخراج القوات العراقية من الكويت استخدمت الولايات المتحدة القوة الناعمة الدبلوماسية والتي تجسدت بالإعلان عن مشروع لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في عام1991 من أجل فرض اعتراف عربي

[1] المرجع نفسه، ص 80 .

[2] مروان قبلان، المرجع السابق، ص 49.

بإسرائيل ،لكن نهاية فترة حكم الرئيس بوش الأب جعلت الغاية من عقد المؤتمر غير قابلة للتحقيق.[1]

استمرت إدارة "**الرئيس بيل كلينتون**"(*Bill Clinton*) **(1993–2000)** على نهج سياسة الرئيس السابق بوش الأب بالتركيز على دعم الأنظمة العربية ضد الإسلاميين الذين رأت فيهم عقبة أمام المشروع الأمريكي لإقامة نظام شرق أوسطي جديد والذي كانت فكرته تنطلق من إعادة هيكلة المنطقة على أسس جديدة وحسب مفهوم شمعون بيريز وفق ما أشار إليه مستشار الأمن القومي الأمريكي"**مارتن أندك**" (*Andck Martin*)، لكن انتهت فترة حكم كلينتون دون أن يرى مشروعه الشرق أوسطي النور.[2]

في عام 2001 جاء "**جورج بوش الابن**" كرئيس للولايات المتحدة لعهدتين متتاليتين **(2001– 2008)** والمتشبع بفكر المحافظين الجدد، فشرع مباشرةً تحت تأثير هجمات الحادي عشر من سبتمبر في إتباع سياسة الاحتواء القائمة على "**الحرب الإستباقية**"* ضد الإرهاب واستطاع بناء تحالف دولي ضمن شعار"**من لم يكن معنا فهو ضدنا**"،[3] وتحت ذريعة الحرب على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل جرى غزو العراق عام 2003 – بعد أن وضع ضمن قائمة دول محور الشر– كان هدف الغزو السيطرة على أضخم احتياطي نفطي في المنطقة،[4] وهو ما توضحه خريطة رقم (03) التي تتناول القواعد

---

[1] المرجع نفسه، ص 80.

[2] المرجع نفسه، ص 51.

***الحرب الاستباقية** (الضربات الوقائية): وهي ذلك النوع من النشاطات العسكرية الهادفة إلى إحباط هجوم عدواني أو خطط ينوي الخصم القيام بها، وتشن هذه الضربة بناءً على الحدس والتخمين لتهديدات محتملة. أنظر: طارق محمود شكري، **الضربة الإستباقية والضربة الوقائية**، مصطلحات عسكرية تغزو المفاهيم الأساسية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد 34، سبتمبر 2003، ص 73.

[3] مجيد حميد و هاشم سرى، المرجع السابق، ص9.

[4] محمد أحمد شعيب، المرجع السابق، ص 83.

العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط والتي من خلال يمكن حماية موارد الطاقة الإستراتيجية.

خريطة رقم (03) القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

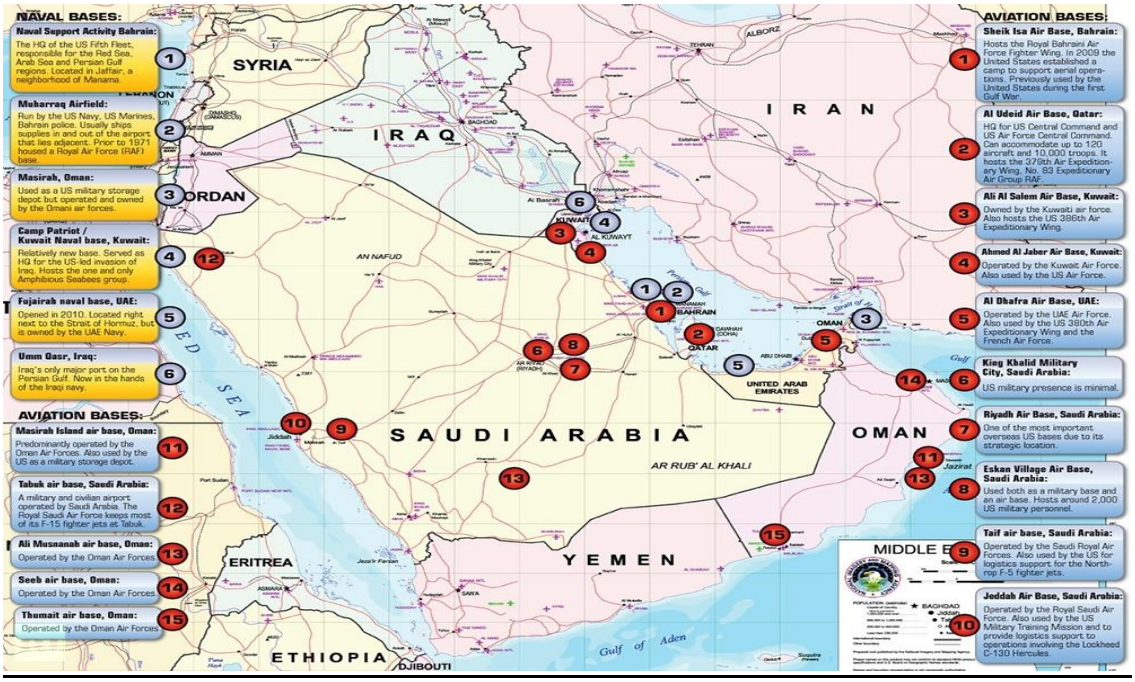

المصدر: باسم راشد، **تداعيات اتفاق فيينا على العلاقات بين إيران والولايات المتحدة وأوروبا**، موقع مصر العربية، متاح على الرابط: http://www.masralarabia.com، تاريخ النشر: 22 يوليو 2015، 16:27، تاريخ المشاهدة: 2019/03/09، التوقيت: 11.10.

نلاحظ من الخريطة أن عدد القوات الأمريكية التي المتواجدة في الشرق الأوسط عام 2004 تبلغ مئة وتسعون ألف جدي، يتواجد في العراق وحدها ما يقرب العشرون ألف جندي أمريكي.[1]

[1] *Josh Cohen,* ***The Middle East and Iran*** : متاح على الرابط http://war-in-middle-east.blogspot.com/2012/08/us-military-bases-in-middle-east-around.html , تاريخ المشاهدة 2019 /03/11 , التوقيت 11.15.

لقد رأى بوش الابن أن غياب الديمقراطية يشكل تحدياً كبيراً للإدارة الأمريكية فالعالم العربي الإسلامي يشهد نمو للتطرف و الإرهاب والذي مرده حسب بوش الابن الاستبداد و التخلف الذي تشهده المنطقة،[1] فأطلقت إدارته عدة مبادرات و مشاريع للإصلاح في الشرق الأوسط، أهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير 06 نوفمبر 2003 خلال خطابه بالهيئة الوطنية للديمقراطية.[2]

لم يكن قيام الولايات المتحدة بربط الإرهاب بغياب الديمقراطية، إلا ذريعة للتغطية الفشل الذي منيت به في العراق وكذبها على المجتمع الدولي حول أسلحة الدمار الشامل العراقية.[3]

بناءاً على ما سبق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية طيلة خمسة عقود الماضية سعت إلى تحقيق الأهداف المرتبطة بمصالحها الأساسية بالمنطقة والمتمثلة في "الثالوث المقدس"، هذه الأهداف لم تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[4]

المطلب الثالث: دور المحافظين الجدد في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن العشرين بروز تيار مسيحي يميني متطرف أطلق على أعضاءه بالمحافظين الجدد، تميزاً لهم عن المحافظين القدامى **(تيار ولسن)***.[1]

---

[1] محمد أحمد شعيب، المرجع السابق، ص 83.

[2] ياسين السيد، المرجع السابق.متاح على الرابط :http//www.ahram.org.eg/archive/2006/5/4/weit1.htm

[3] ميثاق مناحي دشر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر**، مجلة أهل البيت، السنة 12، العدد 19، يناير 2016، ص 570.

[4] عائشة أحمد الجميل، المرجع السابق، ص 59.

1– نشأة تيار المحافظين الجدد ومبادئهم الفكرية:

المحافظين الجدد (*Néo Coms*) تسمية أطلقت على مجموعة يهودية أمريكية تؤمن بأن إسرائيل هي أرض الميعاد التي وعدها الرب لليهود، وهم مهووسون بعقيدة عودة المسيح المشروطة باجتماع اليهود في فلسطين، وحرب الألفية **"هرمجدون"****التي سيبيد فيها المسيح العائد قوى الشر، ويعتبرون أن ما يجري في أرض فلسطين ليس إلا إرهاصات لما يتوقعون أنه سيحصل،[2] و يتبنى المحافظون الجدد أفكار اليهودي الألماني**"ليوشتراوس"** (*Leo Strauss*) الذي هاجر إلى أمريكا عام 1928 وعمل أستاذ للعلوم السياسية في جامعة شيكاغو، وهناك أسس الحركة الشتراوسية الليبرالية وتتلخص أفكارها في النقاط التالية:

- رفض دعاوي الحداثة التي انطوت عليها بعض الأفكار الاجتماعية.
- التأكيد على دور النخبة التي تمتلك القدرة على التعامل مع الحقيقة، والتي يجب أن تمنع عن الشعب والخصوم السياسيين.
- وجوب استخدام الدين للسيطرة على الجموع.
- استخدام الكذب والخداع للمحافظة على السلطة.
- استعمال القوة لكبح العدائية لدى البشر من خلال دولة قوية.

---

* تبنى المحافظين القدامى أفكار الرئيس الأمريكي السابق وورد ولسون، يؤمنون بالقيم الديمقراطية و يطالبون بضرورة تقليل انغماس الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، و التخلي عن طموحات الهيمنة العالمية. أنظر : عبد العزيز كامل، المرجع السابق، ص 330.

****هرمجدون** (*Armageddon*): اسم عبري مكون من كلمتين "**هار**" بمعنى تل، و"**مجدو**" اسم مدنية في فلسطين، وحسب الإنجيل فإن هرمجدون هي الموضع المفترض للمعركة الفاصلة بين ملوك الأرض تحت قيادة الشيطان (قوى الشر)، ضد القوى التابعة للإله (قوى الخير) والتي يشترك فيها المسيح الدجال، وهي معركة نهاية التاريخ. أنظر: عبد الستار الراوي، **معجم العقل السياسي الأمريكي المعاصر (مصطلحات حرب العراق)**، ط3، دار الدراسات العلمية، مكة المكرمة، 2014، ص ص 705–706.

[1] عبد العزيز كامل، المرجع السابق، ص 330.

[2] عصام عبد الشافي، **دور الدين في السياسة الخارجية: الأزمة العراقية 2003 نموذجاً**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الأهرام الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، القاهرة، العدد 111، يوليو2003، ص 134.

- الإيمان بالريادة الأمريكية الخيرة.[1]

يعتبر تيار المحافظين الجدد أحد أبرز تيارات الاتجاه المحافظ داخل الولايات المتحدة الأمريكية ،برز التيار أوائل السبعينات من القرن العشرين كرد فعل على سياسة الجمهوريين في عهد الرئيس نيكسون، التي انتهجت سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي العدو الاستراتيجي للولايات المتحدة.[2]

تتجلي المبادئ الفكرية للمحافظين الجدد في المشروع الذي قدموه عام 1977 للكونغرس ولإدارة الرئيس كارتر، ولم يفلحوا في تمريره، وسمي "**مشروع القرن الأمريكي الجديد**" وتضمن الأفكار التالية:

- زيادة ميزانية الدفاع لتحديث القوات المسلحة.
- تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة والديمقراطية.
- معاقبة أمريكا لأنظمة الحكم المعادية.
- المطالبة باستعمال القوة في القضاء على الأنظمة الديكتاتورية في العالم وعلى رأسها العراق.
- النظر للعالم من خلال منظار الخير والشر.[3]

شكل وصول رونالد ريغان الذي ينتمي للحزب الجمهوري كرئيس الولايات المتحدة عام 1980 محطة بارزة في تاريخ تيار المحافظين الجدد الذي كان أعضاءه ينتمون للحزب الديمقراطي لكن انظموا للحزب الجمهوري، حيث كان لهم دور رئيسي في التأثير على السياسة الخارجية للرئيس ريغان، مطالبين إدارته باستخدام القوة ضد قوى الشر

[1] شاهر إسماعيل الشاه، المرجع السابق، ص29.

[2] عائشة أحمد الجميل، المرجع السابق، ص63.

[3] أكرم محمد عدوان، **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي (1967 – 2008)**، مجلة كلية الآداب للجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص7.

ممثلة في الاتحاد السوفيتي و الدفاع عن إسرائيل وضمان أمنها، والتزام الولايات المتحدة بحق اليهود في أرض الميعاد.[1]

كان على رأس المحافظين الجدد في عهد الرئيس ريغان كل من "**رونالد رامسفيلد**"(*Donald Rumsfeld*) وزير الدفاع السابق في إدارة بوش الابن، و**ديك تشيني** نائب الرئيس السابق، و"**زلمى خليلزاد**" (*Zalmay Khalīlzād*) و"**ريتشارد بيرل**"(*Richard Pearl*)، و"**دوغلاس فايت**"(*Douglas Fayette*)، والذين أصبحوا فيما بعد أعضاء في إدارة بوش الابن بين 2001 لإلى غاية 2008.[2]

مثلت فترة حكم بوش الابن(2001 – 2008) الفترة الذهبية للمحافظين الجدد والمؤيدين لإسرائيل والتي سيطروا خلالها على الشؤون السياسية الأمريكية، وخاصة البيت الأبيض ووزارة الدفاع، وأبرزهم مستشارة الأمن القومي "**كوندلزا رايس**"(*Condolezza Rice*) وكذلك "**بول وولفوفيتر**" (*Paul Wolfowitz*) نائب وزير الدفاع و المقرب من ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وهما من المؤيدين لإسرائيل إضافة إلى ريشارد بيرل الذي تولى في وزارة الدفاع الأمريكية منصب رئيس سياسة الدفاع وهو من المتحمسين إلى التحالف الأمريكي الإسرائيلي التركي ضد إيران والدول العربية من أجل هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط.[3]

---

[1] عبد القادر فهمي، **الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، دار الشروق، عمان الأردن،2009، ص 193.

[2] أكرم محمد عدوان، المرجع السابق، ص 7.

[3] أحمد سليم البرصان، **إيران و الولايات المتحدة ومحور الشر:الدوافع السياسية و الاستراتيجية الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 37، العدد 148، القاهرة، أفريل 2002، ص 39.

استطاع المحافظون الجدد تجسيد مبادئهم التي تصب في اتجاه تحقيق الهيمنة العالمية، من خلال توظيف بوش ثلاثية الهيمنة (العسكري، التاجر، المبشر) وهي عناصر رئيسية لتحقيق المصالح الأمريكية عن طريق:

- ممارسة القوة بالحملات العسكرية الرادعة (العسكري).

- احتكار الثروات والسيطرة على مصادرها (التاجر).

- التبشير الديني والهيمنة الثقافية (المبشر).[1]

أرتكز المحافظين الجدد في سياستهم الخارجية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوش الابن على:

- توجيه ضربات وقائية ضد الدول التي تمثل تهديداً محتملاً لأمريكا.

- العمل على نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية وهي كذبة المحافظين الجدد حسب شاهر إسماعيل شاهر في كتابه أولوية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

- التمركز عند المصلحة الأمريكية الإسرائيلية وحماية أمن إسرائيل عن طريق تدخل أمريكي لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة والتحكم في ثرواتها.[2]

2 – انعكاسات هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 غلى فكر المحافظين الجدد:

شكلت هجمات سبتمبر2001 على برجي التجارة العالميين ومبنى البنتاغون فرصة للمحافظين الجدد لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تحت مسمى "**ولسونية**

[1] عائشة أحمد الجميل، المرجع السابق، ص 64.

[2] الشاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص ص 33-31

الخط الصعب"أو كما يقول **جون مير شايم** (*John Mearsheimer*) "**الولسونية ذات الأسنان**" والتي تعتبِر أنه في السياسة الخارجية الأمريكية ينبغي التركيز على نشر القيم الديمقراطية في العالم لأنها الأصح أخلاقياً، وهي تعتمد على العبارة الشهيرة "**لوودر ولسون**" (*Woodrow Wilson*) الرئيس الأمريكي السابق والتي ترى أن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية هي جعل العالم مكاناً أمناً للديمقراطي،[1] وهو ما أشار إليه "**إيرفنغ كريستول**" (*Irving Kristol*) مؤسس تجمع المحافظين الجدد في تصريح لشبكة فوكس نيوز بالقول: «**ما حدث يبرهن على صدق ما توقعناه، واعتقد أن موعده يُقدم فرصة تاريخية كي يعيد سياسة هذا البلد العظيم إلى الأسس الصحيحة**».[2]

يدل هذا التصريح على نية المحافظين الجدد على استثمار هجمات الحادي عشر من سبتمبر لتحقيق أفكارهم وتجسيدها، وظهر هذا في الرسالة التي بعث بها "**وليام كريستول**" (*William Kristol*)– ابن إيرفنغ كريستول مؤسس تجمع المحافظين الجدد– بعد تسعة أيام من الهجمات إلى الرئيس جورج بوش الابن وجاء فيها: «**لا يكفي تحطي شبكات الإرهاب في أفغانستان، بل من الضروري إسقاط نظام صدام حسين والقصاص من سوريا، وإيران، وحزب الله في لبنان**».[3]

لقد أضاف المحافظين الجدد بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر2001 أفكاراً جديدة لأفكارهم المتطرفة والتي تمثلت في:

– ضرورة استعمال الضربة الإستباقية ضد محور الشر.

---

[1] *Jean – Frédéric Légare- Tremblay, "**Les Influences Idéologiques sur la Politique Etrangére de George W Bush et leurs Répercussions sur les Relations Canado-Américaines**, CDA-CDFAI7th Annual Graduate Student's Sumposium, RMC,Octobre 29-30, 2004, pp3-4*

[2] عبد العزيز كامل، المرجع السابق، ص 339.

[3] عبد العزيز كامل، المرجع نفسه، ص 339.

– التركيز على منطقة الشرق الأوسط كمسرح رئيس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وساحة لصراعاتها الخارجية.

– تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء حسب شعار سياسة بوش الابن الخارجية **(من ليس معنا فهو ضدنا)**.[1]

يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 اعتمدت فكر المحافظين الجدد، هذه السياسة الخارجية قامت على فكرة الاستعداد الدائم للحافز الخارجي، الذي هو بطبيعته عدواني و على الولايات المتحدة خوض غمار حرب خارج حدودها ضد عدو لا يملك عنواناً للرد، وهو عدو غير عقلاني لا يأبه لحسابات الربح والخسارة أو الحياة والموت، فهذه الحرب التي ستخوضها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ما هي إلا حرب الاستباقية، ليس لها أبعاد نهائية.[2]

خلاصة

من خلال تناول التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط و الإستراتيجية الأمريكية خلصت دراسة الفصل الأول إلى عدد من النتائج أبرزها:

- أن مفهوم الشرق الأوسط لم يكن وليد مرحلة معينة، فهو يشمل المنطقة العربية بشكل ثابت بينما يتحدد أحيانا ليشمل دولاً أخرى مجاورة ، فهو متغير وفقاً لأهداف ومصالح القوى المسيطرة من خارج منطقة الشرق الأوسط.
- كان الهدف من الترويج لمصطلح الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، هو

[1] عائشة أحمد الجميل، المرجع السابق، ص 65.

[2] عبد القادر فهمي، المرجع السابق، ص 195.

دمج إسرائيل في المنطقة العربية، واستبدال مصطلح الوطن العربي بمصطلح الشرق الأوسط.

- إن للشرق الأوسط أهمية جيو- ستراتيجية، تمثلت في وجود البحار الداخلية والمضايق المهمة للتجارة الدولية، وكذا وجود احتياطات ضخمة من الموارد الطاقوية خاصة النفط والذي يمثل عصب الاقتصاد العالمي.
- إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي في المنطقة العربية، الهيمنة على الموارد الاقتصادية للمنطقة، ومنع المنافسين الدوليين من الاستفادة من محددات القوة التي تمتلكها المنطقة العربية، وبالتالي تضمن تأثيرها على القرارات السياسية الدولية.
- طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المشاريع السياسية والاقتصادية ورغم اختلاف مسمياتها إلى أن هدفها واحد، هو ضمان مصالحها في المنطقة العربية وضمان دمج إسرائيل داخل المنطقة العربية.
- كان للمحافظين الجدد تأثير واضح على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويظهر ذلك في خطابات بوش الابن ورفعه شعار الحرب المقدسة كإشارة أن الولايات المتحدة تخوض حرب صليبية، بالإضافة إلى انحياز كامل لإسرائيل على حساب القضايا العربية.

الفصل الثاني

مشروع الشرق الأوسط الكبير والمنطقة العربية

المبحث الأول: دوافع الإدارة الأمريكية لتبني المشروع

المبحث الثاني: أهداف الإدارة الأمريكية من المشروع و آليات تنفيذه

الفصل الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير والمنطقة العربية

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال التعرف على ما جاء في المبادرة الأمريكية والأسباب والأهداف من وراء تبنيها لمبادرة الإصلاح في المنطقة العربية، حيث خُصص المبحث الأول لدراسة الخلفية التاريخية لمشروع الشرق الأوسط الكبير و مضمون المشروع، أما المبحث الثاني سنتعرض إلى الأهداف الغير معلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير ومصادر تمويله وآليات تنفيذ الإصلاحات التي طرحها المشروع الأمريكي في المنطقة العربية.

المبحث الأول: دوافع الإدارة الأمريكية لتبني المشروع

لعبت المصالح الأمريكية الخاصة (النفط وأمن إسرائيل) دوماً دور المتغير الثابت في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، بينما قضية الإصلاحات الديمقراطية في المنطقة المتغير التابع.[1]

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمشروع

يذكرنا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن عام 2003، بما قامت به بريطانيا وفرنسا بداية القرن العشرين حين وضعتا حجر الأساس لإعادة البناء السياسي لأراضي الدولة العثمانية في المشرق العربي عبر اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، ثم مؤتمر سان ريمو* عام 1920.[2]

إن هذا المشروع لم يولد من فراغ، وإنما هو حصيلة جهد أمريكي طويل، أرتبط ببدايات تواجد الولايات المتحدة وسياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، سواء تلك التي كانت ضمن مواجهة الشيوعية، أو حتى معالجة مشكلة الشرق الأوسط و جهود ما تسميه واشنطن "السلام" كل ذلك لا يمكن فصله عن مشروع الشرق الأوسط الكبير فهو ليس بمشروع جديد إنما أفكاره مكررة، ويظهر هذا في إعلان الرئيس ريغان في خطابه أمام

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2007، ص 402.

* مؤتمر دولي عقده للحلفاء فيما بعد الحرب العالمية الأولى، في سان ريمو، إيطاليا، في الفترة من 19– 26 أبريل 1920. وتم خلاله توقيع معاهدة سان ريمو التي حددت مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في المشرق العربي وسلّم المؤتمر صك الإنتداب إلى فرنسا وبريطانيا، وأكد المؤتمر على وعد بلفور بتأسيس دولة يهودية في فلسطين. أنظر: موقع المعرفة، مؤتمر **سان ريمو**، متاح على الرابط:
https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D8%B3%D8%A7%D9%86_%D8%B1%D9%8A%D9%85%D9%88، تاريخ المشاهدة: 2019/06/14، التوقيت: 21.06.

[2] نسيم الخوري، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الخمسون، أكتوبر 2004، ص 23.

البرلمان البريطاني في الثامن من جوان عام 1982، أن الولايات المتحدة عازمة على مواجهة إمبراطورية الشر بأساليب أخرى، عن طريق دعم أنصار الديمقراطية ومساعدة الأحزاب والنقابات والصحافة المعارضة في البلدان التي يستهدفها المد الشيوعي.[1]

يرتبط مشروع الشرق الأوسط الكبير بالمشروع الشرق الأوسطي الذي طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 والذي دعا إلى اختراق العالم العربي من خلال جمع دول الشرق الأوسط في سوق مشتركة وطالب إدارة بوش الأب بتبني الفكرة وتطبيقها.[2]

لقد حاولت الولايات المتحدة إعادة هيكلة الشرق الأوسط بدعوى إصلاحه في عهد بوش الأب إذ طرحت إدارته مشروع إقامة نظام شرق أوسطي جديد وذلك بالتوازي مع إطلاق عملية التسوية في مؤتمر مدريد عام 1991، كما طور الرئيس كلينتون المشروع الشرق أوسطي من خلال إطلاق مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية التي عقدت خلال الأعوام 1994–1997(مؤتمرات الدار البيضاء، وعمان والقاهرة والدوحة) والتي شاركت فيها الدول العربية ودول إقليمية إلى جانب أطراف دوليين (الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا واليابان وكندا وروسيا).[3]

كما أرتبط مشروع الشرق الأوسط الكبير بما جاء به **"برنارد لويس"***الذي اقترح إقامة شرق أوسط جديد بديلاً عن العالم العربي، والذي عبر عن موته ككيان سياسي عقب حرب الخليج الثانية عام 1991.[4]

---

[1] حسن الرشيدي، المرجع السابق، ص 360.

[2] وفاء بوكابوس، المرجع السابق، ص 91.

[3] حسن الرشيدي، المرجع السابق، ص 314.

* **برنارد لويس** (*Bernard Lewis*) (1916–2018): مؤرخ بريطاني متخصص في الدراسات الشرقية وتاريخ الإسلام، نشر مقال له في مجلة الشؤون الخارجية البريطانية بعنوان **إعادة هيكلة الشرق الأدنى** عام 1991. أنظر: https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D8%B1%D8%AF_%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%B3 تاريخ المشاهدة :2019/06/11، التوقيت: 22.48.

[4] وفاء بوكابوس، المرجع السابق، ص 91.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعلن بوش الابن ومن خلفه المحافظين الجدد تصورهم للخريطة الجيو– ستراتيجية الجديدة للمنطقة العربية، ضمن ما أسموه الشرق الأوسط الكبير، مستندين في ذلك على التقارير والبحوث التي قدمتها مراكز بحوث يمينية مرتبطة بالمحافظين الجدد،[1]على غرار مؤسسة **"أمريكان إنتربرايز"** (AEI)*ومؤسسة **"هيرتياج"** (The Heritage)**ومؤسسة " نيد" الأمريكية للدراسات و التي قدمت في العاشر من تموز عام 2002 تقريراً لهيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية يتكون من أربع وعشرين نقطة خلص إلى ما يصفه "بالإستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط"، واعتبر التقرير أن الإرهاب مصدره العالم العربي والإسلامي، ويرتبط الإرهاب بأنظمة تسلطية ديكتاتورية، وأن غياب الحرية في ظل هذه النظم و سيادة نظم تعليمية تشجع الإرهاب وتدعم إنتاجه.[2]

في 12ديسمبر من نفس العام طرح وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) من خلال خطاب ألقاه في مؤسسة التراث (The Heritage)، والذي قال فيه: «**أعلن اليوم مبادرة تضع الولايات المتحدة بحزم على جانب التغيير والإصلاح و عن مستقبل حديث للشرق الأوسط ... [MEPI] هو**

---

[1] عزالدين اللواج، **من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، موقع الحوار المتمدن، العدد 1862 ،2007/3/22، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91811&r=0، تاريخ المشاهدة: 2019/4/02، التوقيت: 09.20.

* أسس عام 1943 وهو من أهم مراكز المحافظين الجدد ،يضم 14 شخصية عملت في إدارة بوش الابن ،يقوم المعهد بتقديم المشورة من خلال أبحاثه لمختلف أجهزة الحكومة الأمريكية من خلال أبحاثه ،ومن أبرز أعضاءه صموئيل هنتنجتون صاحي نظرية (صراع الحضارات). أنظر : عبد العزيز كامل ،مرجع سابق، ص 350.

** تأسس معهد التراث في 1973 ،وهو مؤسسة تابعة للمحافظين الجدد تقوم بإجراء الأبحاث في شتى الميادين وعلى المستوى المحلي والدولي ،ساهمت في رسم السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية وفي صناعة مبدأ ريغان (إمبراطورية الشر)، تضم في عضويتها 255 باحث وأكاديمي سنة 2011 . أنظر: عبد العزيز كامل، المرجع نفسه، ص 350.

[2] عزالدين اللواج، المرجع السابق، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91811&r=0

جسر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، بين حكوماتنا وشعوبنا، يمتد فجوة الأمل بالطاقة والأفكار والتمويل».[1]

تضمنت مبادرة باول أربعة محاور أساسية:

- الإصلاحات الاقتصادية.
- الانفتاح السياسي و الاجتماعي.
- التربية والتعليم.
- تمكين المرأة.[2]

أدى استخدام الولايات المتحدة شعار الديمقراطية ومكافحة الإرهاب كمبرر لاحتلال العراق في 20 مارس 2003 والإطاحة بنظام صدام حسين، إلى تزايد موجة العداء على المستوين العالمي و العربي تجاه الولايات المتحدة والذي ترافق مع فشلها في تحويل العراق إلى مكان أكثر أمانا، في جعل إدارة الرئيس بوش الابن تلجأ إلى إعادة توظيف **القوة الناعمة*** لإصلاح ما أفسدته سياسة العصا والجزرة،[3] حيث ربط بوش الابن إقامة السلام في الشرق الأوسط بقضية نشر الديمقراطية في المنطقة العربية، واستند في ذلك على **أن** "السلام يأتي نتيجة الديمقراطية ولا يكون سبباً لها"، وهذا يعني أن قضية السلام

---

[1] *Dionysius Markakis , **US Democracy Promotion in the Middle East The Pursuit of Hegemony?** , A thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics for the degree of Doctor of Philosophy, London, October 2012*,p77.

[2] عز الدين اللواج، المرجع السابق. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91811&r=0

[3] عائشة أحمد الجميل، المرجع السابق، ص ص 67-68.

* نظرية صاغها السياسي الأمريكي "**جوزيف ناي**" (*Joseph Nye*) في كتابه القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية الصادر عام 1990، وتعني قدرة آي دولة على التأثير غير المباشر والمستمر في سياسة دول أخرى عبر توظيف جملة من الوسائل غيرالعسكرية، بما يمكنها من الحصول على ما تريد من الدول الأخرى. أنظر: خير الدين عبد الرحمن، **العرب وتصاعد القوة الناعمة**، مجلة الفيصل، العددان 435-436، دار الفيصل الثقافية، الرياض، نوفمبر ديسمبر 2012، ص13.

مؤجلة إلى ما بعد إحلال الديمقراطية،[1] إذ افترضت إدارة بوش أنه من الممكن إطلاق مبادرة سياسية كبرى حول تحول الشرق الأوسط نحو الديمقراطية بدون مناقشة عملية السلام العربي الإسرائيلي.[2]

بعد حوالي عام من بدء الحرب على العراق قام بوش الابن في نهاية فترة رئاسته الأولى عام 2003 ببلورة رؤيته حول الديمقراطية في الشرق الأوسط من خلال الدعوة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع دول الشرق الأوسط والتي أعلن عنها في6 نوفمبر 2003 خلال حديثه بالهيئة الوطنية للديمقراطية المعروفة اختصارا "نيد".[3]

قُدمت المبادرة لوسائل الإعلام في فيفري 2004 باسم مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMEI)، وعرض على أساس ورقة العمل الرئيسية أمام قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى التي عقدت بجزيرة "سي ايلاند" بمقاطعة جورجيا الأمريكية في 09 جوان 2004.[4]

ترى زكري لامية أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ما هو إلا تكرير حرفي لمبادرة كولن باول(MEPI) التي طرحها في 12 ديسمبر عام 2002،[5]ويؤكد بعض المحللين بأن جورج بوش الابن كان يعتقد بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد يجعل الشرق الأوسط مجتمعًا مسالمًا وديمقراطيا مؤيدًا للغرب، حيث يتحدث الناس الإنجليزية بطلاقة ولا يكونون معادون للسامية ولا يعارضون أمريكا.[6]

---

[1] مروان قبلان، المرجع السابق، ص 51.

[2] *Marina Ottaway and Thomas Carothers, **The Greater Middle East Initiative:** Off to a False Start, Carnegie Endowment for International Peace, Working Paper no 29, march2004, p3.*

[3] *AYLIN GÜNEY and FULYA GÖKCAN,Op.Cit, p29.*

[4] إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، مطبعة رون السليمانية، د ب، 2010، ص 69.

[5] زكري لامية، **مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع الخلفيات والمخاطر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، الجزائر، جوان2014، ص 131.

[6] *Dionysius Markakis ,Op.Cit.* ,p77.

يمكن أن نرجع الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تنتهج نمط الإصلاح السياسي وتغيير الأوضاع الداخلية في الشرق الأوسط إلى الأسباب الآتية:

– تغطية الفشل الذي منيت به إدارة بوش الابن في خلق الأمن داخل العراق وأفغانستان نتيجة تزايد عمليات المقاومة ضد قواتها، بالإضافة إلى التكلفة الباهظة لتمويل العمليات في العراق وأفغانستان، وهذا ما دفع بإدارة بوش إلى التراجع عن فكرة التغيير باستخدام القوة العسكرية.

– تغطية تعثر الجهود الأمريكية بالدفع نحو تطبيق بنود خارطة الطريق (السلام الفلسطيني الإسرائيلي).

– اقتراب الانتخابات الأمريكية وتراجع شعبية الرئيس بوش الابن، لهذا يحاول الإيحاء بأن مشكلات العراق وأفغانستان وفلسطين، ليست سوى خدوش على سطح مشروع أمريكي لنشر القحرية والديمقراطية والقيم الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

– استباق القمة العربية التي ستعقد بتونس يومي 29 و30 مارس 2004 وفرض مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذا تسويقه وإقراره في قمة الثمانية جزيرة "سي ايلاند " بمقاطعة جورجيا الأمريكية وذلك في 09 جوان 2004.[1]

المطلب الثاني: مضمون المشروع

[1] لخميسي شيبي، **قراءة في المشاريع الغربية للتعاون الإقليمي: الشراكة الأورو– متوسطية، اتحاد من أجل المتوسط والمشروع الشرق أوسطي**، متاح على الرابط: https://www.politics-dz.com، تاريخ المشاهدة 2019/04/12، التوقيت: 10.30.

طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مشروعه (الشرق الأوسط الكبير) في خطاب ألقاه في 6 نوفمبر 2003، أمام مؤسسة الصندوق القومي لدعم الديمقراطية (**NED**)، وقامت جريدة الحياة اللندنية بنشر نص المشروع بتاريخ 13 فيفري 2004 (**أنظر الملحق رقم 02**) والذي تناول سبل نشر الديمقراطية في المنطقة الممتدة من المغرب الأقصى غرباً إلى باكستان وأفغانستان شرقاً والتي تشمل البلدان العربية بالإضافة إلى كل من إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وإسرائيل، وقُدم المشروع من طرف الإدارة الأمريكية إلى قمة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة بولاية جورجيا الأمريكية في 09 جوان 2004.[1]

يرتكز المشروع على بيانات ومعطيات وردت في تقريرين صادرين عن البرنامج الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعامي 2002-2003.*

يتكون نص المشروع من مقدمة وثلاثة عناوين، فالمقدمة انطلقت من فرضية رئيسية مفادها "كلما تزايد عدد الأفراد المحرمين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، فإن المنطقة ستشهد زيادة طردية في معدلات التطرف والإرهاب و الجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية"، وهذا ما يمثل تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي.[2]

بعد المقدمة تتوالى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع في المنطقة:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الاثنان والعشرون هو أقل من

---

[1] عبد العزيز كامل، المرجع السابق، ص 360.

* تناول التقرير الأول لعام 2002 ثلاث نواقص تعاني منها المجتمعات العربية وهي: المعرفة والحرية وتمكين المرأة، وتناول التقرير الثاني لعام 2003 سبل البحث في إقامة مجتمع المعرفة في العالم العربي .أنظر: ماجد كيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته و إشكالاته**، العدد 122، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

نظيره في إسبانيا.

– حوالي 40 % من العرب البالغين– خمسة وستون مليون شخص– أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

– سيدخل أكثر من خمسون مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول عام 2010 وسيدخلها مئة مليون بحلول عام 2020، وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ستة ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

– إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة خمسة وعشرون مليوناً بحلول عام 2010.

– يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم، ولتحسين مستويات المعيشة يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف، من مستواه الحالي الذي هو دون 3 % إلى 6 % على الأقل.

– في إمكان 6.1 % فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

– لا تشغل النساء سوى 5.3 % فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية بالمقارنة على سبيل المثال مع 4.8 % في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

عبّر 51 % من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.[1]

يؤكد نص المشروع على أن هذه الإصلاحات تشير إلى أن المنطقة تقف عند مفترق الطرق وهو ما يشكل تهديداً لاستقرارها، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على المصالح

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص 271.

المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني والمجتمع الدولي وأنه من الأهمية بمكان تبني خطة الإصلاح والتي ستحدد آليات تنفيذها، تجنب الخطر المحتمل من جراء تلك التحديات.[1]

استعرض نص المشروع النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية والتي شملت المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الثقافي وهي:

1-المجال السياسي (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح): حيث أن البلاد العربية تشكو من نقص الحرية و ضعف التنمية البشرية، و أن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية وهما مفقودتان في الشرق الأوسط الكبير، و أن إسرائيل هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يصنف على أنه حر بينما وصفت أربع دول على أنها حرة جزئيا، وأن المنطقة العربية تأتي في المرتبة الدنيا في العالم من حيث التعبير عن الرأي و المساءلة.

ثم تطرق إلى تحديد كيفية تحقيق هذا من خلال:

1-1 - **مبادرة الانتخابات الحرة:** حيث يمكن لمجموعة الثمانية تقديم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات كالمساعدات التقنية، تبادل الزيارات والندوات، وإنشاء لجان مستقلة لمراقبة الانتخابات، والاستجابة للشكاوى وتسليم التقارير، كما سيتم تقديم مساعدات لتسجيل الناخبين وتعزيز دور البرلمانات في التحول الديمقراطي مع التركيز على الاهتمام بصياغة التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني، وإقامة معاهد لتدريب النساء و إشاركهن في الحياة السياسية، علما أن النساء تشغل فقط 5.3 %من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 272.

[2] زكري لامية، المرجع السابق، ص 142.

1-2- إصلاح المنظومة القانونية : حيث يمكن لمجموعة الثمانية إنشاء و تمويل مراكز يمكن للأفراد من خلالها الحصول على استشارات قانونية بشأن القانون المدني أوالجنائي أو أن يتصلوا بمحامي الدفاع.

1-3- مبادرة وسائل الإعلام والاتصال : يلفت تقرير التنمية البشرية العربية الانتباه إلى أن هناك أقل من ثلاثة وخمسون صحيفة ل ألف مواطن عربي بالمقارنة مع مئتان وخمسة وثمانون صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، إضافة إلى أن أغلبها ذات نوعية رديئة و تابعة للدولة، و لمعالجة ذلك يمكن لمجموعة الثمانية أن ترعى زيارات متبادلة للصحفيين و كذلك برامج تدريب لصحفيين مستقلين، والقيام بندوات تدريبية لقضايا محددة مثل تغطية الانتخابات.[1]

1-4- الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد: حدد الفساد كأكبر عقبة في وجه التنمية، والذي أصبح حسب البنك الدولي متأصلا في بلدان الشرق الأوسط الكبير، وفي هذا المجال سيتم تبني تجارب مجموعة الثمانية في ميدان استراتيجيات مكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

1-5- تطوير المجتمع المدني: عبر منظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات الغير حكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام لهذا وجب على حكومات المنطقة أن تشجع هذه المنظمات وتوفر التمويل لها.[2]

2 - الجانب الاقتصادي (توسيع الفرص الاقتصادية): تضمن هذا الشق من المشروع جملة الأفكار التالية:

- للقضاء على الهوة الاقتصادية في المنطقة، و لتنميتها لابد من حدوث تحول

[1] المرجع نفسه، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص143.

اقتصادي شبيه بالذي حصل للدول الشيوعية سابقا في أوربا الشرقية.

– مفتاح هذا التحول هو إطلاق قدرات القطاع الخاص خصوصا في مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

– نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال يعد عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية وفي هذا السياق يمكن اتخاذ الخطوات التالية:[1]

2-1- **مبادرة تمويل النمو**: أن تقوية فاعلية القطاع المالي تعد عنصرا ضروريا للوصول إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل، لهذا يجب إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

– إقراض المشاريع الصغيرة و التركيز على التمويل بهدف الربح خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء.

– إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير لتنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط و الكبير للوصول إلى تكامل اقتصادي في المنطقة، و تكون هذه المؤسسة على طراز مؤسسات المال الدولية، كما يتم إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط الكبير شبيه بالبنك الأوربي للأعمال والتنمية.

– الشراكة من أجل نظام مالي أفضل، ولتحقيق اندماج دول المنطقة في النظام العالمي المالي لابد من إصلاح نظمها المالية و توسيع حرية الخدمات المالية،لهذا لابد من التركيز على تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية ورفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول، تحديث الخدمات المصرفية، تقديم وتحسين و توسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق و إنشاء الهياكل التنظيمية لإطلاق حرية الخدمات المالية.

[1] المرجع نفسه، ص 144.

2-2- **مبادرة التجارة** : بهدف تشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير و رفع نسبة التبادل التجاري الذي لا يتجاوز 6%من كل التجارة العربية يمكن لمجموعة الثمانية إنشاء مبادرة تتألف من العناصر التالية:

- تشجيع الانضمام وتنفيذ بنود منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة بين دول المنطقة و إنشاء المناطق التجارية لتحسين التبادل التجاري في المنطقة، ودعم النشاط التجاري للقطاع الخاص.

- إقامة مناطق رعاية الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصنيع و تسويق و تصميم المنتجات في المنطقة والتي أثبتت نجاحها في مناطق أخرى من العالم.

- إنشاء ما يسمى بمنبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير الذي سيجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثمانية ومن الشرق الأوسط الكبير على غرار نموذج رابطة آسيا للمحيط الهادي.[1]

3 – الجانب الاجتماعي والثقافي(بناء مجتمع معرفي): أكدت وثيقة المشروع على سبب الفجوة المعرفية الكبيرة بين العالم وبلدان الشرق الأوسط و يظهر هذا من خلال:

- الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة و هجرة الأدمغة المتواصلة والتي تمثل تحديا لأفق التنمية فيها.

- لا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 % من الإجمالي العالمي.

- يهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات و تستورد التكنولوجية إلى حد كبير.[2]

و لبناء المجتمع المعرفي يجب الاعتماد على مبادرات ثلاث و هي:

[1] المرجع نفسه، ص ص 145- 146.

[2] المرجع نفسه، ص 143.

3-1- مبادرة التعليم الأساسي: يمكن تحسين وضعية التعليم الأساسي بمحو الأمية و تخفيض نسبتها إلى النصف، و يتم التركيز على عنصر النساء و تشكيل فرق لمحو الأمية التي يصل تعدادها إلى ألف معلمة بحلول عام 2008 من أجل تخفيض نسبة الأمية إلى النصف بحلول سنة 2010، و العمل على توفير الكتب التعليمية، كما يتم نشر مدارس الاكتشاف التي تستعمل التكنولوجيا الحديثة والتي تم تجربتها في الأردن.[1]

3-2- مبادرة التعليم في الإنترنت: ضرورة إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال بالكومبيوتر و توسيعه في أنحاء المنطقة و هذا بدءا ببلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكمبيوتر وهي: العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن سوريا، الجزائر، ليبيا، مصر والمغرب.

3-3- مبادرة تدريس إدارة الأعمال: من خلال إقامة شراكة بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثمانية و المعاهد التعليمية في المنطقة، و النموذج لهذا النوع من المعاهد هو معهد البحرين للمصارف والمال و هو مؤسسة بمدير أمريكي و لها علاقة مع عدد من الجامعات الأمريكية.[2]

لقد توزعت مضامين مشروع الشرق الأوسط على تحقيق عدة أهداف معلنة موزعة على ثلاث مجالات:

- في المجال السياسي كان الهدف تحقيق تقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات السياسية، والتي تحقق احترام التنوع و التعددية في الشرق الأوسط.
- في المجال الاقتصادي فكانت غاية المشروع خلق فرص عمل وتشجيع جهود المبادرة الاقتصادية وزيادة التجارة والاستثمار، وتشجيع الاندماج التجاري بين دول

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 65.

[2] زكري لامية، المرجع السابق، ص 144.

المنطقة و العالم الخارجي.

- أما المجال الاجتماعي والثقافي فكان المشروع يرمي إلى المساواة بين الرجل والمرأة (تمكين المرأة) وتحقيق التعليم للجميع وحرية التعبير، وتعميم الاستفادة من التكنولوجيا.[1]

المبحث الثاني: أهداف الإدارة الأمريكية من المشروع و آليات تنفيذه

لا يكشف نص مشروع الشرق الأوسط الكبير عن الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها من وراء طرحها للمشروع، ولا يفسر لماذا التركيز الأمريكي على المنطقة

[1] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، حولية أمتي في *العالم*، مركز الحضارة للدرسات السياسية، العدد 2006، القاهرة، ص 4.

العربية رغم أن المشروع يغطي منطقة الشرق الأوسط الكبير،كما لا يمكننا إنكار أن المسؤولين الأمريكيين لا يفصحون عن مصادر تمويل المشروع وجميع آلياته، وهو ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أهداف الإدارة الأمريكية من وراء المشروع

استخدمت الولايات المتحدة تقريري التنمية البشرية العربية لعامي 2002 -2003 ذريعة من أجل التدخل على كافة المستويات في شؤون المنطقة العربية، وإعادة صياغة الشرق الأوسط بمساعدة الدول الأوربية، فالإدارة الأمريكية تسعى من وراء مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى تحقيق أهداف متعددة منها:

1 – الأهداف السياسية:

- يهدف مشروع الأوسط الكبير لإقامة تجمع إقليمي يجمع اثنان وعشرون دولة عربية وإسرائيل وإيران وتركيا وباكستان وأفغانستان في منظومة سياسية اقتصادية اجتماعية وحتى ثقافية غير متجانسة، من أجل دمج شعوب تلك الدول وصهرها في منظومة واحدة في ظل العولمة والنظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]
- إعادة رسم ملامح وخصائص المنطقة العربية من خلال استبدال النظام الإقليمي العربي بنظام شرق أوسطي موسع في صورة تجمع إقليمي، وبالتالي القضاء على فكرة إعادة إحياء القومية العربية.[2]

وهو ما يعتبر تجسيد لفكرة شمعون بيريز حين اقترح في مارس 1995 في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة الشرق الأوسط حيث صرح: «**أعتقد أن جامعتهم العربية يجب أن تُسمى جامعة الشرق الأوسط، وعندئذ يمكن لإسرائيل أن تنضم إليها، نحن لن**

[1] أبو بكر المبروك بشير أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 404.

[2] رايق سليم بريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف – الأدوات – المعوقات)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص ص 32–33.

نصبح عرباً ،ولكن الجامعة يجب أن تصبح شرق أوسطية...لقد أصبحت الجامعة العربية جزاءً من الماضي».[1]

- ضمان أمن إسرائيل وذلك بإعادة تشكيل النظام العربي وتفتيته بما يضمن لإسرائيل (التي لا تربطها آي رابطة دينية أو عرقية مع الدول المنطقة العربية) فك عزلتها الإقليمية من خلال إقامة النظام الشرق الأوسطي بديلاً عن النظام الإقليمي العربي.

- تفتيت النظام الإقليمي العربي واستبداله بنظام شرق أوسطي كبير، وبالتالي فصل المشرق العربي عن مغربه ومنع آي تكامل عربي مستقبلاً.
- يهدف المشروع إلى خلق طبقة نخبوية داخل المجتمعات العربية مؤيدة للولايات المتحدة، فالنخبة (هم الإصلاحيين حسب تعبير الإدارة الأمريكية) تعمل على توجيه الرأي العام من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وهذا يدعم صعود أنظمة موالية للولايات المتحدة الأمريكية عبر انتخابات ديمقراطية ضمن خيارات مخطط لها مسبقاً.[2]

- القضاء على الهوية العربية وذلك بدمج العرب مع الفرس والأتراك واليهود والأفغان والباكستانيين ضمن إقليم الشرق الأوسط الكبير، مما يسهل على الولايات المتحدة فرض سيطرتها على الدول العربية وشعوبها.[3]
- القضاء على المشروع الإسلامي الذي بدأ يظهر كبديل عن النظام الإقليمي العربي المتداعي، والذي شكلته بريطانيا بديلاً عن الجامعة الإسلامية، إذ تخشى الولايات المتحدة الأمريكية عودة الخلافة الإسلامية، فعمدت إلى محاولة فرض تجمع جديد يجمع المسلمين بدلاً عن الجامعة العربية، فالحدود الجغرافية التي يشملها مشروع

---

[1] *Michael Singh* ,***"The U.S. Approach to Promoting Democracy in the Middle East"*** *, The Washington Institute for Near East Policy, Paper presented at a conference organized by the Euro-Mediterranean, Brussels, 2-3 April 2011*, p 2.

[2] وفاء بوكابوس، المرجع السابق، ص 93.

[3] محمود حين علي العفيفي، المرجع السابق، ص 53.

الشرق الأوسط الكبير نفسها حدود العالم الإسلامي.[1]

- إثارة الشعوب العربية باسم الديمقراطية ضد النظم الحاكمة بالمنطقة، وبالتالي يخلق إمكانية اختراق المجتمعات العربية والإسلامية بإعلاء ثقافة الفرد والمجتمع على ثقافة الدولة، فالمشروع يطالب بدعم للحرية والديمقراطية وهو ما يجعل الأقليات تنجذب للخارج وتطالب بتدخله طلباً للحمايةّ ّ،فيتم تشجيعها على الاستقلال وهذا ما يدخل ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة والمتمثلة في تفتيت دول المنطقة العربية خاصة.[2]
- إيجاد مجموعات اجتماعية وبصورة خاصة الجماعات الإسلامية المعتدلة، التي تدعو إلى تحديث الإسلام والتي يمكن أن تكون مساعداً للولايات المتحدة في خلق التوترات بين الأديان والجماعات وزعزعة استقرار الوضع في المنطقة.[3]

2 – الأهداف الاقتصادية:

- إن إقامة نظام شرق أوسط كبير يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر سيطرة كاملة على سوق النفط العالمي، وذلك بالتكم في مصادر الثروة النفطية خاصة في الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، والاستفادة من السوق الاستهلاكية الكبيرة التي تضمن تصريف المنتجات الأمريكية داخل المنطقة.
- المشروع في شقه الاقتصادي يجعل إسرائيل أكبر المستفيدين منه، و يضمن لها تسويق منتجاتها إلى السوق العربية ،وذلك في إطار الشراكة المتوسطية التي تتيح فتح الأسواق بين دول المنطقة.[4]
- تركيز المشروع على تشجيع الفرص الاقتصادية وإنشاء مؤسسات مالية شرق أوسطية هدفه القضاء على مشروع التكامل الاقتصادي العربي وحل مؤسسات العمل العربي المشترك، واستبدالها بمؤسسات تعمل وفق الأهداف والمصالح

[1] حسن الرشيدي، المرجع السابق ، ص 324.

[2] وفاء بوكابوس، المرجع السابق، ص 93.

[3] *Dionysius Markakis, Op.Cit,* p 80

[4] محمود حسين العفيفي، المرجع السابق، ص 56.

الأمريكية الإسرائيلية.[1]

- يهدف المشروع لجعل إسرائيل طرفاً ثالثاً في العلاقات الأمريكية العربية فتحرير التجارة العربية مع الولايات المتحدة تتم عبر البوابة الإسرائيلية من خلال إنشاء المناطق التجارية والصناعية العربية الإسرائيلية، كشرط لتصدير المنتجات العربية إلى الأسواق الأمريكية.[2]

3- الأهداف الاجتماعية:

- ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن فرض مشروع الشرق الأوسط الكبير يتم عن طريق إستراتيجية **الفوضى الخلاقة*** وذلك بإثارة النزعات الطائفية والقبلية والإثنية في المنطقة العربية، وهو سلاحها لتفتيت المنطقة وتمرير المشروع بأقل التكاليف حيث أثارت الولايات المتحدة المشكلة الكردية في شمال العراق وأثارت أيضا النزاع المذهبي بين الشيعة والسنة داخل العراق وخارجه.
- مطالبة المشروع بتحرير المرأة من القيود الاجتماعية ومساواتها بالرجل، ما هو إلا مشروع تغريبي يجعل من المرأة العربية تسير في ركب المرأة الغربية.[3]

4 – الأهداف الثقافية:

- إن المنطقة الجغرافية التي يتحدث عنها المشروع والممتدة من المغرب الأقصى

---

[1] أبو بكر المبروك بشير أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 409.

[2] زكري لامية، المرجع السابق، ص 130.

* أصحاب نظرية الفوضى الخلاقة يرون أن وصول المجتمع إلى أقصى درجات الفوضى متمثلة بالعنف والرعب والدم، يخلق إمكانية إعادة بنائه بهوية جديدة ،وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كوندوليزا رايس، قد تبنت مفهوم "الفوضى الخلاقة"، وأوضحت لصحيفة "واشنطن بوست" عام 2005 كيفية انتقال الدول العربية والإسلامية من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، معلنة أنّ الولايات المتحدة ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط، في سبيل إشاعة الديمقراطية. أنظر: سعيد الحسين عبدولي ، **الفوضى الخلاقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 11،جوان 2013 ،تونس، ص 37.

[3] أبو بكر المبروك بشير أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 408.

غرباً إلى باكستان وأفغانستان شرقاً، تشمل حضارات متعددة كالإسلامية والفارسية والهندية، كما تشمل عدة لغات كالعربية والفارسية والتركية والعبرية حيث يراد لها من المشروع أن تتنافس وتتصارع،[1] وهو ما يؤكد أن المشروع يعمل ضمن **نظرية صراع الحضارات*** وبالتالي يضمن سيادة الحضارة الغربية المسيحية.

- نصت وثيقة المشروع على إصلاح التعليم في المنطقة العربية و بناء مجتمع المعرفة والغاية من ذلك تغيير الثقافة العربية الإسلامية باعتبارها تغذي وتشجع على الإرهاب وتعويضها بثقافة جديدة تتفق ومتطلبات الحضارة الغربية.[2]

في ختام مؤتمر مجموعة الثمانية والذي حضره بعض زعماء العالم العربي والإسلامي، أُعلن عن مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموسع، بعد تعديل الكثير من النقاط التي وردت في مسودة مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد التحفظات التي أبدتها الدول الأوروبية والدول العربية والإسلامية الحاضرة في القمة (حضر زعماء أفغانستان، الجزائر،البحرين، الأردن، تونس، تركيا اليمن والعراق).

ومن أبرز ما تم تعديله :

- الاعتراف بضرورة أن يكون دعم برامج الإصلاح في المنطقة يسير بالتوازي مع دعم عملية سلام دائم للصراع العربي الإسرائيلي.
- التأكيد على أن الإصلاح لا يتم فرضه من الخارج بل يأتي من الداخل.
- ليس بالضرورة أن يتم تغيير الحكومات القائمة لتنفيذ الإصلاح والتغيير.

---

[1] رايق سليم بريزات، المرجع السابق، ص 40.

* **صراع الحضارات:** نظرية طرحها المفكر الاستراتيجي الأمريكي صموئيل هنتنغتون سنة 1993 ،حيث يرى أن القرن الواحد والعشرين من المحتمل أن يطبعه انبعاث مستمر لقوى وثقافات غير غربية والصدام الذي سيكون سيحدث بين حضارات غربية وحضارات غير غربية، ذلك أنه سيكون متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات. ويجب تكريس الهيمنة الغربية بالدفاع عن مصالح الحضارة الغربية على أساس النفط والأسواق. وبالتالي اتخاذ كل ما يتطلب للتعامل مع الآخر: الحضارات غير الغربية وخصوصا الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية أو الصينية.أنظر: مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، المرجع السابق، ص ص 281279.

[2] رايق سليم بريزات، المرجع السابق، ص 41.

- لا توجد معايير واحدة لعملية الإصلاح و التغيير ويجب احترام تنوع وخصوصية كل دولة.

- كل دولة تقرر بنفسها الوتيرة والمدى الذي يمكن تحقيقه من عملية الإصلاح.

- رفض فكرة تشكيل منظمة غير حكومية لمراقبة سير وتطور عملية الإصلاح.[1]

المطلب الثاني: آليات تنفيذ المشروع

ركزت الولايات المتحدة بشكل أساسي على آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير أما عن مصادر تمويله فقد تهرب المسؤولين الأمريكيين من الإجابة حول مصادر تمويل المشروع، فعندما سئل **"ديفيد وولش"** (*David Welch*)* عن كيفية تمويل هذا المشروع أجاب بالقول: «**ليس المهم التركيز على التمويل، بل يجب التركيز على أدوات الإصلاح وآلياته**».[2]

الجدير بالذكر أن إدارة الرئيس بوش الابن قامت بتمويل المشروع بالاعتماد على أموال برامج دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط السابقة والتي طرحت قبل مشروع الشرق الأوسط الكبير،[3] والجدول رقم (04) يعرض أهم مصادر تمويل المشروع و الجهات المستهدفة:

جدول (04) برامج التمويل الأمريكية لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط والجهات المستهدفة منه:

[1] منذر سليمان، **قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية**، مجموعة مؤلفين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها،المكتبة الوطنية، الأردن،2011، ص 45.

[2] حسين مصطفى أحمد، **قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي**، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، د س، ص 8.

[3] المرجع نفسه، ص 8.

برامج التمويل		الوجهة المستهدفة
برامج التمويل الرسمية	MEPI(برنامج مبادرة شراكة الشرق الأوسط) USAID(برامج هيئة المعونة الأمريكية) DWRC(مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق العمال)	الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميون
	منتدى المستقبل لمبادرة الشرق الأوسط الواسع	الحكومات في إطار إقليمي
برامج التمويل غير الرسمية	NED (الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية) NDI (المعهد الوطني للشؤون الدولية) IRI (المعهد الجمهوري الدولي) IFES (المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)	الفاعلون غير الحكوميون

***Source**: Andreas Stahn and Vera van Hüllen, **Different actors, different tools? Approaching EU and US democracy promotion in the Mediterranean and the Newly Independent States**, Paper prepared for the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference, Montreal, May 17-19, 2007, p15.*

لقد تبنت الحكومة الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر عدة برامج لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط عبر منظمات حكومية وغير حكومية، ومعظم هذه البرامج يتم تمويلها من الحكومة الأمريكية، ويوضح الجدول(05) الموالي برامج التمويل الرسمية لدعم الديمقراطية في الفترة من عام 2001 وحتى نهاية عام 2005 بالمليون دولار.[1]

الجدول (05): برامج التمويل الرسمية لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط الفترة من عام 2001 وحتى نهاية عام 2005 بالمليون دولار

[1] حسين مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص 8.

البرنامج	2001	2002	2003	2004	2005
MEPI	-	29	100	89	74.4
USAID	27.1	27.7	28.8	87.9	105.2
DWRC	148	2,6	7,9	8,1	3,9

***Source**: Andreas Stahn and Vera van Hüllen, Op.Ct, pp21-22.*

وتقسم آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى ستة آليات هي:

1 -آليات سياسية:

1-1- **إجراء انتخابات حرة ونزيهة:** بإنشاء لجان مستقلة لمراقبة الانتخابات، و تقديم مساعدات لتسجيل الناخبين.

1-2- **دعم مؤسسات المجتمع المدني:** عبر شيوع الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع والسلطة، وتوفير فضاء من الحرية على الصعيد السياسي والاجتماعي، وهذا يتطلب وجود قوانين ضامنة لهذه الحريات وضوابط لها، فضلاً عن توافر مبدأ احترام حقوق كل الجماعات الإثنية والقومية من قبل المجتمع.

1-3- **تفعيل دور المرأة:** من خلال تمتعها بحقوقها الأصلية، وتخصيص حصة لها في المجالس النيابية، لكسب ثقة المرأة العربية حتى كان واحداً من مستدعيات إطلاق المشروع.

1-4- الضغط على الأنظمة السياسية العربية: التي تقاوم المشروع الأمريكي مستخدمة في ذلك ورقة حقوق الإنسان ودعم الإرهاب، حيث مارست الولايات المتحدة الضغط الظاهري على النظام السوري في المسائل المتعلقة بلبنان، فتهمته باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري من اجل خلق خلاف بين الدولتين وإخراج الجيش السوري من لبنان.

1-5- إضعاف الأنظمة السياسية الإقليمية: باستخدام القضية الكردية (باسم الحكم الذاتي للأكراد)، بخلق أزمة الأكراد في سوريا وإيران وتركيا كما حصل في إقليم كردستان شمال العراق ،للضغط على هذه الأنظمة لقبول عملية الإصلاح وفق المشروع الأمريكي.

1-6- توظيف إستراتيجية الفوضى الخلاقة لتغيير الخريطة السياسية المنطقة، بإثارة قضية الأقلية الكردية بذريعة إنهم في سوريا وإيران وتركيا والعراق بحاجة لوعد بلفور جديد، مما يشجع القوميات والإثنيات في الأخرى للمطالبة بحقوقها وبالمعاملة بالمثل.[1]

2- آليات اقتصادية:

2-1- منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية لإدخال شعوبها في دائرة متسعة من الفرص وبمدة زمنية قدرها عشرة سنوات، في محاولة لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصاديات العربية في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلة فيه.

2-2- المناطق الصناعية المؤهلة بموجب قانون تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية والأمر الرئاسي رقم: 6955 الذي ينص على:

- إنها منطقة تضم أجزاء من الأراضي المصرية الأردنية والإسرائيلية.

[1] محمود حسين العفيفي، المرجع السابق، ص ص 73 – 74.

- إنها منطقة استقلال ذاتي لها قوانينها الخاصة دون خضوعها لسلطات الدول الثلاث.

- تدار المنطقة من قبل شركة دولية على نمط شركة الصناعات الدولية الأردنية التي تتولى إدارة المنطقة الصناعية المؤهلة بين إسرائيل والأردن والمتواجدة في منطقة الحلبات بمحافظة الزرقاء الأردنية.

- إعفاء المنطقة المذكورة ضريبياً وجمركيا.[1]

2-3- مبادرة تمويل النمو: وتتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمشاركة في تمويل مؤسسة مالية للشرق الأوسط للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال، والعمل على إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوربي للأعمار والتنمية لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح، والمشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في دول المنطقة.[2]

2-4- مبادرة التجارة: يدعو المشروع دول الثمانية إلى اتخاذ مبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من عدة عناصر، من بينها الانضمام أو التنفيذ على صعيد منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير والتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية، إلى جانب مناطق رعاية الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات، وأخيراً منبر الفرص الاقتصادية الذي سيجمع مسئولون كبار من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي، إلى جانب عقد اجتماعات جانبية مع رجال الأعمال غير الحكوميين.[3]

---

[1] حسين مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص 10.

[2] محمود حسين العفيفي، المرجع السابق، ص ص 75.

[3] المرجع نفسه، ص ص 75- 76.

2-5- تعزيز فاعلية القطاع المالي والتوسع في مجال إقراض المشاريع على اختلاف درجاتها، فقد تضمنت وثيقة المشروع الدعوة إلى إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير وهو بنك يعتمد في تحويله على مقرضين أو ممولين من مجموعة الثماني ومن منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها ويمكن للبنك أن يقدم المساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة، وتتخذ قرارات الإقراض بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.[1]

2-6- توفير المساعدة الفنية للجهات الحكومية في منطقة الشرق الأوسط، وتوزيع منح مالية للمنظمات غير الحكومية للعمل على المستوى المحلي، ففي مارس 2005 أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً أسمته **ببيان حقائق** ،ومما جاء في هذا البيان: "حتى هذا التاريخ، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ 74.4 مليون دولار في السنة المالية 2005 وهذه المبالغ هي إضافة إلى مساعدات اقتصادية ثنائية تزيد على مليار دولار تقدم سنوياً إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[2]

كما أورد البيان معلومات حول التمويل الذي تتلقاه جهات حكومية وغير حكومية شرق أوسطية،[3]والتي يوضحها الرسم البياني (رقم 02) الموالي:

الشكل (02): برامج التمويل التي تلقتها جهات شرق أوسطية في إطار برنامج دعم الديمقراطية بالمليون دولار عام 2005

[1] عبد القادر المحمدي، **المشروع الأمريكي في احتلال العراق وأثره في تغيير خارطة المنطقة**، الجزء01، بحث مشارك في جامعة أسيوط عام 2005م، ص 30، متاح على الرابط: https://al-maktaba.org/book/33724، تاريخ التصفح: 2019/4/23، التوقيت : 11.40.

[2] إبراهيم خليل العلاف، **مشروع الشرق الأوسط الكبير :الفكرة والتطبيق**، مجلة نشرة تحليلات إستراتيجية، العدد15، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص 7.

المصدر: معهد الإمام الشيرازي، **هل سياسات الإدارة الأمريكية تدفع باتجاه نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط؟، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، متاح على الرابط :**
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/245.htm، تاريخ المشاهدة: 2019/03/27، التوقيت 21.30. (بتصرف من الطالب).

3- آليات ثقافية وإعلامية: وتتمثل بالآتي:

3-1- إذاعة سوا وتبث من ضواحي واشنطن عبر الأقمار الصناعية، إذ تروج لمشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال تقديم تحليلات سياسية تبرر حتمية هذا المشروع.

3-2- قناة الحرة الأمريكية، التي تبث برامجها منذ عام 2003، وتهدف إلى نشر القيم الثقافية الأمريكية.

3-3- الصحف والمجلات والنشرات: مثل صحيفة واشنطن بوست التي كانت أول من أفصحَ عن هذا المشروع، حينما ذكرت أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن تعمل على صياغة مشروع في الشرق الأوسط وذلك بإعادة تكييف وتعديل نموذج استعمل من قبل في الضغط من أجل نشر الحريات في الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية، ومجلة هاي الأمريكية الصادرة في عام 2003 لنشر القيم الثقافية الأمريكية، ونشرة واشنطن تحت رعاية مكتب الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية.[1]

4 - آليات تعليمية وحضارية: وتتمثل بالآتي:

4-1- إصلاح التعليم من خلال تغيير المناهج وإفراغها من محتواها الثقافي، وإطلاق مجموعة من البرامج المشتركة بين الولايات المتحدة والدول العربية بهدف تدعيم الثقافة الغربية في العالم الإسلامي، ومن أبرز تلك البرامج نذكر:

- برنامج المدارس الصديقة الذي يقوم على إرسال خبراء تعليم أمريكيين للدول العربية لتقديم نموذج التعليم الأمريكي كأساس يحتذي به.
- برنامج المكتبة العربية الذي يشجع القراءة الحرة والترجمة.
- برنامج دراسات المجتمع المدني الموجه لطلبة المدارس الثانوية، بهدف إرساء مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية والمجتمع المدني.
- برنامج دعم تدريس اللغة الإنجليزية في نظم التعليم العربية.

[1] حسين مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص 11.

- برنامج تعليم الأطفال في سن ما قبل المدرسة.[1]

4-2- مبادرة تدريس إدارة الأعمال، لإعداد كوادر بشرية تعمل وفقاً للفلسفة العالمية التي تخدم المصالح الأمريكية والغربية.

4-3- ربط التعليم بالشبكة الدولية (الانترنيت) وضرورة إيصالها إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

4-4- مبادرة مدارس الاكتشاف، وظهر ذلك جلياً في مقترحات (G8) وتهدف إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديث.[2]

4-5- تشكيل لجنة تطوير الخطاب الديني في الدول العربية والتابعة لوزارة الخارجية الأمريكية ،يتمثل دورها في تغيير الخطاب الديني في العالم العربي والإسلامي، حيث اقترحت اللجنة على سبيل المثال:

- أن لفظة الجهاد في برامج التعليم يجب أن تقتصر على جهاد النفس فقط من دون القتال أو التحريض عليه.
- أن لفظة اليهود في القرآن و السنة تعني مجموعة من البدو المتنقلين الذين عاشوا في الماضي السحيق وأنهم اختلفوا عن يهود العصر الحالي.
- ضرورة جعل المسجد نادياً اجتماعيا؛ للمرأة فيه دور ريادي كما الرجل.[3]

5 - آليات عسكرية:

استطاعت الولايات المتحدة أن تدفع بحلف الناتو إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير، **فبعد قمة إسطنبول جوان 2004** أصبح لدى حلف الناتو اتفاقات ثنائية لخطط العمل

[1] عائشة أحمد الجميل، المرجع السابق، ص 88 .

[2] محمود حسن العفيفي، المرجع السابق، ص 76.

[3] عبد القادر المحمدي، المرجع السابق، ص 27.

مع سبع دول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (الشراكة الأورو– متوسطية) ومبادرة اسطنبول للتعاون(**ICI**) وموجهة إلى دول الخليج العربي.[1]

أصبح لحف الناتو في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، دور شبيه بدوره السابق في أوربا الوسطى والشرقية **(برنامج الشراكة من أجل السلام)**، حيث يمكن حلف الناتو بعد قمة إسطنبول جوان 2004 القيام بتفعيل حوار سياسي عسكري موسع مع بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،[2] والقيام بالمهام الآتية:

– دفع دول المنطقة للقيام بإصلاحات في مجال الدفاع والأمن، وإخضاعهما لسلطة مدنية منتخبة ديمقراطيا.

– تكوين قوة مساعدة أجنبية حيث تكون الدول العربية مشاركة فيها وتحت قيادة الحلف.

– تكثيف الوجود العسكري بالعراق والمساهمة في تدريب قواته وإعادة بناء مؤسساته الأمنية.

– المشاركة في عمليات الإصلاح والتغيير الداخلي.[3]

خلاصة

[1] *Dionysius Markakis, Op.Cit, p84.*

[2] *Richard G. Lugar* **, *NEW PARTNERSHIP FOR THE GREATER MIDDLE EAST: COMBATING TERRORISM***, *BUILDING PEACE, The Brookings Institution, Washington D.C, 2006*, p5.

[3] علي عبد الصادق، **الناتو والشرق الأوسط الكبير**، مجلة السياسة الدولية، العدد163، القاهرة، 2006، ص 161.

توصلنا خلال دراسة خلفيات مشروع الشرق الأوسط الكبير ومضمونه بالإضافة لأهدافه وآلياته إلى الاستنتاجات التالية:

– رغم أن المشروع يشير إلى المنطقة الجغرافية الممتدة من المغرب الأقصى غرباً إلى باكستان شرقاً، إلا أن معظم الإجراءات التي تضمنها نص المشروع موجهة نحو المنطقة العربية، وتستثني إسرائيل بالذكر(فالولايات المتحدة تعتبر إسرائيل نموذج ديمقراطي يجب أن تحتذي به دول المنطقة).

– الغاية المعلنة للمشروع إقامة الديمقراطية والحكم الراشد في المنطقة العربية، أما الغاية الغير معلنة فتتمثل في خلق صراع داخلي بين مكونات المجتمع العربي وبين تياراته السياسية.

– إنّ النظام الإقليمي الشرق أوسطي الكبير الذي تريد الولايات المتحدة أن تشكله هو عبارة عن فسيفساء طوائف ومذاهب وإثنيات بحيث يتاح لها في ظل هذا المشروع إنهاء الدولة المركزية التقليدية لتحل محلها الدولة الفدرالية، التي هي عبارة عن اتحاد بين مجموعة طوائف أو مذاهب أو إثنيات عرقية، بحيث تختفي معها الهوية الوطنية والقومية خاصة العربية وتُلغى الأمة الإسلامية كوحدة انتماء لشعوب المنطقة.

– إنّ الآليات التي حددها المشروع هي آليات ناعمة، حيث استبعدت الولايات المتحدة الخيار العسكري، فبالرغم من تفعيل دور حلف الناتو ضمن آليات المشروع، إلا أن دوره أقتصر على الدور السياسي و التدريب في إطار مكافحة الإرهاب.

– إنّ المشروع يشكل تحدياً كبيراً للأنظمة السياسية العربية، إذ يضعها بين مطرقة تنفيذ الوصفة الأمريكية وسندان الإصلاح الداخلي.

الفصل الثالث

تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير والمواقف المختلفة منه

المبحث الأول: العرب ومشروع الشرق الأوسط الكبير

المبحث الثاني: أوروبا و مشروع الشرق الأوسط الكبير

الفصل الثالث: تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير والمواقف المختلفة منه

نحاول في هذا الفصل التطرق لتداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبيرعلى المستويين العربي و الأوروبي، في المبحث الأول تناولنا المخاطر التي يمكن أن تعترض النظام الإقليمي العربي جراء تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، ثم عرجنا بمعالجة المواقف العربية الرسمية وغير الرسمية من مشروع، وإستراتيجية الأنظمة العربية لمواجهة المشروع ومخاطره، أما المبحث الثاني فخصصناه بدراسة مواقف الدول الأوروبية تجاه المشروع وبصورة خاصة الموقف الفرنسي والألماني اللذين قاما بطرح مشروع موازي للمشروع الأمريكي.

المبحث الأول: العرب ومشروع الشرق الأوسط الكبير

المطلب الأول: مخاطر مشروع الشرق الأوسط الكبير على النظام الإقليمي العربي

اعتناق إدارة الرئيس بوش الابن لمشروع الشرق الأوسط الكبير لم يخرج عن كونه ركناً من أركان السياسة الأمريكية في المنطقة، فقد اختلطت جهود النهوض بالديمقراطية مع سياسات أخرى سعت إليها إدارة الرئيس بوش لتحقيقها،[1]خاصة وأن النظام الإقليمي العربي* يعاني من الضعف والانكشاف، فالإدارة الأمريكية مدركة لمدى هشاشة النظام العربي واهترائه من الداخل، لاسيما ما تعلق بغياب الدولة كمؤسسة وتغيبها للمواطن العربي ومصادرتها لدور المجتمع.[2]

1- المخاطر السياسية:

- إن المبادرة الأمريكية تحاول إقامة نظام شرق أوسطي من خلال إدخال الأقطار العربية، وإسرائيل، وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وإيران في منظومة سياسية اقتصادية اجتماعية غير متجانسة يعتمد هذا النظام على دمج مجموعات بشرية مختلفة دينيًا وثقافيًا وحضاريًا، ضمن نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة.[3]

- تتطابق الأغراض الإسرائيلية والأمريكية من إقامة الشرق الأوسط الكبير فهاجس إسرائيل في الشرق الأوسط هو الأمن والهاجس الأمريكي هو النفط، بهذا تحاول إسرائيل

---

[1] *Michael Singh, Op.Cit, p3.*

* النظام الإقليمي: هو نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل إقليم جغرافي معين، ويرتكز النظام الإقليمي على التقارب الجغرافي ،والتماثل و التجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وتكون العلاقات بين وحدات النظام الإقليمي علاقات إما تعاونية في أغلب الأحيان أو تصادمية. أنظر: علي الدين هلال و جمال مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986 ص 16.

[2] ماجد الكيالي، المرجع السابق، ص 53.

[3] أبوبكر المبروك بشير أبوعجيلة، المرجع السابق، ص 404.

ضمان أمنها بتفكيك وحدة محيطها الجغرافي فالحدود الآمنة حسب المطلب الإسرائيلي هي حزام من الدويلات الضعيفة القائمة على أساس أثني أو قبلي أوطائفي أو مذهبي هذا الحزام هو لحماية أمن إسرائيل من سواحل البحر المتوسط إلى السواحل الشمالية للخليج العربي.[1]

– النظام العالمي السابق في القرن العشرين قد نجح في تجزئة القومية العربية وتكوين دول وكيّانات سياسية على أساس وطني أو إقليمي، فإنّ النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة يعمل على اختراق تلك القوميات وتفتيتها إلى كيانات متحاربة لأن سايكس بيكو* قد شاخَت ولم تعد صالحة لخدمة مصالحها ،لهذا يأتي المشروع ليعيد صياغة النظام الإقليمي الشرق أوسطي من خلال مخاطبة الشعوب وتجاوز في كثير من بنوده الحكومات العربية ،فمشروع الشرق الأوسط الكبير في أبعاده الرئيسية يهدف إلى اختراق بنية المنطقة باتجاه إعادة تشكيلها[2]

– تتوافق تطلعات الولايات المتحدة للهيمنة على النظام الدولي مع تطلعات الهيمنة الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي باعتبار إسرائيل الحليف الاستراتيجي لأمريكا، من خلال الدعم المطلق وغير المحدود لإسرائيل، بما يمكنها من التفوق على القوى المجاورة والقضاء على القوى المنافسة لإسرائيل، وفي مقدمة هذه القوى سوريا وإيران بعد أن تم إزاحة العراق خلال حرب 2003– ما يجعل إسرائيل دولة إقليمية مهيمنة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي القوى سوريا وإيران بعد أن تم إزاحة العراق

---

[1] أبوبكر المبروك بشير أبوعجيلة، المرجع السابق، ص 408.

* اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا 16 ماي عام 1916 ، نصت على اقتسام أراضي الدولة العثمانية في المشرق العربي (أراضي الهلال الخصيب) ،شاركت فيها روسيا القيصرية، التي كانت أيضا تطمح في نفوذ على هذه المنطقة، لكنها سقطت قبل أن تحظى بنصيب فيها ،تم التوصل إلى هذه الاتفاقية في مفاوضات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، والبريطاني مارك سايكس. أنظر: سعيد محمد كريم، المرجع السابق، ص 423.

[2] وليد عبد الحي، **النظام الإقليمي العربي :إستراتيجية الإختراق وإعادة التشكيل**، مجلة سياسات عربية، العدد1، مارس 2013، ص ص 19– 20.

خلال حرب 2003– ما يجعل إسرائيل دولة إقليمية مهيمنة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي.[1]

– مشروع الشرق الأوسط الكبير يقفز فوق الهوية العربية ومشروع التكامل الاقتصادي العربي، وفي هذا الصدد يقول الكاتب والمؤرخ محمد حسنين هيكل «**من لا يرى مؤامرة في كل ما فعله الغرب في المنطقة منذ بدايات القرن الماضي، من وعد بلفور، وسايكس بيكو، وإقامة إسرائيل، وما فعله منذ بدايات هذا القرن، فمن لا يجد في ذلك مؤامرة، فإنه لا يفرق بين التمرة والجمرة**».[2]

– المشروع يعمل على تجاوز مؤسسات العمل العربي المشتركة، واستبدالها بمؤسسات شرق أوسطية تعمل وفق الأهداف والمصالح الإسرائيلية، والبدء بتصفية القضية الفلسطينية وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية.[3]

– ما يلاحظ على المشروع أنه جاء بسياسة تفكيك الهوية الجامعة وتعزيز هوية التشرذم، لتلاءم هوية الشرق الأوسط الكبير،[4] فصحيفة نيويورك تايمز تحدثت عن مخطط تقسيم خمسة أقطار عربية إلى أربعة عشر دويلة، بينما وسائل إعلام عربية فضحت المشروع وقالت أنه يعمل على تفتيت دول المنطقة إلى ما بين 54 و56 دويلة متصارعة،[5] فكانت البداية بتفتيت الهوية العراقية (عربية إسلامية) إلى هوية طائفية

---

[1] سحقي سمر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير في ظل الحراك والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، المجلد03، العدد01، جامعة الجزائر 03، تاريخ النشر: 26 مارس 2014، الرابط: https://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/artpaper/763-midest.html، تاريخ التصفح: 22 مارس 2019، التوقيت :10.30.

[2] عمر نجيب، **إنهيار سرية مخطط الشرق الأوسط الكبير**، موقع قناة العالم الإيرانية، تاريخ النشر: 08 أكتوبر2013، http://www.al-alam.ma/def.asp?codela…0-7%، تاريخ المشاهدة: 22/ 4/2019 ،التوقيت:11.25.

[3] أبوبكر المبروك بشير أبوعجيلة، المرجع نفسه، ص 410.

[4] المرجع نفسه، ص 411.

[5] عمر نجيب، المرجع السابق، http://www.al-alam.ma/def.asp?codela…0-7%

(كردية، سنية، شيعية) ورغم أن هوية العرب تضم غير المسلمين وهوية الإسلام تضم غير العرب، تم اختزال تلك الهوية لتحل محلها هوية شرق أوسطية.[1]

– تركيز نص المشروع على المنطقة العربية وذلك كونها تعاني من حالة تفكك وتناحر هائلة أوصلتها إلى درجة من الإعياء عطلت قدرتها على المقاومة، وافتقادها إلى التنظيم والعمل المشترك، هذا إضافة إلى هشاشة أوضاعها الداخلية التي لا تملكها الحصانة السياسية والاجتماعية المطلوبة، ما يجعل من قبول الشعوب العربية مقايضة حقوقها واستقلالها بمجموعة إصلاحات أمراً ممكناً، إن شعوبنا تريد الإصلاحات مدخلاً لتعزيز استقلالها واستعادة حقوقها، وهذا ما لن تجده في المبادرة الأمريكية، يضاف إلى هذا بأن محاولة أمريكا بسط سيطرتها على المنطقة خطوة على طريق تحقيق هدفها الإستراتيجي في بسط هيمنتها على قلب العالم سيفتح على اشتداد وتيرة التنافس والصراع بين القوى الدولية، الذي ستكون المنطقة العربية موضوعه، وبين القوى الإقليمية الشرق أوسطية (تركيا، إيران، إسرائيل).[2]

– إيران هي الوجه المقابل لأمريكا في استغلال التفتيت الطائفي، وإشاعته وممارسته وتعميق جذوره، ويتضح ذلك في العراق حيث تقسيم العراق، والأمر لا يتوقّف على ساحة العراق بل يتعدّاها إلى ساحات أخرى في العالم العربي والإسلامي فالدلائل تشير إلى وجود محاولات لتقويض الأنظمة في سوريا ولبنان وحتى إيران نفسها، وهي أنظمة تستطيع تهديد إسرائيل كما أن إدماع تركيا ضمن حدود الشرق الأوسط الكبير، الغاية منه التفاعل مع الكيان الإسرائيلي في تقويض كل ما يهدد إسرائيل.[3]

---

[1] أبوبكر المبروك بشير أبوعجيلة المرجع نفسه، ص 410.

[2] غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص 44.

[3] عمر نجيب، المرجع السابق، http://www.al-alam.ma/def.asp?codela…0-7%

– فشل الجامعة العربية في احتواء الصراعات و الخلافات السياسية الحادة بين الأنظمة العربية، انعكست بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بينها، حيث كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية وسياستها الوطنية المتباينة بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية،[1] كلها عوامل ساعدت على ظهور مشروعات تدعو لإعادة بناء النظام العربي وأخرى تدعو إلى القفز على كل الحقائق المادية والمعنوية المرتبطة بالنظام العربي والدخول بقوة إلى منظومة جديدة تحت مسمى الشرق الأوسط، واستبدال الجامعة العربية بجامعة شرق أوسطية وبعبارة أخرى فإنّ المطروح أمام النظام العربي، إما تطوير ذاته وإعادة تحديد مهامه، أو محاولة إنهاء وجوده على نحو أو أخر.[2]

– يهدف مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى دمج إسرائيل في المنطقة من جهة وجعلها تعلب دوراً مركزياً من جهة ثانية وستكون بمثابة القلب له، لذلك تستهدف هذه المشاريع إلى إيجاد إسرائيل العظمى ذات الاقتصاد القوي وذات الجيش المبني على أحدث التطوّرات التكنولوجية، والتي ستقود الشرق الأوسط وستشيع الديمقراطية فيه فوثيقة المشروع تعتبر إسرائيل النموذج الديمقراطي الوحيد، الذي يجب أن يحتذي به دول المنطقة ولاحظ كثير من المحللين التشابه بين هذا المشروع، وما طرحه حزب الليكود في وقت مضى من مخططات استهدفت تقوية إسرائيل بالمنطقة، وإضعاف الدول المجاورة.[3]

2– المخاطر الاقتصادية:

[1] جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، 2008، ص 27.

[2] غازي حسين، المرجع نفسه، ص 44.

[3] *Elizabeth Cheney, **Bush invente le « Grand Moyen-Orient »**, Réseau Voltaire, Paris, 22 avril 2004, https://www.voltairenet.org/article13500.html* تاريخ المشاهدة: 24/04/ 2019 التوقيت: 09.40.

– تحاول الولايات المتحدة من خلال المشروع تحقيق ما عجزت عنه بواسطة القوة العسكرية وذلك بواسطة ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي، فمشروع الشرق الأوسط الكبير يتيح المجال للقضاء على الصعوبات الاقتصادية التي قد تعاني منها إسرائيل، فالولايات المتحدة لم تعد قادرة اقتصاديًا على تقديم الدعم والمعونات الاقتصادية لإسرائيل، لهذا تمسك الولايات المتحدة بسياسة دمج إسرائيل في تكتل سياسي اقتصادي وفقًا لمشروع الشرق الأوسط الكبير، يشكل أحدى الأهداف المحورية للحرب على الإرهاب في المنطقة.[1]

– هذا المشروع يكرس الغلبة والتفوق لإسرائيل مما يضمن لها قيادة المنطقة وفق التصور الأمريكي الذي يتجه نحو خدمة الأهداف الأمريكية على حساب مصلحة مجتمعات المنطقة.[2]

– المشروع في شقه الاقتصادي يتضمن إنشاء المناطق الحرة و مناطق رعاية الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول الشرق أوسطية والذي يقابله غياب تام لمشروع التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي يصبح حرية تدفق الأموال الإسرائيلية إلى البلاد العربية والإسلامية أمراً يسيراً، ويصبح من حق الأموال الإسرائيلية التدفق إلى البلاد العربية والمساهمة في مشروعات عربية، بل وإقامة مشروعات إسرائيلية خالصة على الأراضي العربية، وفي حال نجاح المشروع تكون إسرائيل قد حلت أزماتها الاقتصادية على حساب الثروات العربية.[3]

3 – المخاطر الاجتماعية والثقافية:

[1] سحقي سمر، المرجع السابق،-https://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/artpaper/763 midest.html

[2] أبوبكر المبروك بشير أبوعجيلة، المرجع السابق، ص 409.

[3] غازي حسين، المرجع السابق، ص 44.

الملاحظ أن الولايات المتحدة تسعى من وراء المشروع إلى نقل مقاليد السلطة في الدول العربية إلى منظمات المجتمع المدني، إذ تتعهد دول مجموعة الثماني الكبرى بتوفير الدعم والإمكانيات اللازمة لها – علمنا أن هذه الدول تشترط أن تتبنى المؤسسات والجمعيات الأهلية والشعبية سياستها المجتمعية والاقتصادية – وستكون شريكاً في هذه المبادرة، حيث من المتوقع أن تتبنى البحث في كيفية إدخال إصلاح للعملية التعليمية في الدول الإسلامية والعربية من خلال تغيير المناهج الدراسية، وهو ما سوف يؤدي مستقبلاً أن حملة الشهادات العليا هم الذين سيقودون هذه المؤسسات والجمعيات التي ستقود المجتمع العربي وفق المنظور الأمريكي والأوروبي، ووفق مفاهيمهم التي تتناقض كلياً ومفاهيم العالمين العربي والإسلامي، وستصبح الموارد المالية بأيدي المنظمات الشعبية والأهلية المدعومة أمريكياً بكل الإمكانيات المالية والفنية، وستصبح الحكومات العربية مقاولاً فرعياً لدى هذه الجمعيات والمؤسسات.[1]

المطلب الثاني: الموقف العربي من مشروع الشرق الأوسط الكبير

بمجرد إعلان الإدارة الأمريكية عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وما تضمنه من مطالب بالإصلاح؛ حتى انطلقت الحكومات والمنظمات الرسمية العربية تتنافس في إطلاق التصريحات المعبرة عن رد فعلها على المبادرة الأمريكية.[2]

على الصعيد الشعبي، تم رفض المشروع القادمة من الخارج لدى العديد من القوى اليسارية والإسلامية، بينما رحّبت به بعض المنظمات غير الحكومية والليبراليين والذين تملكهم اليأس من فكرة الإصلاح من الداخل، نتيجة تجاهل الأنظمة العربية لدعواتهم السابقة.[3]

---

[1] أبوبكر المبروك بشير أبوعجيلة، المرجع السابق، ص 411.

[2] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، المرجع السابق، ص11.

[3] عبد القادر المحمدي، المرجع السابق، ص 35.

جاءت المواقف العربية الرسمية على غرار" **اتفقوا العرب على أن لا يتفقوا** " وما مؤتمر وزراء الخارجية العرب المجتمع في القاهرة[1] – كان وزراء خارجية العرب مجتمعون في القاهرة لبحث الوثيقة السعودية و المصرية والسورية لإصلاح الجامعة العربية – الذي لم يستطع الفصل في المشروع الأمريكي للإصلاح، وتقرر إحالة الملف إلى القادة العرب الذين من المقرر اجتماعهم في قمة تونس 23 ماي 2004* إلا دليل على تباين مواقفهم، بين اعتباره المشروع الإصلاحي الوحيد المتاح للعالم العربي وبين من اعتبره تدخل من الخارج وفرض أملاءات غريبة على العرب.[2]

اعتبرت جبهة الرفض العربي الرسمي على المشروع الأمريكي، أن واشنطن لم تتشاور مع دول المنطقة ولا شعوبها، وكأن المشروع جاء كإسقاط من الخارج وبمعزل عن شعوب المنقطة وحكامها، بمن فيهم المحسوبين كأصدقاء وحلفاء لواشنطن.[3]

أمين جامعة الدول العربية كان أول المعبرين عن موقفهم الرافض للمشروع، إذ صرح **عمرو موسى** بقوله:«**من غير المنطقي الحديث عن مبادرة تستوجب تعاون الحكومات العربية دون استشارة هذه الحكومات جول طبيعة وتفاصيل هذه الأفكار**»[4] ودعا البلدان العربية إلى التعامل بشكل جماعي مع التطورات الخطيرة التي تشهدها البلدان العربية لأنها عاجزة عن مواجهتها بشكل منفرد.[5]

---

[1] الشفيع محمد المكي، المرجع السابق، ص 57.

*يمكن القول بأن قيام الولايات المتحدة في بتسريب مشروع الشرق الأوسط الكبير لوسائل الإعلام، إنما يقصد منه إحاطة العرب علما قبل انعقاد قمتهم العربية في تونس 23ماي 2004 أنظر: حسن أبو طالب **ثلاثية الإصلاح و الحريات والمعرفة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي 2004/2003، القاهرة، 2004، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] الشفيع محمد المكي، المرجع نفسه، ص 57.

[4] منذر سليمان، المرجع السابق، ص 43.

[5] مفيد قطيش، المرجع نفسه، ص 86.

الرئيس المصري **حسني مبارك** اعتبر أن أولويات الإصلاح يجب أن تنبع من داخل المنطقة وبإرادة ذاتية، وأن أي مبادرة من هذا الشأن يجب أن تنسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة، كما أعتبر أن المشروع تدخل أمريكي في الشؤون الداخلية العربية، وصرح قائلاً:«...**وكأن المنطقة ودولها ليس فيها شعوب أو مجتمعات، أو أن أراضيها فاقدة السيادة...ولابد أن تتصدى المجتمعات وأصحاب الرأي والفكر في دولنا لمثل هذه الأفكار أو الأوهام**»[1] وأشترط لقبول المبادرة الأمريكية أن تضع في أولوياتها الأهمية القصوى لتحريك القضية الفلسطينية، باعتبارها بؤرة التوتر الرئيسي في المنطقة، أما وزير الخارجية اللبناني "**جان عبيد**" فقد اختصر موقف الرفض بتشبّيه المشروع باللباس الجاهز المفروض من الخارج، والولايات المتحدة لا تستطيع تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة.[2]

أعلنت السعودية أيضاً رفضها للمشروع وأي محاولة لفرض الإصلاح من الخارج مرفوضة عربياً، وحذر وزير الخارجية سعود الفيصل من ممارسة الضغوط لتسريع الإصلاح، مؤكداً على أن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل لضمان رفاهية المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم، وطالبت السعودية من الولايات المتحدة معالجة الصراع العربي – الصهيوني وقضية فلسطين قبل طرح المبادرة.[3]

كذلك سوريا أعربت عن رفضها للمشروع الأمريكي الذي اعتبرته يَذكر بالوضع الذي سبق الحرب العالمية الأولى عندما كانت الدول الكبرى تبحث عن تمزيق المنطقة واقتسامها، حيث صرح الرئيس السوري الأسبق "**عبد الحليم خدام**" بالقول: «**موضوع الشرق أوسطية، ليس موضوعاً اقتصادياً، بل إنه موضوع اقتصادي وسياسي وهدفه**

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 76.

[2] غازي حسين، المرجع السابق، ص 114.

[3] محمود حسين العفيفي، المرجع السابق، ص 82.

الأساسي هو شطب شيء اسمه العرب، شطب شيء اسمه العروبة، شطب المشاعر العربية، شطب الهوية القومية».[1]

كما أكد خدام أيضاً على أن أي بداية للتعاون بين العرب وأي جهات خارجية من أجل الإصلاح، يجب أن ينطلق من تصفية الاحتلال الإسرائيلي، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وبعدها تنطلق المنطقة بشكل جدي باتجاه الاستقرار والأمن.

طالبت سوريا ولبنان خلال اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية الذي سبق انعقاد قمة تونس في22 ماي2004 بضرورة استبدال مصطلح "**إصلاح**" بمصطلح "**التطوير والتحديث** "إذ صرح وزير الخارجية السوري: «**إن الوطن العربي ليس بحاجة إلى استخدام مصطلح إصلاحات وينبغي إدراج التطوير والتحديث في نص وثيقة القمة العربية**»،[2] في حين أكدت تونس عن رغبتها في الإبقاء على مصطلح الإصلاحات في كافة وثائق القمة ومقرراتها.[3]

الملاحظ أن جبهة الرفض الرسمية العربية ركزت على جانب واحد هو جانب الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، أما الجوانب الاقتصادية والتعليمية والتجارية والمالية فإنها لم تلق الاعتراض نفسه باعتبار أن الجزء الأساسي منها قيد التنفيذ منذ زمن بعيد، ولا يتعارض مع مصالح العديد من الحكام،[4]وكأن الحكام العرب يعتقدون يقيناً أن المشروع الأمريكي تهديد مستقبلي لبقائهم في الحكم، فالإصلاحات السياسية التي تضمنها مشروع الشرق الأوسط الكبير في نظرهم دعوة أمريكية صريحة تؤدي لثورة الشعوب العربية على حكامها، وهذا ما يشير ماجد الكيالي إلى سبب رفض أغلب الحكام العرب للمشروع في

[1] غازي حسين، المرجع السابق، ص 114.

[2] المرجع نفسه، ص 114.

[3] محمود حسين العفيفي، المرجع السابق، ص83.

[4] غازي حسين، المرجع السابق، ص 115.

شقه السياسي، بأن بنود الإصلاح في المشروع تكاد هي نفسها المطالب المطروحة من قبل الأحزاب العربية منذ بدايات القرن الماضي لاستنهاض الواقع العربي، من دون أن تجد تجاوب من قبل الأنظمة العربية.[1]

على النقيض من ذلك اتسمت مواقف بعض دول الخليج – عدى السعودية الرافضة للمشروع وقطر وعُمان المتحفظتين عليه– بتأييد المشروع الأمريكي بل والدفاع عنه ورأت بأن الدول العربية بحاجة لإصلاح حقيقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي على الدول العربية أن تبدأ بالإصلاح ولا تلتفت إلى وجهات النظر التي تقول أنه عبارة عن مشروع مفروض من الخارج، حيث طالب رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد الجابر بضرورة تفهم المطالب الداعية للإصلاح قائلاً: «**علينا أن نكون حذرين من عملية رفض الأشياء والتمسك بالقديم لمجرد أن طرفاً ما ذكر أنه يريد تغييره**».[2]

لقد اعتبرت الدول العربية المؤيدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير أن رفض خيار التغيير والإصلاح سيجر الدول العربية إلى مستنقع الحرب الطائفية والأهلية وأن الولايات المتحدة تسعى من طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير غايته تجنِيب المنطقة العربية مستقبلاً مصير الصومال العضو في جامعة الدول العربية، والتي فشل التدخل الأمريكي في إنقاذها، فالمؤيدون هنا يسوقون إلى ما قاله الرئيس الأمريكي بوش الابن:«**إن تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية وذرائعها في الشرق الأوسط على مدى ستون عام، لم يحقق شيئاً لجعلنا في مأمن، لأن الاستقرار في المدى البعيد لا يمكن أن يُشترى على**

[1] ماجد الكيالي، المرجع السابق، ص 55.

[2] غازي حسين، المرجع السابق، ص 115.

حساب الحرية وطالما ظل الشرق الأوسط مكاناً لا تزدهر فيه الحرية، فإنه سيبقى مكاناً يتسم بالتشنج والعنق».[1]

لا يتّسع المجال لتناول جميع ردود الفعل العربية الرسمية وغير الرسمية على مشروع الشرق الأوسط الكبير، والتي في مجملها توزعت مواقفها من المشروع على أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: رفضت المشروع، وعلل بعضها سبب الرفض بأنها لم تشارك في صياغته وانه جاء من الخارج، والعرب يرفضون التدخل في شئونهم أو فرض نماذج غريبة عنهم.

المجموعة الثانية: أيدت المشروع وطلبت فتح حوار بناء مع الولايات المتحد، ودعت للتعاطي الانتقائي مع المشروع بالتمييز بين مطالب متعلقة بالسلطة وهي مرفوضة، وبين مطالب خارجية وداخلية تتعلق بالعلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة وعملية التسوية للنزاع العربي الفلسطيني، والإصلاح الاقتصادي والتعليمي المقبول عند دول المجموعة.

المجموعة الثالثة: نادت بالتريث والانتظار وإجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة، وطالبت بضرورة ربط الإصلاح الداخلي، وبحل الصراع العربي الإسرائيلي، وإنهاء احتلال العراق وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وبصورة خاصة إسرائيل.

المجموعة الرابعة: طالبت بخلق شراكة في عملية الإصلاح، مع الأخذ بمصالح العرب ومستوى تطورهم السياسي والاقتصادي والثقافي بعين الاعتبار، وأن تكون عملية الإصلاح تدرجية تراكمية.[2]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ص 80-81.

[2] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، المرجع السابق، ص 11.

اجتمعت الدول العربية من أجل حسم موقفها من مشروع الشرق الأوسط الكبير خلال انعقاد قمة مجلس جامعة الدول العربية بتونس* يومي 29 و30 مارس 2004 وأجمعت على رفض المشروع الأمريكي، ويمكن إجمال أسباب الرفض العربي إلى:

- أن المشروع فرض من الخارج، وتجاهل واضعوه عمداً استشارة العرب في صياغة مبادئه وتفاصيله، ولذلك لا يطرح المشروع للعرب دوراً في تحديد مساره مستقبلا.

افتقاد واضعو المشروع للمصداقية لدى مكونات المنطقة العربية شعوباً وحكاماً فلا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية استجداء المصداقية من خلال مشروعها الإصلاحي، وهي التي عاثت فساداً في الأرض العربية وقوضت مصالح الأمة العربية، فلا يصبح الشيطان ملاكاً بإدراج وثيقة تدعي الرغبة في فعل الخير؟.[1]

- إهمال المشروع للقضايا الرئيسية للمنطقة العربية فهولا يستهدف إلا مصالح الولايات المتحد، ويتجاهل طموحات العرب وحقوقهم المشروعة في مقاومة الاحتلال، ويظهر ذلك في مايلي:

- أن إدارة الرئيس بوش الابن قد نجحت في تدمير العراق سياسياً ومادياً وحتى حضارياً وهي التي كانت تدعي أن هدفها هو جعل العراق نموذج للديمقراطية في المنطقة.

- أن المشروع يحاول دمج إسرائيل في نسيج الشرق الأوسط دون أن يشير إلى استعادة الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة، وهذا ما أشار إليه عمرو موسى أمين عام

*أكد القادة العرب في قمة تونس تمسكهم بالإصلاح وذلك باعتمادهم "وثيقة الإصلاح "وبالعمل العربي المشترك، كما اتفقوا على إدخال تعديلات على ميثاق الجامعة العربية. أنظر: محمود حسين العفيفي، المرجع السابق، ص85.

[1] المرجع نفسه، ص 84.

جامعة الدول العربية قائلاً: «**لن يتغير أي شيء في المنطقة، ما لم يتم حل القضية الفلسطينية بشكل عادل وسوي**».[1]

المطلب الثالث: الإستراتيجية العربية في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير

قامت الحكومات العربية برفض مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير– للاعتبارات التي سبق تناولها – خلال قمة مجلس الجامعة العربية المنعقد في 29 و30 مارس 2004 وتجاهلت الدول العربية المبادرة الفرنسية الألمانية، التي فشلت في إقناعهم بالتعاطي الإيجابي مع دعوات للإصلاح، و قبول المشروع الأمريكي المعدل (بضغط من دول الاتحاد الأوربي تم تعديل نص المبادرة الأمريكية المعروفة بمشروع الشرق الأوسط الكبير – دون المساس بجوهرها وأهدافها – خلال قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى وأصبح يعرف بالشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).[2]

لقد أدت الاتصالات والمشاورات العربية – العربية إلى استقرار الرأي على أن يكون للدول العربية مشروعها الإصلاحي المستقل و البديل فهي أيضاً حريصة على الإصلاح أكثر من الولايات المتحدة، فقد تبنت الدول العربية إستراتجية موحدة لواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه على المنطقة العربية.[3]

---

[1] محمود حسين العفيفي، المرجع السابق، ص ص 85– 86.

[2] الشفيع محمد المكي، المرجع السابق،ص 58.

[3] عيسى عبد الباقي، **الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب**، دار العلوم للنشر، القاهرة، 2010، ص 39.

قامت الأنظمة العربية بتصدير عدة مبادرات إصلاحية إلى مؤسسة جامعة الدول العربية (**أنظر الملحق 04: مبادرات الإصلاح العربية 2003-2004**)، منها المبادرة المصرية السعودية، واليمنية، والليبية، والقطرية، والسودانية.[1]

ركزت المبادرات في معظمها على تعزيز دور جامعة الدول العربية وإنشاء آلية للوقاية من المنازعات العربية، وإنشاء محكمة عدل للأمن القومي العربي، وتشكيل برلمان عربي، وإقامة منتدى التكامل الاقتصادي العربي.[2]

تعتبر وثيقة الإسكندرية عام 2004 م(**أنظر الملحق 05**) والمقترحة من مؤتمر "**قضايا الإصلاح في الوطن العربي: الرؤية والتنفيذ**"، أبرز تلك المبادرات العربية كونها جمعت الموقف الشعبي و الرسمي العربي، فالوثيقة صادرة عن مفكرين ومثقفين مرتبطين بأنظمة الحكم ومعبرة عن الموقف الرسمي العربي ولكن تحت غطاء مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي وذلك خلال المؤتمر المنعقد بمكتبة الإسكندرية بالقاهرة بين 12-14 مارس 2004.[3]

جمع المؤتمر مجموعة من المثقفين، والكتاب العرب، وناشطين من المجتمع المدني من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومجلس الأعمال العربي، ومنظمة المرأة العربية، ومنتدى البحوث الاقتصادية للبلدان العربية* والمنظمات العربية لحقوق الإنسان.[4]

خرج المجتمعون بمجموعة من الرؤى والإصلاحات عُرفت بوثيقة الإسكندرية، وهي عبارة عن مشروع عربي تضمن أربع مجالات أساسية للإصلاح على النحو التالي:

---

[1] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، المرجع السابق، ص 11.

[2] ماجد الكيالي، المرجع السابق، ص 62.

[3] عيسى عبد الباقي، المرجع السابق، ص 39.

* منظمة مدنية غير محلية، يتقاطع نشاطها الاقتصادي مع أنشطة البنك الدولي، تضم أعضاء من الدول العربية وتركيا وإيران. أنظر: المرجع نفسه، ص 39.

[4] عبد القادر المحمدي، المرجع السابق، ص ص 35-36.

1- **الإصلاح السياسي:** تمثلت هذه الرؤية في إصلاح دستوري وتشريعي، وفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً وصريحاً، وتحديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً طبقاً لظروف كل بلد، وإقامة انتخابات دورية حرة ونزيهة تضمن ممارسة الديمقراطية، وإلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، ودعت الوثيقة إلى إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية العربية وإلغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية أياً كانت أشكالها ومسمياتها.[1]

كما أكدت الوثيقة أن الإصلاح الحقيقي يجب أن ينطلق من دولة مؤسسات تخضع لسيادة القانون، ولا يكون فيه مجال للاستثناء أياً كانت مبرراته أو أشكاله، وبالتالي يجب إلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية القائمة في بعض الدول،[2] وإطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية، ودعت أيضاً إلى تحرير الصحف ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية وإطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، بتعديل القوانين المعنية بحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، وضمان حريتها في التمويل والحركة.[3]

2- **الإصلاح الاقتصادي:** يتم عبر تحرير الاقتصاد الوطني وذلك لتمكين الدول العربية من الانخراط في منظمة التجارة العالمية، و يستلزم ذلك إعادة هيكلة الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية.[4]

طالبت الوثيقة الدول العربية بأن تعلن عن خطط واضحة، وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي مع تحديد دقيق لدور الدولة يجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي، وموفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والقطاع العام في المجالات التي

---

[1] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، المرجع السابق، ص16.

[2] محسن يوسف، **مداخل الإصلاح (نموذج وثيقة الإسكندرية)**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الإسكندرية، 21-22 يونيو 2004، ص 209.

[3] عيسى عبد الباقي، المرجع السابق ، ص 39.

[4] محسن يوسف، المرجع السابق، ص 209.

تتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها، والتصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وتشجيع برامج الخصخصة، والتركيز على سبل علاج لبطالة الشباب، ومعالجة الفقر بأبعاده المتعددة من التهميش، الاجتماعي والسياسي، وضعف المشاركة وقلة فرص الارتقاء وتطوير البني الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والربط بينها في العالم العربي وتفعيل الاتفاقات العربية بوضع أهداف قابلة للتحقيق مع تحديد بعض القطاعات ذات الأولوية دورياً، فضلاً عن الاتفاق على إطار ملزم لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وتنظيم سوق العمل العربية عن طريق صياغة اتفاقية متعددة الأطراف واعتمادها لتنظيم انتقال العمالة العربية.[1]

دعت الوثيقة أيضاً إلى الاتفاق مع جامعة الدول العربية على تبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة لمناقشة هذه القضايا، بحيث تضع ملامح التحركات الاقتصادية للدول العربية على المستويين القطري والإقليمي خاصة فيما يتعلق منها بالتجارة البينية.[2]

3- **الإصلاح الاجتماعي والثقافي:** دعت الوثيقة إلى تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسؤولية، وأن يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، وشددت على ضرورة توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب المعرفة ونشرها وإنتاجها. وأوصت بوضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كل مراحله بما يتوافق والمعايير العالمية التي يمكن على أساسها القياس والتقويم، واستمرار تحمل الدولة لمسؤوليتها في تمويل مؤسسات التعليم الحكزمية والخاصة، ودعمها مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها.[3]

---

[1] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، المرجع السابق، ص 16.

[2] محسن يوسف، المرجع نفسه، ص 210.

[3] المرجع نفسه، ص211.

أكدت الوثيقة على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها، وفي الوقت نفسه القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية، وخطب المساجد ووسائل الإعلام.[1]

وأوصت الوثيقة على تشجيع العمل الثقافي القومي من خلال رفع القيود الرقابية والجمركية على المنتج الثقافي وتنمية مشروعات النشر الإليكتروني المتبادل ومؤسسات الترجمة، بالإضافة إلى التفاعل الثقافي مع العالم دون أن يتعارض مع خصوصية الميراث الثقافي العربي الأصيل.[2]

أكدت وثيقة الإسكندرية على أن آليات ترجمة توصياتها إلى خطوات ملموسة تقع على عاتق الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي وذلك من خلال:

- تأسيس منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية.

- عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد وندوات عربية إقليمية لمناقشة الفكر الإصلاحي ومجالاته المختلفة.

- تشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر على الأقل لمراجعة ما تم تنفيذه.[3]

يمكن القول بأن هذه الوثيقة تهدف إلى:

- تقديم مشروع عربي متكامل يتوافق مع خصوصية المجتمعات العربية وخصوصية تراثها مشروع عربي بديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي.[1]

---

[1] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، المرجع السابق، ص17.

[2] محسن يوسف، المرجع نفسه، ص211.

[3] المرجع نفسه، ص 212.

– تحقيق إصلاحات دستورية وتشريعية.

– تفعيل المجتمع المدني، ودعم الحريات الأساسية بما يتضمن تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

– تحقيق إصلاحات اجتماعية، وثقافية، كتحسين أوضاع المرأة، ومعالجة قضايا البطالة وغيرها.

– تقديم مشروع عربي متكامل يتوافق مع خصوصية المجتمعات العربية وخصوصية تراثها مشروع عربي بديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي.[2]

في الحقيقة، من يقرأ الوثيقة يلاحظ مدى تطابق الأفكار والمقترحات من حيث الجوهر مع مشروع الإصلاح الأمريكي – على الرغم من أن هذه الوثيقة جاءت كرد فعل المشروع الأمريكي– وبالتالي، لم تضف الوثيقة أي جديد في الإصلاح سوى إنّها غّيرت في آلية الإصلاح، بإضافة عبارة لا إصلاح إلا من الداخل، حيث سمحت بالتعامل مع كل قطر على حدة ووضع القضايا الإقليمية ضمن أولويات اتهاماتها وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية واستقلال العراق.[3]

المبحث الثاني: أوروبا و مشروع الشرق الأوسط الكبير

المطلب الأول: الموقف الأوروبي من المشروع

[1] المرجع نفسه، ص 212.

[2] المرجع نفسه، ص221.

[3] عيسى عبد الباقي، المرجع السابق، ص 39.

منذ تسريب المشروع الأميركي لوسائل الإعلام تسارعت المواقف الأوربية المؤيدة للمبادرة الأمريكية، عدى روسيا التي تحفظت حول ما جاء في نص المشروع الأمريكي حيث أكد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن على المبادرة الأميركية ألا تقود إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، أما فرنسا وألمانيا اللتان رفضتنا المشروع* في نسخته الأولى و كونه لا يراعي مصالح العرب.[1]

في يوم 19 فيفري عام 2004 أعرب وزير الخارجية الفرنسي "**دومينيك دفيلبان**" آنذاك عن موقف فرنسا الرافض لنص المبادرة الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، قائلا لجريدة لوفيجارو الفرنسية: «**يجب أن ننطلق من حاجات شعوب منطقة الشرق الأوسط، بدل أن نملي عليها حلولا جاهزة مسبقا، ويجب أن نشرك هاته الشعوب في تفكيرنا...وإلا سيتضح أن مبادراتنا هناك لا تعدو أن تكون مبادرات تهتم بمصالحنا فقط أكثر من اهتمامنا بترقية دول المنطقة وإذا كنا نريد أن نحافظ على مصداقيتنا بالمنطقة، فلا يجب أن نتجاهل أزمة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وخلق ديناميكية سلام أصبح شرطا ضروريا لأي مبادرة بالمنطقة...ونحن نعارض بشدة أي إستراتيجية لعالم غربي متخوف يبحث عن فرض حلولجاهزة مسبقا**».[2]

يتضح من تصريح وزير الخارجية الفرنسي دفيلبان أن دول الاتحاد الأوربي ترى أن المبادرة الأمريكية المسماة الشرق الأوسط الكبير، هدفها ضرب الجهود الأوروبية السابقة

* أغلب دول أوروبا قبلت المشروع كونها تدور في فلك الولايات المتحدة. ويبقى في الساحة الأوربية دولتان، هما فرنسا وألمانيا, اللتان تعارضان الولايات المتحدة في بعض السياسات وخصوصا في حربها على العراق و مشروع الشرق الأوسط الكبير ،وذلك مرده أن الإدارة الأمريكية تعمل على تقزيم أوروبا من خلال منع فرنسا و ألمانيا من الارتكاز على ثقل أوروبا السياسي الذي يشكله الاتحاد الأوربي.أنظر: عبد القادر المحمدي، المرجع السابق، ص40.

[1] المرجع نفسه، ص 40.

[2] *Elizabeth Cheney*, Op.Cit. https://www.voltairenet.org/article13500.html

للتقارب مع منطقة المتوسط والبلدان العربية،[1] والمعروفة بالشراكة الأوروبية المتوسطية التي جاءت نتيجة تطبيق إعلان برشلونة* عام 1995.[2]

بالرغم من النجاح النسبي للاتحاد الأوروبي (المُمثل في الأعضاء الأوربيين في قمة مجموعة الثماني الكبرى) في تعديل بعض بنود مشروع الشرق الأوسط الكبير**غير أنه وقف خلف المشروع، حيث جاء البيان الأمريكي–الأوروبي المشترك في 24 أوت 2004 داعماً للتوجهات الأمريكية الأساسية تجاه منطقة الشرق الأوسط الكبير، إذ لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي قائد المشروع في التطبيق على الأرض.[3]

لقد تمكنت دول الاتحاد الحدّ من مستوى التعسف الأميركي ضد العرب عبر إقرار خطة للإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير، فهي تريد أن يشارك العرب في تحديد معالم مستقبلهم وأن يقرروا حجم الإصلاحات ووجهتها، وأن تسير عمليات الإصلاح في خط متوازي مع حل الصراع العربي الإسرائيلي، وأن هذا الأمر لا يتحقق من دون شراكة مع أميركا، لذلك اعترضت على المشروع الأميركي،[4] لتخرج بالمبادرة الألمانية – الفرنسية المشتركة في7مارس2024م، وهو نتيجة لتوافق أفكار وزير

---

[1] مفيد قطيش ،**المبادرات الغربية حول الشرق الأوسط** ،مجلة الدفاع الوطني اللبناني ،العدد الخمسون ،تشرين الأول 2004 ، ص 101.

*عقد في مدينة برشلونة الإسبانية مؤتمر الشراكة الأورو– متوسطية في 27 نوفمبر 1995 شارك فيها 27 دولة منها 15 دولة أوربية، و 12 دولة شرق أوسطية، تناول المؤتمر سبل إقامة حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية في المجال الاقتصادي، وفي مجال التعليم، والمساواة بين الرجل والمرأة، ودعم المجتمع المدني. أنظر: محمد على خوات ،**العرب وأمريكا – من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، مكتبة مدبولي ،القاهرة، 2005، ص 84.

[2] مفيد قطيش، المرجع السابق، ص 101.

** أشرنا إلى التعديلات المقترحة من الإتحاد الأوروبي على وثيقة مشروع الأمريكي (مشروع الشرق الأوسط الكبير) خلال قمة الثماني الكبرى في الفصل الثاني بالمطلب الأول من المبحث الثاني.

[3] جواد الحمد ،**السياسية الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي** ،مجلة دراسات شرق أوسطية ،مركز دراسات الشرق الأوسط ،السنة العاشرة ، العدد 31،ربيع2005،ص8.

[4] عصام عبد الشافي ، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية** ،المرجع السابق ، ص 10.

الخارجية "**يوشكا فيشر**" (*Fisher Joschka*) ونظيرالفرنسي "**دومينيك دوفليبان**" (*Dominique* De *Villepin*).[1]

المطلب الثاني: المشروع الأوروبي البديل لمشروع الشرق الأوسط الكبير

لما سربت الولايات المتحدة مشروعها الذي أطلقت عليه "مشروع الشرق الأوسط الكبير" ولما تبين للأوروبيين أن مصالحهم الاقتصادية في الشرق الأوسط ستهمش نتيجة المشروع الأمريكي، بادر فيشر وزير خارجية ألمانيا بإعلان مشروع ألماني للإصلاح في الشرق الأوسط، تحول بعدها إلى مشروع ألماني . فرنسي تحت عنوان"**شراكة إستراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط**[2]"(أنظر الملحق رقم03).

يركز هذا المشروع على ضرورة التشاور والتنسيق والتفاهم مع بلدانها التي عبرت عن حوار جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج والتشديد على خصوصية كل دولة على أن يكون التنسيق كاملاً بين بلدان المنطقة* والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي، ويشدد المشروع أيضًا على ضرورة تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، فالمشروع الألماني- الفرنسي ربط التحول الديمقراطي في المنطقة

[1] مفيد قطيش، المرجع السابق، ص 102.

[2] المرجع نفسه، ص 102.

* يتفق المشروعان الأمريكي والألماني . الفرنسي حول قضية جوهرية وهي أعطاء الأولوية للتغيرات الداخلية في دول الشرق الأوسط، ولكن ركيز المشروع الأمريكي على تلك التغيرات دون التشاور مع الأنظمة المحلية، كما أهمل قضية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بينما المشروع الألماني . الفرنسي ركز على هذا الصراع وعلى أهمية التنسيق مع الأنظمة الشرق أوسطية في إدخال تلك الإصلاحات. أنظر: شيماء معروف فرحان، **التدخل الدولي في الشرق الأوسط: دراسة في السياسات الأمريكية . الأوربية**، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثالث، العدد الثامن عشر، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص 197.

بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وفي ظل غياب هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط.[1]

كما تؤكد فرنسا وألمانيا في نص المشروع أن أي مبادرة للشرق الأوسط ينبغي أن تستجيب لاحتياجات المنطقة وتطلعاتها، والعمل على تغيير أوضاع شعوبها، من خلال شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة تعمل على إرسائها الحكومات والمجتمع المدني ويختلف النص الفرنسي – الألماني عن الخطة الأمريكية من ناحية مبادئ العمل، إذ يؤكد أن جميع الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن معارضة مشتركة لمحاولة فرض نموذج من الخارج عليها، ويعد أن حل الصراع العربي الإسرائيلي يحظى بأولوية في إطار الإستراتيجية الأوروبية.[2]

ويشير نص المشروع الألماني الفرنسي إلى الآليات القائمة لدى الاتحاد الأوروبي لتطبيق مبادئ التحديث وحقوق الإنسان والديمقراطية، وإلى ضرورة تعزيز الحوار السياسي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات من أجل منطقة تبادل تجاري حر، كما يؤكد على أهمية تشجيع مبادرات التعاون الإقليمية بين الدول المتاخمة للخليج، بما فيها العراق وإيران.[3]

من أهم أهداف المشروع الألماني الفرنسي :

- دعم بلدان الشرق الأوسط، وتشجيعها في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في ضوء حقيقة أن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجيات المنطقة وتطلعاتها.

[1] محمد فرحان سند الشرازي، **أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة القاهرة، 2015، ص257.

[2] مفيد قطيش، المرجع السابق، ص 102.

[3] عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، المرجع السابق، ص 10.

- يوجد مصلحة كبيرة للقارة الأوروبية في التطور الإيجابي للمنطقة، فإلى جانب التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية، والثقافية، والاقتصادية والبشرية، بين أوروبا والمنطقة، والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه.
- يستقبل الاتحاد الأوربي، بإيجابية، إمكانية العمل وتنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير.[1]

لقد أكد المشروع الألماني الفرنسي على ضرورة إطلاق مبادرة تهدف إلى دفع دول الشرق الأوسط على تطبيق هيكل محلى للأمن يمكنها في مرحلة أولى من تجنب النزاعات انطلاقاً من المبادئ الآتية: عدم المساس بالحدود وحمايتها، والالتزام بإجراءات الثقة والأمن ومكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل، وإنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة.

أن أبرز ما يسجل على المشروع الفرنسي الألماني هو الوقوف في وجه التوجه الأحادي الأمريكي الذي يعبر عنه مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي يتعارض ومصالح التحاد الأوربي في المنطقة العربية.[2]

[1] محمد فرحان سند الشيرازي، المرجع السابق، ص 258.

[2] حسين مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص 17– 18.

خلاصة

توصلت خلال دراسة مخاطر مشروع الشرق الأوسط الكبير على المنطقة العربية بالإضافة الموقف العربي و الأوروبي من المشروع إلى الاستنتاجات التالية:

– أثار مشروع الشرق الأوسط الكبير جدلاً واسعاً لدى مختلف سعوب المنطقة العربية وأغلب أنظمتها واعتبروه سايكس بيكو جديد يهدف إلى إعادة تقسيم المنطقة وفق مقتضيات المصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.

– كشف مشروع الشرق الأوسط الكبير مدى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية العربية كما كشف عورة النظام الإقليمي العربي، الذي لم تستطع وحداته السياسية اتخاذ موقف موحد من المشروع، وظهوره بمظهر غير القادر على مجابهة التحديات الخارجية.

– رفضت الجامعة العربية المشروع الأمريكي كونه لا يحقق آي مصلحة للمنطقة العربية وشعوبها، ولا يقترح حلاً للقضية الفلسطينية، وبالمقابل يقوي النفوذ الإسرائيلي على حساب الأنظمة العربية.

– قامت الحكومات العربية بتجاهل المبادرة الفرنسية الألمانية كونها تهدف إلى توسيع السيطرة الاقتصادية للسوق الأوربية المشتركة نحو المنطقة العربية، أما المبادرات العربية للإصلاح، كوثيقة الإسكندرية عام 2004، ما هي إلا أنها تبقى محاولة لإدارة أزمة خارجية تعصف بالمنطقة ليس أكثر.

– أن المشروع الفرنسي - الألماني للإصلاح ماهو إلا امتداد لاتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية عام 1995، وهويعبر عن رغبة أوروبية في الحفاظ على مصالحها بالمنطقة العربية، والتي أصبحت محل تهديد من قبل الولايات المتحدة من خلال مشروعها الشرق الأوسط الكبير.

خاتمة

الخـاتمة

يمكن القول في نهاية الدراسة أن المنطقة العربية احتلت مكانة هامة في الإستراتيجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وإن كانت هذه المكانة ليست وليدة هذه الفترة بل تأكدت مع اكتشاف النفط وإعلان قيام دولة إسرائيل في قلب المنطقة، وتدعمت أكثر عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، واحتلال العراق عام 2003م فمشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة العربية كان ممر لخدمة أمر واقع لمصالح أمريكية ثابتة في المنطقة العربية، وفي ظل نظام عربي مترهل على جميع الأصعدة وفي جملة ما تقدم نستخلص عدة نتائج أبرزها:

- أن مصطلح الشرق الأوسط تعبير جغرافي إستراتيجي استعماري المنشأ، لا يشير إلى منطقة جغرافية محددة قائمة بذاتها ومتصفة بتجانس مكوناتها بل مجرد مفهوم مصطنع من طرف قوى غربية استعمارية، صاغته لاعتبارات جيو- سياسية واقتصادية وثقافية ودينية.
- في 6 نوفمبر 2003 م أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن مبادرته التي أطلق عليها "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وقد أسماه " الكبير" لتوضح أنه غير مقتصر فقط على الشرق الأوسط المعروف، بل أنه يتضمن كل المنطقة الممتدة من المغرب العربي إلى باكستان، وكل من دول شمال أفريقيا والدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان مشمولة فيه، ومن ثم ما لبث أن أطلق عليه اسم "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "ومن الواضح أنه وبالرغم من تغيير اسمه، فهو مشروع هدفه إعادة ترتيب المنطقة بما يتناسب ومقتضيات المصالح الأمريكية الجديدة في القرن الحادي و العشرون، وبما يضمن لها الهيمنة على ثروات المنطقة والتحكم في ممراتها البحرية، وإبعاد المنافسين الدوليين وطبعاً الحفاظ على أمن إسرائيل، وبالمقابل حرمان العرب من الاستفادة من كامل ثرواتهم ومكامن قوتهم فهو عبارة عن استعمار باسم الديمقراطية.

– رأت الأنظمة العربية أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو أحد حلقات المشاريع الشرق أوسطية التي طرحت عليها سابقاً فهو عبارة عن سايكس بيكو جديد، هدفه استبدال النظام الإقليمي العربي بنظام شرق أوسطي جديد، يتجاوز الهوية الحضارية والثقافية للأمة العربية، ويتم من خلاله فرض التطبيع العربي مع إسرائيل كأمر واقع.

– إن المشروع الأمريكي تجاه الوطن العربي واجه مصاعب عديدة في مجال التطبيق العملي، حيث حظي برفض شعبي واسع، و تحفظ من قبل الحكومات العربية، لان ما يحدث على ارض الواقع في العراق كنتيجة للاحتلال الأمريكي باسم إقامة نموذج ديمقراطي في قلب العالم العربي، كما أن التأييد المطلق لجرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وتعهدات إدارة بوش بدعم مخططات حكومة شارون من شأنه عرقلة المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية من الأساس، وهذا ما يثبت كذلك كذب المزاعم التي جاء بها مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي والخطوة الأولى في طريق الخلاص بالنسبة لشعوب المنطقة العربية وحكوماتها تبدأ من الداخل.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الاختلاف حول التحديد الجغرافي للشرق الأوسط[1]

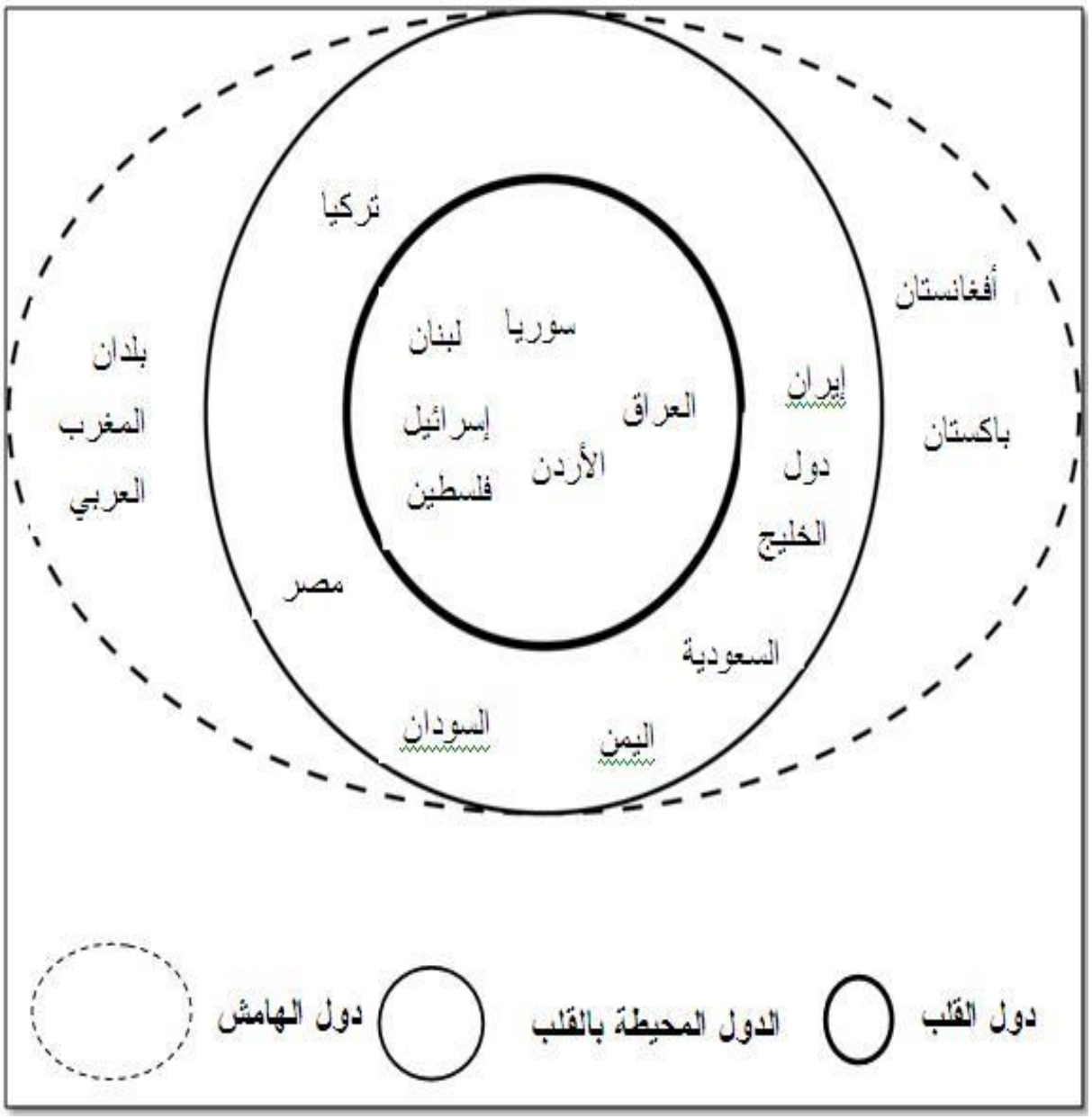

[1] Vincent Capdepuy, *Op.cit.* https://orientxxi.info/le-moyen-orient-1876-1980/moyen-orient-une-geographie-qui-a-une-histoire-1 ،*1463*.(تعريب الطالب)

الملحق رقم (02): نص مشروع الشرق الأوسط الكبير[1]

الذي نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 2004/02/13 والمقدم إلى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004:

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 – الحرية، المعرفة، وتمكين النساء – في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ8. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة (1):

– مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ22 هو أقل من نظيره في أسبانيا. – حوالي 40 في المائة من العرب البالغين – 65 مليون شخص – أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد. – سيدخل أكثر من 50 مليونا من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

– إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليونا بحلول 2010. – يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب ان يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل. – في إمكان 1 من 6 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. – لا تشغل النساء سوى 3 من 5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 8 من 4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

– عبر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوربية. وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة، ولل مصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الـ8.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الـ8، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبين "الشراكة الأوربية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الـ8 بالإصلاح في المنطقة.

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص ص 397-388.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الـ8 فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ8 ان تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

- **تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.**

- **بناء مجتمع معرفي.**

- **توسيع الفرص الاقتصادية.**

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولا – تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة ... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو احد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002) إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئيا". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بان "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي. ويمكن لمجموعة الـ8 أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

– **مبادرة الانتخابات الحرة** في الفترة بين 2004 و 2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (2) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية. وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ: – تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم

التقارير. – تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات. – الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني من أجل تعزيز دور البرلمانات في مقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الـ8 ان ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

– **معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:** تشغل النساء 3□5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الـ8 ان ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريبا على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الـ8 والمنطقة.

– **المساعدة القانونية للناس العاديين** في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الـ8 أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الـ8 أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

– **مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:** يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تع ود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الـ8 أن:

– ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية. – ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين. – تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

– **الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد** حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الـ8: – أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الـ8. – أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط – شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظما ت غير حكومية إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة. – إطلاق واحد

أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الـ8 حول الشفافية في المنطقة.

– المجتمع المدني

أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الـ8 أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الـ8 أن: – تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات. – تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة. – تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية" الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية. – تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الإقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية).

ثانيا – بناء مجتمع معرفي :

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002) لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية. وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الـ8 أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

– مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

1– محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الـ8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر

من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010 وستركز مبادرة مجموعة الـ8، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65 مليونا من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ8 أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الإنترنت إلى تدريب المعلمين.

2- فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الـ8، سعيا إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضا استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ"يونيسكو"، بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة ألف معلمة.

3- الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضا، وحيث يكون ذلك مناسبا، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حاليا والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

4- مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

5- إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الـ8 المقبلة (في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ8 توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

- مبادرة التعليم في الإنترنت

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماما تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات

في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد. ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ"بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الإنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

– مبادرة تدريس إدارة الأعمال

لمجموعة الـ8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو إستراتيجيات التسويق. النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

ثالثاً– توسيع الفرص الاقتصادية

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوربا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

– مبادرة تمويل النمو

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ8 أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

1– إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من 0.7 في المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الـ8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدر أن في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفا منهم من النساء.

2– مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الـ8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة

المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

3- بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الـ8 ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوربي للإعمار والتنمية" ل مساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ولـ"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مذخرا للمساعدة التكنولوجية وإستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة).

4- الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الـ8، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على: - تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية. - رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول. - تحديث الخدمات المصرفية. - تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق. - إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جدا، إذ لا يشكل سوى 6 في المائة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا. ويمكن لمجموعة الـ8 أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

- الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة يمكن لمجموعة الـ8 أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية. (3) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ8 لتشجيع عملية الان ضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضا ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ8

بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

– المناطق التجارية

ستنشئ مجموعة الـ8 مناطق في الشرق الوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك "التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

– مناطق رعاية الأعمال

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ8 أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصا في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الـ8 أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

– **منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير** لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الـ8 أن تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذي سيجمع مسئولين كبارا من مجموعة الـ8 والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي. ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا – المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبيك)، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

(1) يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائدا باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل. (2) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات. (3) البلدان التي قدمت طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلبا للانضمام (لم يُنظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.

الملحق رقم (03): جدول مبادرات الإصلاح الحكومية والأهلية في الوطن العربي[1]

1 - مبادرات الإصلاح الحكومية في الوطن العربي:

المبادرة	الجهة	التاريخ	ملاحظات
مبادرة إصلاح الموقف العربي	السعودية	13يناير 2004	مبادرة مقدمة للقمة العربية
المبادرة القطرية للإصلاح السياسي في الوطن العربي	قطر	28 مارس2004	مبادرة مقدمة للقمة العربية
المبادرة المصرية للإصلاح السياسي في الوطن العربي			مبادرة مقدمة للقمة العربية
المبادرة الليبية للإصلاح السياسي في الوطن العربي			مبادرة مقدمة للقمة العربية
المبادرة الثلاثية للإصلاح السياسي في الوطن العربي			أصدرتها مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية
وثيقة العهد والميثاق والإصلاح .الجامعة العربية	الجامعة العربية	23 ماي 2004	صادرة عن مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في العاصمة التونسية، تونس، ماي 2004

2- مبادرات الإصلاح الأهلية في الوطن العربي:

المبادرة	الجهة	التاريخ	ملاحظات
إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان	مؤتمر دولي	12يناير2004	صادر عن مؤتمر للمنظمات غير الحكومية ، عقد في العاصمة اليمنية صنعاء12/10 يناير2004
وثيقة الإسكندرية	مؤتمر عربي	14 مارس2004	صادرة عن مؤتمر منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، والذي عقد في مدينة الإسكندرية 14/12 مارس 2004
وثيقة الاستقلال الثاني للوطن العربي.	مؤتمر عربي	22 مارس2004	صادرة عن اجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية والمثقفين العرب، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 22/19 مارس 2004
إعلان الدوحة	مؤتمر عربي	5ماي 2004	صادرة عن مؤتمر الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي، الذي عقد في العاصمة القطرية، الدوحة 5/2 ماي 2004
مبادرة مركز ابن خلدون	مؤتمر عربي	30 يونيو. 2004	صادرة عن مؤتمر الإصلاح والديمقراطية، الذي عقد مركز ابن خلدون، في القاهرة،29 /30 يونيو 2004
مبادرة أولويات وآليات الإصلاح في الوطن العربي.	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.	7 يوليو2004	صادرة عن مؤتمر الديمقراطية في العالم العربي، نظمه مركز القاهرة لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بالقاهرة 7/5 يوليو2004
مبادرة ملتقى الإسلام والإصلاح.	مركز ابن خلدون.	6 أكتوبر2004	صادر في أعقاب ورشة عمل بعنوان" الإسلام والإصلاح"، عقدها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية (القاهرة 6/5 أكتوبر 2004
وثيقة المستقبل للإصلاح في الوطن العربي.	مؤتمر دولي	ديسمبر. 2004	صادرة عن مؤتمر عقد في المغرب حول" دور الدول والمجتمع المدني في تحقيق الإصلاح داخل العالم العربي. "
مبادرة المنتدى الاستراتيجي العربي	مؤتمر دولي	15ديسمبر2004	صدرت في نهاية أعمال المنتدى الاستراتيجي العربي، الذي عقد في مدينة دبي، بالإمارات العربية المتحدة، تحت عنوان" : العالم العربي 2020 " (13 / 15ديسمبر2004)
مبادرة الإصلاح العربي	شبكة المراكز البحثية العربية	22 ديسمبر2004	صدرت في نهاية ورشة عمل شبكة المراكز البحثية العربية، التي نظمها مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام (القاهرة 22/21 ديسمبر 2004

[1] عصام عبد الشافي، مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي، المرجع السابق، خارج الترقيم.

الملحق رقم (04): نص وثيقة الإسكندرية للإصلاح العربي[1]

الإسكندرية (مصر): أصدر مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي . الرؤية والتنفيذ" في ختام أعماله بمكتبة بالإسكندرية أمس وثيقة أكد فيها أن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل المجتمعات العربية، ويأخذ في الاعتبار أحوال كل قطر عربي على حدة دون إغفال القواسم المشتركة بين الدول العربية, وجاء بنص الوثيقة:

"اجتمع المشاركون في مؤتمر (قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ) المنعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة12 . 14 مارس2004 بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي في الوطن العربي, وتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية وقد انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل, ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها, ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح, يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, مشروع يسمح بالتعامل ع كل قطر على حدة, وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة, بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام, ويزيد من الوجود العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات.

وينبغي ألا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على جدول أعمالنا, وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقا للمواثيق الدولية التي تقضي بإقامة دولتين مستقلتين, لكل منهما سيادة حقيقية كاملة, وتحرير الأرض العربية المحتلة, وتأكيد استقلال العراق, والحفاظ على وحدة أراضيه, يضاف إلى ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل, وحل المشكلات الحدودية بين الأطراف المتنازعة بالطرق السلمية, دون أن تكون هذه ال مشكلات ذريعة للتدخل الأجنبي بالمنطقة العربية, أو وضعها تحت الوصاية من جديد.

إن التاريخ الحضاري العريق لشعوب هذه المنطقة, ورؤيتها لمستقبلها الواعد, يؤكدان إدانة الإرهاب بكل أشكاله, ومواجهة النواتج الخطيرة لأنواع التعصب الديني, وتجسيد قيم التسامح والتفاعل الخلاق بين الثقافات والحضارات, إن المجتمعات العربية تملك من الخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية, وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية, مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجارية الإصلاحية والتفاعل معها طبقا لقائمة أولويات محددة, تمضي على النسق التالي:

**** أولا: الإصلاح السياسي:**

ونقصد به جميع الخطوات المباشرة, وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما, وفي غير إبطاء أو تردد, وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديموقراطية.

وفي هذا الصدد, فإننا نتقدم بمجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي, نرى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة, في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني وتتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

[1] ممدوح سالم، المرجع السابق، ص ص 319، 325.

1 . الإصلاح الدستوري والتشريعي:

بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة, فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع, وان تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل, الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد العربية، بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية, أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد, مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن:

* الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

* تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا, طبقا لظروف كل بلد, فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست دولة نيات حسنة.

* إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية, وتضمن عدم احتكار السلطة, وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.

* إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية, وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أحكام قضائية.

2 . إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

ولما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية, تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية, فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني, فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم.

3 . ومن هنا, فان ممثلي المجتمع المدني والعمل الأهلي . في هذا المؤتمر . يؤكدون ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية, وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها, لأنها تنتقص من ديموقراطية النظام السياسي, وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية, فذلك مطلب أساس للإصلاح التشريعي الديموقراطي ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب, وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

4 . إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون, بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوي السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل. تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ, تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

5 . تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية.

6 . تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية, ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي, والتجسيد الواضح لحرية التعبير, والدعامة القوية للشفافية. ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام

والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التليفزيونية, كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة, والشفافية في التمويل, وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة.

7 . إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني, وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية, مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي, لضمان حريتها في التمويل والحركة.

8 . تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية, والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

**** ثانيا: الإصلاح الاقتصادي:**

يشمل الإصلاح الاقتصادي جميع التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني, والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق, بما يمكنه من الانتعاش والازدهار, وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية في الاقتصاد العالمي. وغني عن البيان فإن هذا المفهوم للإصلاح الاقتصادي ينطوي على حسم لكثير من الجدال والمناقشات حول هوية النظام الاقتصادي, ويمكننا رصد ما يلي من مؤشرات عن الواقع الاقتصادي العربي:

* انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنا بالمؤشرات الدولية.

* تراجع نص يب الدول العربية في التجارة الدولية, وتركز الصادرات في منتجات أولية مع هامشية نصيب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات العرب

* تراجع نصيب المنطقة من تدفقات رءوس الأموال الأجنبية, بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

* الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل وارتفاع حدة البطالة بمعدلات أعلى من متوسطات الدول النامية, مع تركز البطالة بين فئات الشباب والإناث.

* تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية, حيث يمس الفقر المتعطلين عن العمل ونسبة ملموسة من العاملين أيضا.

إن مجموعة السياسات المقترحة التي يتم اتباعها في المنطقة ركزت بالأساس على تحقيق الاستقرار الكلي, وخفض معدلات التضخم من خلال ثالوث برامج التثبيت والخصخصة والتحرير الاقتصادي, لكن هذا المنهج لم يهتم اهتماما كافيا بموضوعات لا تقل أهمية كالبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي عالم عربي شاب وناهض لابد أن تكون عمالة الشباب وجودة التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج المساندة للمشروعات الصغيرة من العناصر الأساسية في مفهوم الإصلاح وبرامجه مع تحديد واضح للأولويات, وتأكيد أهمية الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق الإصلاح الشامل بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي. وبناء على ما سبق فإننا نتقدم بالمقترحات الآتية:

* إعلان الدول العربية عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي.

* التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي والأجنبي.

* تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي, وفقا للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة, وتقليص الاستثمارات الحكومية, ما عدا المجالات الاستراتيجية والسلع ذات النفع العام, وإلغاء الحقوق الاحتكارية الحكومية غير المبررة اقتصاديا لتشجيع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات, وذلك لتعظيم إسهام القطاع الخاص في إيجاد فرص للتشغيل.

* تطوير برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر بما يسهم في علاج مشكلة البطالة مع إعطاء الفرصة كاملة للإناث في الحصول على التمويل.

* وضع معايير وقواعد للارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس قومية لدعم القدرة التنافسية مع القيام بإجراء تقويم مستمر يتم نشره.

* إرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة وتنفيذ أحكام القضاء.

* تمكين المرأة من الإسهام الكامل في قوة العمل الوطنية, وذلك بالاعتماد على ما لديها من خبرات ومؤهلات.

* مراجعة السياسات الاقتصادية المتبعة من منظور تحقيق التشغيل الكامل لما يقدر بنحو 5 ملايين من الداخلين الجدد لأسواق العمل العربية سنويا, مع التركيز على سبل علاج لبطالة الشباب.

ولن يتحقق ذلك إلا بسياسات تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بما لا يقل عن6% إلي7% سنويا في المتوسط في السنوات العشر المقبلة, ويستلزم ذلك سياسات متكاملة لزيادة الاستثمارات ورفع الكفاءات وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وحسن توجيهها.

* معالجة الفقر بأبعاده المتعددة من التهميش الاجتماعي والسياسي وضعف المشاركة وقلة فرص الارتقاء.

* وإيمانا بأهمية المعلومات والبيانات في هذا العصر, وضرورتها لاتخاذ قرارات مبنية على تحليل سليم ودقيق للواقع, فإن هناك ضرورة لإصدار تشريعات تلزم الجهات المصدرة للبيانات والمعلومات الاقتصادية بما يتيحها لمن يطلبها, وييسر الحصول عليها.

* تطوير القطاعات المالية العربية بشكل عام, وأجهزتها المصرفية بشكل خاص, وتشجيع إقامة كيانات مصرفية كبيرة, وتحديث أسواق المال العربية والعمل على ربطها معا.

* تطوي ر الأبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والربط بينها في العالم العربي.

* تفعيل الاتفاقات العربية بوضع أهداف قابلة للتحقيق مع تحديد بعض القطاعات ذات الأولوية بوصفها صاحبة الفرصة الكبيرة في نجاح التعاون الاقتصادي مثل: النقل والمواصلات والكهرباء والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

* الاتفاق على إطار ملزم لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

* تنظيم سوق العمل العربية عن طريق صياغة واعتماد اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم انتقال العمالة العربية بهدف تنظيم الانتقال لمدد زمنية محددة, وتوصيف ظروف العمل في أثناء الإقامة في دول الاستقبال, وتحديد مسؤولية الدول المرسلة في التحقق من مهارات وقدرات قوة العمل التي ترسلها.

* تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين.

* معاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية.

* مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها للصادرات العربية, وتحديدا الصادرات من السلع الزراعية.

* تأسيس إدارة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة في إطار الجامعة العربية لمتابعة قضايا التجارة الدولية, وتمكين الدول العربية من الانخراط الفعال في منظمة التجارة العالمية, وتنسيق المواقف العربية, والدفاع عن مصالحها, وتدريب الكوادر العربية لتفاوض في قضايا تحرير التجارة والزراعة ونفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق والتعامل بها.

* إنشاء مؤسسة يمولها ويديرها القطاع الخاص في العالم العربي لتدريب القيادات العليا في الإدارة لإعداد أجيال جديدة قادرة على تنفيذ برامج الإصلاح وتطويرها.

* تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير وإقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية, وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية.

* مراعاة الحفاظ على البيئة في جميع الأنشطة الاقتصادية.

وأكد المجتمعون أن مؤسسات المجتمع المدني العربي, ومؤسسات القطاع الخاص إذا مكنت من أداء دورها برفع القيود عنها, قادرة على الإسهام في الإصلاح الاقتصادي.

ويطلب المجتمعون في مكتبة الإسكندرية, سعيا إلى تنفيذ هذه المقترحات, الاتفاق مع جامعة الدول العربية بتبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة, لمناقشة هذه الموضوعات بالعمق الذي يتناسب وأهميتها ودقتها, ومن أهم هذه الموضوعات ما يلي:

1 . القطاعات المالية العربية والقيود على الاستثمار.

2 . النظام الجمركي الموحد والتجارة البينية.

3 . القدرة التنافسية العربية والمعايير القياسية, وإنشاء مجالس قومية للقدرة التنافسية العربية وتوحيد المعايير القياسية.

4 . الحضانات التكنولوجية.

5. إدارة الموارد العامة في الوطن العربي.

6 . الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي.

7 . الإعلام الاقتصادي والارتقاء.

**** ثالثا: الإصلاح الاجتماعي:**

ويقتضي ذلك العمل على تحقيق الأهداف التالية:

1 . تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسؤولية, ويتطلب ذلك إعادة النظر في بعض القيم التي لا تزال تؤثر بالسلب في الحياة العربية كقيم الخضوع والطاعة على سبيل المثال, وإحلال قيم الاستقلال والحوار والتفاعل الإيجابي محلها.

2 . يقوم الإعلام بدور أساس في بناء الثقافة العامة للمواطن, الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث, كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف, جنبا إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع العربي في التحول إلى مجتمع جديد فعال.

3 . توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة, وفي هذا الإطار فلابد من التركيز على خمسة توجهات, تتكامل وتترابط فيما بينها لتحقيق مجتمع المعرفة:

* تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.

* تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.

* تطوير استراتيجيات البحث العلمي.

* دعم العمل الحر , والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.

* توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة, سياسيا وثقافيا واقتصاديا.

وضمانا لتحقيق ذلك, يوصي المشاركون بالتالي:

*وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في جميع مراحله بما يتوافق والمعايير العالمية.

*إنشاء هيئات للجودة والاعتماد والرقابة على التعليم في كل دولة عربية, مستقلة عن الوزارات المعنية.

*استمرار تحمل الدولة مسؤوليتها في تمويل ودعم مؤسسات التعليم مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها, سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة, مع فتح الأبواب لمشاركة المجتمع في تمويل التعليم الجامعي في إطار لا يهدف للربح.

*دعم البحث العلمي, وزيادة موارده المالية والبشرية, وربطه بمؤسسات الإنتاج والتطوير , وإزالة جميع المعوقات البيروقراطية التي تعرقل حرية البحث وإنتاج المعرفة.

التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية, مع المرونة اللازمة لتنوع برامجها.

*المواءمة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة والنمو الاقتصادي وبناء القدرة التنافسية.

دعوة المجتمع المدني للمشاركة في تمويل التعليم, والإسهام في إدارته ورقابته في المجتمعات العربية.

* كفالة حق ممارسة الطلاب لحقوقهم السياسية, بما في ذلك المظاهرات السلمية المنظمة, وحرية التعبير عن الرأي بجميع أشكاله, والأخذ بنظام الانتخاب الديمقراطي في الاتحادات الطلابية.

*القضاء على الأمية في فترة زمنية لا تزيد على عشر سنوات, خصوصا بين الإناث.

*الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها, والاتفاق على أسس التقويم المقارن بين الدول العربية في السنوات الدراسية الأولي.

4. العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية, الأمر الذي يتطلب صياغة سياسات فعالة, تضمن عدالة توزيع الثروة وعوائد الإنتاج في مجالاته المختلفة.

3. يري المجتمعون ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي, هذا العقد من شأنه أن يحدد على وجه قاطع حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن, كما يحدد بشكل حاسم حقوق المواطن العربي وكيفية الحفاظ عليها.

**** رابعا: الإصلاح الثقافي:**

يضع المشاركون في المؤتمر المشكلات والتحديات الثقافية القومية والقطرية في اعتبارهم, وذلك من منظور يؤكد مجموعة من الأولويات الثقافية التي لا يمكن إغفالها. وفي مقدمتها:

1. العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها, وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها, وفي الوقت نفسه, القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية وخطب المساجد ووسائل الإعلام الرسمي وغير الرسمي.

2. تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين بما يقتضيه ذلك من إطلاق الحريات الفكرية, وفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها في قضايا المجتمع للعلماء والباحثين.

3. المضي قدما في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل, تأكيدا لفاعلية المشاركة الاجتماعية بمعانيها الكاملة.

4. تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلميا, وذلك بالعمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة وال آثار المتراكمة لأوضاع وأساليب سياسية فاسدة من شأنها أن تحول دون فاعلية المشاركة السياسية, وشأن هذه المواجهة تغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى المرأة, وتأكيد إسهامها الثقافي وإنجازها العلمي, ودورها اللازم في

عملية التنمية, انطلاقا من أن التنمية الثقافية هي أساس أي تنمية, والخطوة الأولي لأي إصلاح جذري لا يمكن نجاحها إلا بإشاعة ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم والإعلام.

5. تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار مع المغايرين, وذلك جنبا إلى جنب مع تجديد ما يتصل بهذا الخطاب من أنواع خطابات الإعلام والسياسة والطوائف الاجتماعية.

6. إصلاح المؤسسات الثقافية العربية وتفعيلها عن طريق دعمها ماديا ومعنويا بما يعينها على التفكير المستقل, وتوسيع دوائر خططها, والتنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات والهيئات الأخرى المؤثرة في العمل الثقافي.

7. العمل على إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر, ويحرك عملية الإبداع, بعيدا عن وصاية أي جهة أو فئة باسم الدين أو التقاليد أو الخصوصية أو السياسة.

8. دعم العمل الثقافي على المستوي القومي, وتجسيد مبدأ الاعتماد المتبادل في اقتصاديات الثقافة.

9. الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكيفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات.

10. تشجيع التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري الخلاق, والإسهام الفاعل في المنظمات العالمية بما لا يتناقض وخصوصيتنا الحضارية التي تؤكدها الأبعاد الإنسانية لميراثنا الثقافي الأصيل.

11. تأكيد العلم بوصفه مكونا أساسيا من مكونات الثقافة, وبوصفه مسارا راسخا للنظرة المستقبلية التي تؤسس في الوعي الثقافي العام ضرورة مجتمع المعرفة الذي هو السبيل الأمثل للتقدم في كل مجالات الحياة.

12. توثيق الواقع الثقافي العربي في بيانات وإحصاءات سنوية, ترصد آليات الإنتاج وأشكال المتابعة, وكذلك تنسيق الجهود في تنظيم أنشطة النقابات العربية والمهنية العاملة في ميادين الثقافة, ونشر نتائجها.

13. تنشيط التبادل الثقافي القومي عن طريق الإجراءات التالية:

* إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية.

* تنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل للصحف والمجلات والكتب للتغلب على مشكلات التوزيع وعرقلة تدفق المطبوعات العربية.

* تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية, وتنسيق اختياراتها في مسارين متزامنين: أولهما الترجمة من العربية لكل اللغات الحية, وثانيهما من اللغات الحية إلى اللغة العربية.

* تشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية الخلاقة على المستويين القطري والقومي.

**** خامسا: آليات المتابعة مع المجتمع المدني:**

إن إبراز المؤتمر لجوانب الإصلاح العربي المطلوبة يقتضي بالضرورة وضع مجموعة مترابطة من آليات التنفيذ, تتيح متابعة ما تم التوصل إليه من مقترحات، وفي هذا الصدد, لابد من التركيز على دور المجتمع المدني العربي في الإصلاح, وخصوصا في جميع مجالات التنمية المستدامة, بما يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

1. تأسيس منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية, ليكون فضاء مفتوحا للمبادرات والحوارات الفكرية والمشاريع العربية, ويتم ذلك من خلال عقد ندوات وحوارات مشتركة, عربية وعالمية, حول موضوعات التنمية بشكل عام, وإبراز دور الشباب والمرأة فيه خاص, يضاف إلى ذلك تنفيذ مشروعات التعاون في مجالات التنمية المختلفة, ويتصل بعمل هذا المنتدى تأسيس مرصد اجتماعي عربي, لمتابعة نشاط المجتمع المدني العربي, ورصد وتقييم مشاريع الإصلاح ا لسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2 . تختار مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي عددا من نماذج الجمعيات غير الحكومية الناجحة في مجال التنمية وحقوق الإنسان, وذلك لعرض نشاطاتها وبيان مردودها الاجتماعي في مؤتمر عربي عام, يعقد سنويا, في أحد الأقطار العربية لإبراز دور المجتمع المدني في التنمية.

3. عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد لمناقشة الفكر الإصلاحي وعرض التجارب الناجحة في هذا المجال على المستويين: العربي والعالمي, وتبدأ مكتبة الإسكندرية بالإعلان عن استضافتها للمؤتمر القادم عن الإصلاح في مصر.

4. عقد ندوات عربية إقليمية تناقش موضوعات محددة في مجالات الإصلاح المختلفة.

5. تشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر على الأقل لمراجعة ما تم تنفيذه, وذلك لدعم منتدى الحوار بعد تأسيسه.

ويؤكد المجتمعون . في النهاية . أن رؤى الإصلاح التي قاموا بصياغتها لا تقع مسؤولية تنفيذها على الحكومات وحدها, وإنما على المجتمع المدني والحكومات معا, فالمستقبل الواعد لأمتنا العربية لن يتحقق إلا باستثمار كل الطاقات الخلاقة والاجتهادات الأصيلة والعمل الدءوب الذي يجمع بين الرؤية والتنفيذ.

الملحق رقم (05): نص المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط[1]

أولاً– الأهداف:

1 – إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين، نحن على استعداد لدعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إن كل مبادرة في

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ص 135، 143.

شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة وتطلعاتها، ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان، إن تطلعات المواطنين – وهم في غالبيتهم من الشباب – كبيرة، إذ إن نصف سكان المنطقة هم دون الثامنة عشرة، ويقضي التحدي الحقيقي بتعديل الوضع القائم على أساس شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة، إن الحكومات مثلها مثل المجتمع المدني شريكة في هذه المهمة.

2 – إن على الاتحاد الأوربي أن يستجيب لهذه الأمور، إذ إن لأوربا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة، فإلى جانب التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية بين أوربا والمنطقة والتي تدفع بوضوح في هذا الاتجاه، ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوربي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط أولوية مركزية في إطار العمل الأوربي، وفي هذا الإطار عمل الاتحاد خلال الاجتماع الأوربي – المتوسطي "يوروميد" في نابولي والقمة الأوربية في بروكسيل في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، على تحديد إستراتيجية تخدم هذه المنطقة.

3 – اقترحت الولايات المتحدة أفكاراً في شأن "الشرق الأوسط الكبير"، وسبل مواكبة تحديثه، وإحلال الديمقراطية فيه، وعلينا أن نستقبل بإيجابية إمكان عملنا معاً، وتنسيق جهودنا، وينبغي على الاتحاد الأوربي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط، كما ينبغي عليه أن يحدد مقاربة مميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة، بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

ثانيا – مبادئ العمل:

– إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة، إن كل الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن حذر جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض "نموذج" من الخارج، سنعمل مع كل البلدان لاستجابة مطالبها فور الإمكان، عبر مشاركتها الوثيقة، وفي أبكر مرحلة ممكنة، علينا التحرك عبر الحوار والتحفيز مع الحكومات، وأيضاً مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد.

– لا بد من الأخذ في الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد: ينبغي الحرص على تجنب مخاطر المقاربة الشديدة العمومية التي تغيب الخصوصيات الوطنية، وتصف الإسلام باعتباره غير قابل للحداثة، ولا بد بموازاة ذلك من حضّ البلدان المعنية على التعبير عن آرائها سواء في إطار الجامعة العربية، أو في المنتديات المخصصة لذلك، من أجل إشهار تطلعاتها.

– التزام على المدى البعيد: إننا منخرطون منذ سنوات عدة في هذا الالتزام، ونحن نعتبر شراكتنا بمثابة التزام بعيد المدى ودائم، إنها مهمة ستستمر عبر أجيال عدة.

– إستراتيجية الأمن الأوربية: إن مقاربتنا تستند إلى الإستراتيجية الأمنية الأوربية التي أقرها الاتحاد الأوربي في كانون الأول (ديسمبر) 2003م، وهذا سيشمل الأوجه السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

النطاق الجغرافي:

إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط، ونأمل بالانطلاق من المسارات القائمة مثل نهج برشلونة، والحوار المتوسطي، وعلينا تعميق علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي.

قاعدة العمل:

إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصاً جيداً، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات، فالحاجة إلى تغييرات في العمق ملموسة عملياً في كل مكان، إن بلداناً عدة بدأت تنفذ إصلاحات ملحوظة، وتميل هذه الظاهرة إلى الاتساع حالياً، وعلى المستوى الإقليمي تتضمن المبادرة السعودية لكانون الثاني (يناير) 2003 اقتراحات إقليمية، وإصلاحات داخلية في كل من البلدان، وتشكل إلى جانب سواها قاعدة جيدة للمناقشة.

– فاعلية العمل المتعدد الأطراف: لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا من خلال تعبئة الهيئات المعنية، إن القيمة المضافة لكل من المنظمات والهيئات ينبغي أن تستخدم بأفضل السبل، ومنها خصوصاً الاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي في ما يخص قضايا الأمن والدفاع، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية بالنسبة إلى قضايا التطور، إن كلاً من الاستحقاقات المقبلة (القمم الأوربية، قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، القمة الأوربية الأمريكية، حلف شمال الأطلسي) ستقدم مساهمتها المحددة وتشكل مناسبة لإعطاء قوة الدفع الضرورية في المجالات المحددة.

– تعزيز التزام الاتحاد الأوربي: إن عمله ملحوظ من خلال نهج برشلونة (وبدرجة أقل الحوار بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي)، إن أدوات هذه الشراكة (اتفاقات الشراكة وبرنامج "ميدا" والحوار السياسي) تعمل منذ 8 سنوات، وتحظى بإمكانات مالية مهمة، إن هذا المكسب الأوربي ينبغي أن يطور ويتعزز.

– مسيرة السلام في الشرق الأوسط: إن الإستراتيجية الأمنية الأوربية تشير إلى أن "تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية لأوربا، وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط"، ولهذا السبب من الضروري إعادة إطلاق نهج السلام في الشرق الأوسط بالتوازي، من أجل التوصل إلى التسوية المنتظرة منذ مدة بعيدة لكل مسارات، ومن الضروري أيضاً إنشاء حكومة مسئولة وسيدة في العراق، إن أياً من هاتين المسألتين ينبغي ألا تعرقل تطوير شراكة على المدى الطويل، لكن لا يمكننا توقع النجاح الكامل ما لم تتقدم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ثالثا – اقتراحات الحل: على الاتحاد الأوربي أن يعد مقاربة ومساهمة مشتركتين.

1– مبادرة أوربية:

إن المبادرة الأوربية ستحدد في إطار القمم الأوربية، واجتماعات مجالس الشئون العامة والعلاقات الخارجية، هناك مساهمة مرتقبة من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية، والمقصود بذلك زيادة جهودنا لتعزيز الأدوات القائمة والتي تستند إليها شراكتنا مع بلدان المتوسط وبلدان الخليج، بالتعاون مع بلدان أخرى من الشركاء.

2- مبادئ الاتحاد الأوربي:

- حوار سياسي وأمني في شأن السلام والاستقرار في المتوسط خصوصاً إجراءات ثقة.

- ديمقراطية وحقوق إنسان ودولة قانون وحرية إعلامية وحكم جيد.

- إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي.

- تطور اجتماعي خصوصاً في مجال التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة.

- دعم انبثاق مجتمعات مدنية، وتطوير تعبيرها وتطلعاتها.

3- أعمال الاتحاد الأوربي:

- إن نهج برشلونة يؤمن سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقاً، بعد التقدم الذي أحرز خلال القمة الأوربية المتوسطية في نابولي في كانون الأول الماضي: اتفاقات الشراكة، مشروع لمنطقة تبادل حر، برنامج "ميدا - 2"، تسهيل الاستثمار والشراكة الأوربية - المتوسطية (فيميب) وأسس أوربية - متوسطية جديدة من أجل الحوار بين الثقافات، إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستويات عدة بما في ذلك المستوى الوزاري، وتحظى بإمكانات مهمة يمكن أن تستخدم للحث على الإصلاح والتغيير، هذا الحوار يمكن أن يتعزز ويتوسع من خلال الجمعية البرلمانية الأوربية - المتوسطية المقبلة، وعلينا أيضاً الإعداد لمناقشة صريحة ومنفتحة في شأن تطبيق المكسب الذي تحقق في برشلونة.

- إن "مبادرة الجيران الجدد" أيضاً ستساهم في إعادة تنشيط علاقاتنا في المنطقة وفقاً لمبادئ الاتحاد الأوربي.

- سيكون من الضروري تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقاً، إن الوضع مختلف في دول الخليج ونظراً إلى ثروتها النسبية (باستثناء اليمن) فإن المشكلة لديها ليست التمويل، والتركيز ينبغي أن يتم على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعلياً.

- وعلى الاتحاد الأوربي أن يشجع ويدعم المبادرات من أجل التعاون الإقليمي الداخلي، ومنها على سبيل المثال تلك المتعلقة بالدول المتاخمة للخليج، بما في ذلك إيران والعراق، ومن شأن ذلك أن يشكل طريقة لبدء إحلال الثقة مثلاً من خلال إنشاء مائدة مستديرة تتناول مسائل الأمن العملية مثل المخدرات وتبييض الأموال وحماية البيئة البحرية أو حول مسائل المياه الإقليمية.

مسائل الأمن:

في مجال الأمن تقود المشكلات الخاصة لكل منطقة إلى اعتماد مقاربة مميزة في منطقة المتوسط (بما فيها الشرق الأوسط) والخليج، ويجب أن يبقى إطارا التعاون مع الاتحاد ومع حلف شمال الأطلسي مختلفين، ويلزم تطوير تبادل وجهات النظر في شأن مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والاتحاد.

* التحركات التي ينبغي للاتحاد الأوربي القيام بها:

– تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار "تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطوع".

– متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب، والانتشار النووي، ومكافحة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

– التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام واستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك.

في إطار الشرق الأوسط الأشمل يمكن للاتحاد أن:

– يعزز الحوار السياسي والأمن مع دول الخليج.

– إطلاق مبادرة تهدف إلى حض دول الشرق الأوسط ومواكبتها في اختبار هيكلية محلية للأمن يمكنها في مرحلة أولى أن تتناول تجنب النزاعات انطلاقاً من المواضيع التالية: عدم المس بالحدود وحمايتها، إجراءات الثقة والأمن، مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل، ومعاودة التفكير في المناطق الخالية من هذه الأسلحة.

– تنظيم ندوات إعلامية – تعبوية لدول المنطقة تتناول الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسة منع النزاعات التي طورها الاتحاد الأوربي في مناطق أخرى (ميثاق الاستقرار في البلقان، تعزيز القدرات المحلية لحفظ السلام في أفريقيا على سبيل المثال).

فيما يتعلق بالقمم المقبلة:

– قمة الجامعة العربية في تونس في 29 و30 آذار (مارس)، يجب أن تستخدم الرئاسة والممثل الأعلى والمفوضية اتصالاتهم مع الشركاء العرب (والاجتماع الوزاري مع الولايات المتحدة) من أجل تقديم وجهة نظرنا، والمساهمة في هذه العملية، واستطلاع مدى الاهتمام والتشجيع على المشاركة والمبادرة الذاتية، بهدف إصدار إعلان تونس الذي يؤكد التمسك بالمبادئ الأساسية (الإصلاح والديمقراطية والتحديث) التي تحكم هذه العملية.

– قمة مجموعة الثماني في سي إيلاند من 8 إلى 10 حزيران (يونيو).

توفر هذه القمة فرصة لإعطاء دفع سياسي بتبني "إعلان من أجل مستقبل مشترك"، وأن يأتي إذا أمكن كرد على إعلان يصدر عن قمة تونس العربية، ويجب على دول الاتحاد الأوربي الأعضاء في مجموعة الثماني أن تتحدث باسم

شركائها في الاتحاد، ويصاغ نص هذا الإعلان السياسي في إطار اجتماعات وزارات الخارجية (اجتماع المديرين السياسيين في 11 آذار/ مارس، واجتماع وزراء الخارجية في منتصف أيار/ مايو)، ويمكن للإعلان أن:

– يشرح المنطق الذي قاد إلى هذه المبادرة.

– يبرز استناد المبادرة إلى خطوة جماعية.

– يشير – إذا أمكن – إلى قمة الجامعة العربية ويعرب عن تقدير إيجابي للجهود الإصلاحية التي بدأت في المنطقة.

– يستعيد الخطوط الأساسية للمبادرة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير) والاجتماعات الأوربية.

– يشير إلى أن أعضاء مجموعة الثماني مستعدون لتطوير التعاون كل وفق آلياته، على هذه الأسس مع الدول المهتمة، مع الإشادة بالجهود التي بدأها البعض.

– توجيه نداء إلى المنظمات المعنية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي...) لتقديم مساهمتها وفق هذه الأسس.

وفي إطار مواز يعمل خبراء وزارات الخارجية على اقتراح مشروع يأخذ في الاعتبار الاقتراحات الواردة في وثائق الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، ويمكن لهذه الأفكار أن تقدم إلى دول المنطقة في شكل اقتراح داعم لجهود الإصلاح القائمة، ويمكن تماشياً مع الطابع السياسي لإعلان القمة ضم اقتراح المشروع الأساسي إلى الإعلان نفسه بصفته خطة تحرك لمجموعة الثماني.

إن علينا تشجيع شركائنا الأمريكيين على تنظيم اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الثماني مع نظرائهم من المنطقة على هامش قمة سي إيلاند، واجتماع منفصل مع جميع أو بعض قادة دول المنطقة، مما يبرز الطابع الجماعي للمبادرة، ويكرس في الوقت نفسه انضواء الدول المعنية في هذه المبادرة التي ستتحول عندها إلى شراكة حقيقية، مما قد يعني بشكل أو بآخر انطلاقتها الفعلية.

– قمة الاتحاد الأوربي–الولايات المتحدة تندرج هذه القمة في إطار مبادرة مجموعة الثماني.

سنقدم موقفنا الأوربي خلال الاجتماع الوزاري (الأوربي – الأمريكي) على مستوى وزراء الخارجية الذي يعقد في مطلع آذار (مارس)، ونناقش مبادرتنا مع شركائنا في (يوروميد) خلال اجتماع في دبلن يومي 5 و6 أيار (مايو)، وسيوضح الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة عندها نقاط مقاربتهما، ويشيران إلى رغبتهما في إقامة حوار – كل بخصوص ما يهمه – مع الدول والمنظمات المهتمة، ويعلنان استعدادهما للتنسيق بشكل وثيق مع المبادرات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط.

4 – يمكن وفق رؤيتنا المشتركة لحلف شمال الأطلسي أن يطلق في إستانبول سلسلة مبادرات تهدف إلى تعزيز حواره مع منطقة المتوسط، وأن يقدم إلى دول الشرق الأوسط اقتراحات في مجال الأمن.

البيبليوغرافيا

أولاً : المراجع:

باللغة العربية:

1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني (دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

2- إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، مطبعة رون السليمانية، د ب، 2010.

3- الشاهر إسماعيل شاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

4- برادلي تايلر، **السلام الأمريكي و الشرق الأوسط (المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة)**، ترجمة عماد فوزي شعيبي، العدد11، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004.

5- بول سالم، **الشرق الأوسط الجديد**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، 2008.

6- حسن أبو طالب، **ثلاثية الإصلاح و الحريات والمعرفة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي 2004/2003، القاهرة، 2004.

7- دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام(ولادة الشرق الأوسط 1914-1922)**، ترجمة أسعد كامل إلياس، دار رياض الريس، لندن، ديسمبر1992.

8- رايق سليم بريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف – الادوات – المعوقات)**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9- سعيد آدم، **البعد الجيو- ستراتيجي للشرق الأوسط الجديد: بريجنسكي ونظرية التقاطع التركي**، دار الفارابي، بيروت، 2016.

10- عائشة أحمد الجميل، **السياسة الخارجية الأمريكية و الإصلاح التعليمي في المنطقة العربية – مصر كحالة دراسية(2010-2001) –**، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018.

11- عبد الستار الراوي، **معجم العقل السياسي الأمريكي المعاصر (مصطلحات حرب العراق)**، ط3، دار الدراسات العلمية، مكة المكرمة، 2014.

12- عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير- الحقائق والأهداف والتداعيات**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005 .

13- عبد القادر فهمي، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، دار الشروق، عمان، 2009.

14- علي الدين هلال وجمال مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

15- عيسى عبد الباقي، **الصحافة والإصلاح السياسي: دراسة في تحليل الخطاب**، دار العلوم للنشر، القاهرة، 2010.

16- غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

17- ليلى مداني، **الأهمية الجيو- استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط**، مجموعة مؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية(محددات القوة الآسيوية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018.

18- ماجد كيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته**، العدد 122، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

19- مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط2، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

20- محمد إبراهيم مقداد وأحمد خالد عكاشة، **اقتصاد الشرق الأوسط**، د ن، غزة، أبريل 2018.

21- محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية و العروبة و الإسلام و العرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، يناير 2006.

22- محمد على خوات، **العرب وأمريكا – من الشرق الأوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير–**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

23- محمد فرحان سند الشراري، **أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة القاهرة، 2015.

24- محمد فلاح الزعبي، **الاستعمار الأمريكي الجديد – ملامحه و تداعياته –**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007.

25- مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة الأمريكية و استراتجياتها في العالم العربي**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، العدد1، مارس 2013.

26- مروان قبلان، **المقاربة الأمريكية تجاه تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي**، مجموعة مؤلفين، العرب والولايات المتحدة الأمريكية – المصالح و المخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة–، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ديسمبر 2017.

27- ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

28- منذر سليمان، **قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية**، مجموعة مؤلفين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، المكتبة الوطنية، الأردن، 2011.

29- ناظم عبد الواحد الجاسور، **الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2007.

30- هشام القروي، **سنوات بوش في الشرق الأوسط (2008-200) الشرق الأوسط الكبير حقيقة أم اختراع**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة ، يوليو 2012.

31- وفاء بوكابوس، **أهمية الشرق الأوسط في ميزان القوى الدولي و الإقليمي**، مجموعة مؤلفين، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية(محددات القوة الأسيوية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين، 2018.

32- ولاء محمد على الخطاب، **الخطاب الدعائي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط (دراسة تحليلية)**، مجلد1، دار غيداء، عمان، جانفي 2016.

باللغة الأجنبية :

*1- Fouad M. Ammor, **Les transformations géopolitiques dans la région MENA :Les dynamiques structurantes**, Institut européen de la Méditerranée, Juillet 2015.*

*2- Hooshang Amirahmadi ,The **United States and the Middle East**,A Search for New Perspectives ,Albany , State University of New York Press,1993.*

*3- Jean – Frédéric Légare Tremblay, "**Les Influences Idéologiques sur la Politique Etrangére de George W Bush et leurs Répercussions sur les Relations Canado-Américaines**, CDA-CDFAI7th Annual Graduate Student's Sumposium, RMC,Octobre 29-30, 2004.*

*4- Marina Ottaway and Thomas Carothers، **The Greater Middle East Initiative: Off to a False Start**، Carnegie Endowment for International Peace، Working Paper no. 29، march2004.*

*5- Richard G. Lugar , **NEW PARTNERSHIP FOR THE GREATER MIDDLE EAST: COMBATING TERRORISM** , BUILDING PEACE , The Brookings Institution, Washington, D.C. 2006.*

*6-Michael Singh **,"The U.S. Approach to Promoting Democracy in the Middle East"**, The Washington Institute for Near East Policy, Paper*

presented at a conference organized by the Euro-Mediterranean, Brussels, 2-3 April 2011.

ثانياً: الندوات والمحاضرات :

باللغة العربية:

1- محسن يوسف، **مداخل الإصلاح (نموذج وثيقة الإسكندرية)**، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الإسكندرية 21–22 يونيو 2004.

باللغة الأجنبية :

1- *Andreas Stahn and Vera van Hüllen, **Different actors, different tools?** Approaching EU and US democracy promotion in the Mediterranean and the Newly Independent States, Paper prepared for the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference, Montreal, Canada ,May 17-19, 2007.*

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

باللغة العربية:

1– أبو بكر مبروك بشير بوعجيلة، **أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (2001–2008)**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسة، جامعة الخرطوم، 2010.

2– محمود حسن العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

باللغة الأجنبية :

*-1- Dionysius Markakis , **US Democracy Promotion in the Middle East The Pursuit of Hegemony?** , A thesis submitted to the Department of*

International Relations of the London School of Economics for the degree of Doctor of Philosophy, London, October 2012.

رابعاً : المقالات:

باللغة العربية:

1- إبراهيم خليل العلاف، **مشروع الشرق الأوسط الكبير:الفكرة والتطبيق**، مجلة نشرة تحليلات إستراتيجية، العدد15، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2006.

2- أحمد سليم البرصان، **إيران و الولايات المتحدة ومحور الشر:الدوافع السياسية و الإستراتيجية الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 37، العدد148، القاهرة، أفريل 2002.

3- أكرم محمد عدوان، **المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي (1967 -2008)**، مجلة كلية الآداب للجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

4- جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي، واقع و آفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، 2008.

5- جواد الحمد، **السياسية الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة العاشرة، العدد31، ربيع2005.

6- حسن الرشيدي، **الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية**، التقرير ألارتيادي السنوي: (مستقبل العالم الإسلامي..تحديات في عالم متغير)، مؤسسة البيان، الإصدار الثاني، الرياض، 2004.

7- حسين مصطفى أحمد، **قراءة سياسية في مشروع الشرق الأوسط الكبير والمحاولات المطروحة لإصلاح النظام الإقليمي العربي**، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، د س ن.

8- خير الدين عبد الرحمن، **العرب وتصاعد القوة الناعمة**، مجلة الفيصل، العددان 435-436، دار الفيصل الثقافية، الرياض السعودية، نوفمبر ديسمبر 2012.

9- زكري لامية، **مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع الخلفيات والمخاطر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، الجزائر، جوان 2014.

10- سعيد الحسين عبدولي، **الفوضى الخلاقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد11، تونس، جوان 2013.

11- سعيد محمد كريم، **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الحادي و العشرون و مشروع الشرق الأوسط الجديد**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 19، جامعة كركوك، العراق، 2016.

12- شيماء معروف فرحان، **التدخل الدولي في الشرق الأوسط: دراسة في السياسات الأمريكية . الأوربية**، مجلة قضايا سياسية، المجلد الثالث، العدد الثامن عشر، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009.

13- طارق محمود شكري، **الضربة الإستباقية والضربة الوقائية**، مصطلحات عسكرية تغزو المفاهيم الأساسية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد34، سبتمبر 2003.

14- عبد العزيز كامل، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي**، التقرير ألارتيادي السنوي: (مستقبل العالم الإسلامي..تحديات في عالم متغير)، مؤسسة البيان، الإصدار الثاني، الرياض، 2004.

15- عصام عبد الشافي، **دور الدين في السياسة الخارجية: الأزمة العراقية 2003 نموذجاً**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الأهرام الدراسات الإستراتيجية والبحوث والوثائق، القاهرة، العدد 111، يوليو 2003 .

16- عصام عبد الشافي، **مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية**، حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدرسات السياسية، العدد 2006، القاهرة.

17- علي عبد الصادق، **الناتو والشرق الأوسط الكبير**، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، القاهرة، 2006.

18- غنية أفنوخ، **الإستراتيجية الشرق أوسطية للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الحادي و العشرون، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، فيفري 2017.

19- فاروق فهمي، **حدود المصطلح**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد17، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو 2004.

20- فاروق يوسف أحمد، **ما هو الشرق الأوسط المعاصر، مدخل إلى إجابات متعددة**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد3، القاهرة، 1991.

21- مجيد حميد و هاشم سرى، **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الدول العربية خلال الحرب الباردة و ما بعدها**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد5، العدد 2، السنة الخامسة، د ب، 2010.

22- محمد أحمد شعيب، **أثر المتغيرات الدولية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الوطن العربي**، مجلة دراسات الاقتصاد و الأعمال، المجلد 03، العدد02، ديسمبر 2015.

23- محمد زباري مونس، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد انتهاء الثنائية الدولية**، مجلة اداب البصرة، العدد 68، 2014.

24- محمد سعيد أبو عامود، **الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد113، مركز دراسات الأهرام، القاهرة، 1993.

25- مفيد قطيش، **المبادرات الغربية حول الشرق الأوسط**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الخمسون، أكتوبر 2004.

26- ميثاق مناحي دشر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر**، مجلة أهل البيت، السنة 12، العدد 19، يناير 2016.

27- نسيم الخوري، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الخمسون، أكتوبر 2004.

28- نصيف جاسم أسو الأحبابي، **مشروع شرق أوسطي الكبير وأثاره الجيوبوليتكية على الواقع العربي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد20، العدد09، جامعة تكريت العراق، سبتمبر 2013.

29- وليد عبد الحي، **النظام الإقليمي العربي(إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل)** مجلة سياسات عربية، العدد1، مارس 2013.

باللغة الأجنبية :

*1-AYLIN GÜNEY and FULYA GÖKCAN, **The Greater Middle East as a Modern Geopolitical Imagination in American Foreign Policy**, Journal of Geopolitics, Vol 15, No. 1, ent University, Department of Political Bilk Science, Ankara, December 2009.*
*2-Burl Self, **Geography of Middle East**, Journal of Department of Geography, George Mason, University, USA, Fall 2015.*
*3-Osman Nuri Özalp. **Where is the Middle East? The Definition and Classification Problem of the Middle East as a Regional Subsystem in International**. Turkish Journal of Politics Vol. 2 No 2. Winter 2011 .*

خامساً : الويبغرافيا:

باللغة العربية:

1- إبتسام عبد الزهرة العقبي، **نظرية قلب الارض بين الجغرافيا والفضاء الالكتروني (رؤية مستقبلية)**، متاح على الرابط:https://ibtisamalikabi.wordpress.com ، تاريخ التصفح: 1919/02/24، التوقيت: 10:40.

2- **القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط**، متاح على الرابط:-http://war-in-middle-east.blogspot.com/2012/08/us-military-bases-in-middle-east-around.html،.تاريخ المشاهدة : 2019/03/09 ، التوقيت: 11.10.

3- باسم راشد، **تداعيات اتفاق فيينا على العلاقات بين إيران والولايات المتحدة وأوروبا**، موقع مصر العربية، متاح على الرابط: http://www.masralarabia.com، تاريخ النشر: 22 يوليو 2015، ، تاريخ المشاهدة: 2019/03/09، التوقيت: 11.10.

4- جلال خشيب، **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، متاح على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=319828&r=0 ، تاريخ التصفح:2019/3/14 ، التوقيت: 10.00.

5- سحقي سمر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير في ظل الحراك والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، المجلد03، العدد01، جامعة الجزائر 03، تاريخ النشر: 26 مارس 2014، متاح على الرابط: https://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/artpaper/763-midest.html تاريخ التصفح: 22 مارس 2019،التوقيت: 10.30.

6- عبد القادر المحمدي، **المشروع الأمريكي في احتلال العراق وأثره في تغيير خارطة المنطقة**، بحث مشارك في جامعة أسيوط عام 2005، متاح على الرابط: https://al-maktaba.org/book/33724، تاريخ التصفح: 2019/4/23، التوقيت: 11.40.

7- عزالدين اللواح ،**من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير** ،موقع الحوار المتمدن، العدد 1862، 2007/3/22، متاح على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91811&r=0، تاريخ التصفح: 2019/4/02، التوقيت: 09.20.

9-عمر نجيب، **انهيار سرية مخطط الشرق الأوسط الكبير**، موقع قناة العالم الإيرانية، تاريخ النشر: 08 أكتوبر 2013،
http://www.al-alam.ma/def.asp?codela…0-7%2015:23:00، تاريخ المشاهدة: 22/ 4/2019، التوقيت: 11.25.

9- لخميسي شيبي، **قراءة في المشاريع الغربية للتعاون الإقليمي: الشراكة الأورو-متوسطية، اتحاد من أجل المتوسط والمشروع الشرق أوسطي**، متاح على الرابط:
https://www.politics-dz.com، تاريخ المشاهدة: 2019/04/12، التوقيت: 10.30.

10- معهد الإمام الشيرازي، **هل سياسات الإدارة الأمريكية تدفع باتجاه نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط؟**، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، متاح على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/245.htm ، تاريخ المشاهدة: 2019/03/27، التوقيت: 21.30.

11-موقع الجزيرة، **جورج دبليو بوش: الرئيس الثالث والأربعون**، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/691dc7bb-e272-4386-9df6-92209657f3fb، تاريخ المشاهدة:2019/03/18، التوقيت: 11.20.

12- موقع الجزيرة، **ديفيد وولش** ،*شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على الرابط:*
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons، تاريخ النشر: 2014/12/2، تاريخ المشاهدة: 2019/3/26، التوقيت: 10.25.

13- موقع المعرفة، **برنارد لويس**، متاح على الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D8%B1%

D8%AF_%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%B3تاريخ المشاهدة:

2019/06/11، التوقيت: 22.48.

14- موقع المعرفة، **هالفورد ماكندر**، متاح على الرابط:

https://www.marefa.org/%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%AF_%D9%85%D8%A7%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%B1، تاريخ المشاهدة: 2019/05/12، التوقيت: 11.15.

15- موقع مقاتل من الصحراء، **أهمية الشرق الأوسط**، متاح على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm تاريخ التصفح: 2019/02/19، التوقيت: 11.00

16- ياسين السيد، **الإصلاح في الخطاب الرئاسي الأمريكي**، متاح على الرابط:

http//www.ahram.org.eg/archive/2006/5/4/weit1.htm، تاريخ التصفح: 2019/03/12 التوقيت: 09.30.

17- يعقوب يوسف الإبراهيم، **الخلفيات الحقيقية لاتفاقية «سايكس . بيكو»**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 14124، صادرة يوم 30 يوليو 2017، النسخة الإلكترونية، متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/986011/، تاريخ المشاهدة: 2019/06/14، التوقيت: 20.46.

باللغة الأجنبية :

1-*BP, **Statistical Review of World Energy June 2013,** متاح على الرابط :* *http://large.stanford.edu/courses/2013/ph240/lim1/docs/bpreview*.pdf تاريخ المشاهدة : 2019/03/22 ، التوقيت : 10.30.

***2-** Elizabeth Cheney, **Bush invente le « Grand Moyen-Orient »** , Réseau Voltaire, Paris (France) , 22 avril 2004,* https://www.voltairenet.org/article13500.html *2019*/04/24 تاريخ المشاهدة *, التوقيت 09.40.*

3-*Shehab Al Makahle, **What are the likely scenarios for the Middle East for the coming years?** متاح على الرابط :.*
http://geostrategicmedia.com/2017/12/22/what-are-the-likely-scenarios-for-the-middle-east-for-the-coming-years/# .

4- Vincent Capdepuy **, *Le Moyen-Orient*** *: une géographie qui a une histoire14 septembre 2016 ..متاح على الرابط:* https://orientxxi.info/le-moyen-orient-1876-1980/moyen-orient-une-geographie-qui-a-une-histoire-1 ،*1463* .
. تاريخ التصفح: 24-02-2019، التوقيت: 11.20 .

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1	مساحة وطول سواحل دول منطقة الشرق الأوسط	24
2	مقارنة إجمالي احتياطيات النفط في منطقة الشرق الأوسط لعام 2015	27
3	مقارنة إجمالي احتياطيات الغاز العالمية مع منطقة الشرق الأوسط لعام 2015(تريليون مكعب)	28
4	برامج التمويل الأمريكية لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط والجهات المستهدفة منه	75
5	برامج التمويل الرسمية لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط الفترة من عام 2001 وحتى نهاية عام 2005 بالمليون دولار	76

قائمة الأشكال التوضيحية

رقم	العنوان	الصفحة
1	رسم بياني يوضح تطور في عجز الميزان النفطي الأمريكي (1965–2005) بالألف برميل يومياً.	32
2	برامج التمويل التي تلقتها جهات شرق أوسطية في إطار برنامج دعم الديمقراطية بالمليون دولار عام 2005.	80

قائمة الخرائط

رقم	العنوان	الصفحة
1	من الشرق الأقصى و الأدنى نهاية القرن التاسع عشر إلى ثلاثية الشرق بداية القرن العشرين	13
2	**حدود الشرق الأوسط الكبير (الجديد)**	19
3	القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط	44

قائمة الملاحق

رقم	فهرس الموضوعات العنوان	الصفحة
1	الاختلاف حول التحديد الجغرافي للشرق الأوسط	116 – 117
2	نص مشروع الشرق الأوسط الكبير	117 – 125
3	مبادرات الإصلاح الحكومية و الأهلية في الوطن العربي	125 أ - ح
4	نص وثيقة الإسكندرية	126 – 135
5	نص المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط	135 – 152
الفصل الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط والإستراتيجية الأمريكية		
المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم الشرق الأوسط.		10
المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط.		10

المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط و تحديده الجغرافي.	15
1–المفهوم البريطاني	16
2– المفهوم الفرنسي	17
3– المفهوم الأمريكي	17
4– مفهوم الهيئات الدولية	20
5– المفهوم العربي	20
6– المفهوم الإسرائيلي	21
المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط	23
1 – أهمية الموقع الجغرافي	23
2 – الأهمية البشرية والاقتصادية	25
3– الحضارية و الدينية	29
المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية	30
المطلب الأول: أهمية المنطقة العربية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	30
1– تأمين تدفق النفط بأسعار منخفضة	31
2 – ضمان أمن إسرائيل	34
3 – منع قوي المنافسة من السيطرة على المنطقة	35
4 – الحرب على الإرهاب	36
المطلب الثاني: مراحل الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية (1945–2008)	37

1 – مرحلة الحرب الباردة (1945 – 1991)	38
2 – مرحلة ما بعد الحرب الباردة (1991 – 2008)	42
المطلب الثالث: دور المحافظين الجدد في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية	46
1 – نشأة تيار المحافظين الجدد ومبادئهم الفكرية	46
2 – انعكاسات هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 غلى فكر المحافظين الجدد	50
الفصل الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير و المنطقة العربية	53
المبحث الأول: دوافع الإدارة الأمريكية لتبني مشروع الشرق الأوسط الكبير	55
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمشروع	55
المطلب الثاني: مضمون المشروع	61
1–المجال السياسي (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح)	63
2 –الجانب الاقتصادي (توسيع الفرص الاقتصادية)	65
3–الجانب الاجتماعي و الثقافي (بناء مجتمع معرفي)	66
المبحث الثاني: أهداف الإدارة الأمريكية من المشروع و آليات تنفيذه	69
المطلب الأول: أهداف الإدارة الأمريكية من وراء المشروع	69
1– الأهداف السياسية	69
2– الأهداف الاقتصادية	71

3– الأهداف الاجتماعية	72
4– الأهداف الثقافية	73
المطلب الثاني: آليات تنفيذ المشروع	74
1– آليات سياسية	76
2– آليات اقتصادية	77
3– آليات ثقافية وإعلامية	81
4– آليات تعليمية وحضارية	81
5– آليات عسكرية	83
الفصل الثالث:تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير والمواقف المختلفة منه	85
المبحث الأول: العرب ومشروع الشرق الأوسط الكبير	87
المطلب الأول: مخاطر المشروع على النظام الإقليمي العربي	87
1– المخاطر السياسية	87
2– المخاطر الاقتصادية	92
3– المخاطر الاجتماعية و الثقافية	93
المطلب الثاني: المواقف العربية من مشروع الشرق الأوسط الكبير	93
المطلب الثالث: الإستراتيجية العربية في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير	100
1– الإصلاح السياسي	102

2- الإصلاح الاقتصادي	102
3- الإصلاح الاجتماعي والثقافي	103
المبحث الثاني: أوروبا و مشروع الشرق الأوسط الكبير	106
المطلب الأول: الموقف الأوربي من المشروع	106
المطلب الثاني: المشروع الأوربي البديل لمشروع الشرق الأوسط الكبير	108
الخاتمة	112
الملاحق	115
البيبلوغرافيا	141
فهرس الموضوعات	155
الملخص	163

الملخص

يركز موضوع الدراسة على مشروع الشرق الأوسط الكبير ،الذي تقدمت به إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 3 نوفمبر عام 2003م، وتضمن المشروع الدعوة إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط الكبير الذي قلبه المنطقة العربية،عبر المطالبة بضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة .

ينطلق المشروع من حقيقتين هامتان ،الأولى وجود تدهور كبير في الوضع السياسي و الاقتصادي بالمنطقة العربية، أما الحقيقة الثانية فهي إن هذا التدهور في الوضع المتدهور يشكل بيئة حاضنة للإرهاب، وهو ما أصبح – حسب ما جاء في نص المشروع – يشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي.

من خلال دراستنا للموضوع حاولنا الكشف عن الدوافع الحقيقية التي تقف وراء طرح الولايات المتحدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير ،والذي قدم عناوين براقة مثل تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد، وبناء مجتمع المعرفة، وتحرير المرآة ،وتوسيع الفرص الاقتصادية في المنطقة.

احدث المشروع الأمريكي حالة من التباين العربي في كيفية الرد على المبادرة الأمريكية للإصلاح، الذي اعتبرته الأنظمة العربية إصلاح مفروض من الخارج بالإضافة إلا أن المشروع ما هو إلا تكرار للمشاريع الأمريكية الشرق أوسطية السابقة التي هدفها تفكيك النظام الإقليمي العربي ودمج إسرائيل في المنطقة.

طرحت الأنظمة العربية عدة مشاريع للإصلاح الداخلي، لعل أبرزها و أشملها وثيقة الإسكندرية 14 مارس عام 2004 ،والتي كانت ظاهرياً مشروع إصلاحي عربي لكن باطنه مشروع مستنسخ عن المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير.

Résumé

Notre sujet d'étude se focalise sur le projet du grand moyen prient que l'administration américaine de George bouche junior l'a présentée le 3 novembre 2003, ce projet préconise la reconfiguration du moyen Orient, ou la zone arabe (les payes arabes) représente son moyen (cœur) à travers la nécessité des réformes politiques, économiques et sociales pour préserver les intérêts des américains et de alliés dans la région.

Ce projet se base sur deux réalités importants :

* La première, l'existence d'une grande détérioration du champ politique et une récession économique politique et une récession économique dans la région arabe.

* La seconde : Cette situation représente un environnement propice qu terrorisme – selon le texte du projet qui représente un grand défi à la communauté internationale.

A travers notre étude, on a asseye de dévoiler les véritables causes qui se cachent derrière la proposition des elats unis de ce projet dont les titres fascinant tels que: l'encouragement à la démocratie , la bonne gouvernance, édification d'une société de savoir, libération de la , l'agrandissement des chances économiques dans cette région.

Une divergence, s'est affichée dans les pays arabes pour répondre ce projet américain qui le considère comme une reforme imposée de l'extérieur en plus n'est antre que le répétition d'anciens projets pour disloquer le système régional arabe (le monde arabe).

Les pays arabes ont proposé plusieurs projet le plus important est, sans doute, le document d'Alexandrie en date du 14 Mars 2004 dont la forme était un projet arabe de reforme et son contenu était une copie du projet américain du grand orient moyen